



د. محمد حسین جواد

فَلْ وَلَا تَغْلِ

(الجزء الثاني)



د. مصطفى جواد

قل و لا تقل

(الجزء الثاني)

الطبعة الأولى عام ١٩٨٨

طبعة خاصة

دار المدى للثقافة والنشر

٢٠٠٤



سلسلة شعبية تعيد اصدارها
دار المدى للثقافة والنشر
رئيس مجلس الادارة والتحرير
فخرى كريم

الاشراف الفني
محمد سعيد الصغار

الاشتراك:
٦٠ دولار في البلدان العربية
١٠٠ دولار في اوروبا والامريكيتين

العنوان
سوريا - دمشق صندوق بريد: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
تلفون : ٢٢٢٢٧٦ - ٢٢٢٢٧٥
فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

قل : باع الدار وما سواها من العقار .

ولا تقل : باع الدار وسواها من العقار .

وقل : كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة .

ولا تقل : كلمت فلانا وسواه من الجماعة .

وذلك لأن "سوى" من الأسماء المستعملة للاستثناء المقصورة عليه ،
واللغة تؤخذ بالسمع ما دام موجودا ، فإذا فقد السمع جاز القياس
فإن ورد السمع والقياس ، فالقياس مؤيد للسماع ، وكلمة "سوى" لا
 تستعمل مبتدأ ، ولا فاعلا ولا نائب فاعل في تشر الفصحاء من أمة
العرب ، ولا يجوز إخراجها عما وضعت إلا في ضرورة الشعر ، ومن
الشعر أيضا ما تضمنها على وجه الصحة في الاستعمال قال مقيس بن
حبابة السهمي ، وكان أسلم ثم ارتدى إلى الكفر ، يصف الخمر .

رأيت الخمر طيبةً وفيها

خصال كلها دنس ذميم

فلأ والله أشربها حياتي
 طوال الدهر مَا طلع النجوم
 سأتركها وأترك ما سواها
 من اللذات مَا أرسى يوم

فقد قال : " وأنرك ما سواها" أي أنرك الذي هو سواها . وقال
 الطراح بن حكيم الشاعر الخارجي المشهور :
 مجتاب حلة برجُد لسراته
 قددًا وأخلف ما سواه البرجُد

قال "ما سواه" ولم يقل "أخلف سواه" .

وأما استعمال "من" الموصولة مع "سوى" في قولنا "كلمت فلانا ومن
 سواه من الجماعة فهو الصحيح الفصيح ، قال النبي (ص) في أحاديثه
 المروية لفظاً ومعنى ياجماع المحدثين النقائت" المسلمين تتكافأ دمائهم ،
 ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويريد عليهم أقصاهم . وهم يد على من سواهم" .

قال : على من سواهم ولم يقل على سواهم يعني " وهم متعددون
 على الذين هم سواهم" وقال الإمام علي (ع) : " أما بعد فإن فيما تبيّن
 من إدبار الدنيا عني ، وجموح الدهر على ، وإقبال الآخرة إلى ما
 يزعجني عن ذكر من سوائي ، والاهتمام بما ورائي " . وجاء في كتاب
 وصية العامل الموردة في نهج البلاغة" وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله
 فإن في إصلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا
 بهم " . جاء في الأغاني قول بعض الفصحاء لغيره " ولا يحل تقديمك على
 من سواك" وقال ابن المقفع في كليلة ودمنة : " وإنما ضربت لك هذا
 المثل ، لتعلم أنك إذا غدرت بصاحبك ، فلا شك أنك بين سواهم أغدر " .
 وأنه إذا صاحب أحد صاحبها وغدر بن سواه فقد علم صاحبها أنه ليس
 عند لله مودة موضع " .

قل : ورق ثخين وشيء ثخين .

ولا تقل : ورق سميك ولا شيء سميك .

وذلك لأن السموك هو العلو والسمو والارتفاع ، فالسميك على حسبان أنه موجود في اللغة يعني العالي والرفيع ، قال مؤلف لسان العرب : " سمك الشيء " يسمكه سمكا فسمكه يرفعه رفعه فارتفع وروي عن علي (رضي الله عنه) أنه كان يقول : وسمك السماء سمكا : رفعها وسمك الشيء سموكا : ارتفع .

والسامك : العالي المرتفع . . . وسنان سامك : مرتفع عال .
انتهى المنقول من لسان العرب ، وقال الفيروز آبادي في القاموس : " سمكه سمكا فسمكه سموكا فارتفع " .

والسمك في المجسات : ارتفاعها كما جاء في مفاتيح العلوم لأبي عبدالله محمد الخوارزمي ، فالسمك ينظر فيه دائمًا إلى العلو ، قال الهمذاني يصف قصر غمدان :

يسمو إلى كبد السماء مصعدا

عشرين سقفا سماكتها لا يقصرا

وقال الفرزدق :

إن الذي سما السماء بني لنا

بيتا دعائمه أعز وأطول

قل : هذا ردّ ردّ ، أو ردّ على ردّ ، وهذا ردّ نقد أوردّ على ناقد .

ولا تقل : هذا ردّ على ردّ ، ولا هذا ردّ على نقد .

وذلك لأنك تقول " ردّت الكلام القبيح على صاحبه " . ولا تقل " ردّت على الكلام القبيح " ، فالكلام هو المردود لا صاحبه ، فينبغي أن

يتعدي الفعل إليه و تستعمل "على" لصاحب الكلام المردود لأن في الرد نوعاً من الأذى ألا ترى أنه يقال في الأذى : "رددت عليه قوله" . وفي النفع "رددت إليه ماله و حقه المسلمين" . قال تعالى في قصة موسى عليه السلام "فردناه إلى أمه كي تقر عينها ولا تخزن ، ولتعلم أن وعد الله حق ولكن أكثرهم لا يعلمون" .

وإذا قلنا : هذا رد على راد ، دلت العبارة على المعنى المراد ، وذلك لأن التقدير هو "رد على راد" فعلى تصحّب الإنسان دائمًا ، في مثل هذه العبارة ، نحو "رد على ناقد" أي "رد تقد على الناقد" . وتأتي رد يعني عطف كقول الشاعر "ردوا على شوارد الأظغان" أي اعطفوها على فلذلك جاز استعمال "على" وهو تعبير خاص بالأطعاف وأمثالها :

قل : زَوَّدَهْ زَادَا ، وَكَتَابَا وَشَيْئَا آخِرَ .

ولا تقل : زوده بزاد وكتاب وبشيء ، ولا تزود هو بها إلا في الشعر .

وذلك لأن الأصل في استعمال "زَوَّدْ وَتَزَوَّدْ" أن يكونا مقصورين على الزاد أي على الأصل الذي اشتقتا منه ، فكانت العرب إذا قال القائل منهم "زودوه" علم منه :

أعطوه زادا ، ثم تطورت اللغة من الحقيقة إلى المجاز ، واختلفت الأزودة ، فوجب تمييز نوع الزاد فقيل : زَوَّدَهْ شَيْئَا وَتَزَوَّدَ هُوَ شَيْئَا ، بنصب الاسمين في الجملتين ، والدليل على ما قلت هو منقول اللغة ، قال الجوهري في الصحاح : "الزاد الطعام يتخذ للسفر ، تقول : زودت الرجل فتزود" . ولم يزد على ذلك ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "ومن المجاز . . . زودته كتابا إلى فلان ، وتزود الأمير كتابا إلى عامله ، وتزود مني طعنة بين أذنيه ، وسمة فاضحة بين عينيه" . وأما ما جاء في لسان العرب ، وهو قوله : "وتزود : اتخاذ زادا

وزوده بالزاد ، وأزاده " فقد أدخل الباء على الزاد في جملة زود مع أنه خاص بالشعر ، ويؤكد ذلك قوله بعد ذلك " وزودت فلاناً الزاد تزويداً ، فتزوده تزوداً " . قوله في سمن " سمنهم تسمينا : زودهم السمن " ومن الشعرا من استعمل الفصيح أيضاً وهو القائل :

لَا فَسِينَكْ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدِبِنِي

وفي حسياتي ما زودتني زادي

قل : حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدوا .

ولا تقل : حدا بي الأمر إلى العمل .

لأن معنى " حداني عليه " هو حملني عليه وبعثني عليه ، أما حدا بي فمعناه غنى لي غناء الماء ، وهذا هو الأصل الحدو ، ثم استعمل لغير ذلك على سبيل المجاز فصار حداني على الأمر يحدوني عليه حدوا ، قال الزمخشري في أساس البلاغة يقال : " حدا الإبل حدوا وحذا بها حداء إذا غنى لها ، ومن المجاز حدوتة على كذا أي بعثته " وقال الفيومي في المصباح المنير " حدوت بالإبل أحدوا حدوا : أي حشتها على السير بالماء . . وهو الغناء لها ، وحدوتة على كذا : بعثته عليه " . يعني حملته عليه .

قل : رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً فأنا راجع له وهو مرجوع إليه والكتاب مرجوع .

ولا تقل : أرجعت الكتاب إلى صاحبه إرجاعاً إلا في لغة هذيل وما نحن وهذيل قال الله عز وجل " فرجعناك إلى أمك كي تقر عينها ولا تخزن " وقال " فإن رجعك الله إلى طائفه منهم " إنها على رجعه لقادر ، يوم " تبلى السرائر " ولم يقل " على إرجاعه " . وقال " ولئن رجعت إلى ربي إن

لي عنده للحسنى" ولم يقل أرجعت ، والفعل الثلاثي يفضل على الرباعي
إلا إذا ورد النص على العكس كأوحى الله فهو خير من وحي الله ،
كأنفني فلان فهو خير من غفا فلان .

قل : غرّدت النساء ، وهللت النساء ، وسمعنا أغاريد النساء
وتغاريدهن ، وتهاليل النساء .

ولا تقل : زغردت النساء وسمعنا زغرة النساء وزغاريدهن .

وذلك لأن "الزغرة" هدير يردد الفحل من الإبل في حلقه والهدير هو صوت البعير الذي يردد في حنجرته وأكثر الناس يعرفون صوت البعير هذا ، قال الفيروز آبادي في القاموس : "الزغرة هدير للإبل يردد في جوفه" . قوله "للإبل" خطأ فإنه خاص بالبعران أي ذكور الجمال ، جاء في لسان العرب "الزغرة هدير يردد الفحل في حلقه" .
وقول صاحب القاموس "يردد في جوفه" فيه غلط ثان ، هو تذكيره الضمير العائد إلى الإبل مع أنها مؤنثة ، فالصواب من حيث التركيب "تردده في أجواها" قال الجوهرى في الصحاح : "الإبل : لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، فالتأنيث لها لازم وإذا صغرتها أدخلت الها فقلت أبيله وغنيمه ونحو ذلك" انتهى المراد نقله من الصحاح ، ثم أن الفيروز آبادي ذكر في قاموسه أن تصغير "الإبل" هو أبيلة ، وهذا تصغير خاص بالمؤنث ، أعني المؤنث الثلاثي الحالى من عالمة التأنيث وهنيدة ونار ونويره وكتف وكتيبة ، وشذ من هذه القاعدة "قادم" أو وراء فقالوا "قدديمه ووريثة" كأن يقال : وقفت قدديمه وجئت ورينته . أي في أقرب مكان منه من أمام ، وأقرب مكان منه من وراء ، كما يقال "قبيل ذلك وبعده" .

والظاهر أن "الزغاريد" يعني تهاليل النساء لغة عامية مصرية ، ولكن العراقيين لا يعرفونها ، قال الشيخ ناصر الهموريني في تعاليقه على

القاموس في مادة الزغرة " ومنه زغرة النساء عند الأفراح وأصلها ما ورد أن آدم وحواء (ع) لما أهبطا من الجنة أنزل كل منهما في موضع ، فلما اجتمعا بعرفه ، ولولت حواء من شدة الفرح والسرور فأعادتها النساء عند ذلك ، والعامية تبدل الدال تاءً ويقال : زغروته وزغاريت أ . ه فالكلمة عامية مصرية لا تعرفها اللغة العربية الفصيحة وال العراقيون يسمون الزغروته " هلهمة " وهي أقرب إلى الصحة والفصاحة ، جاء في لسان العرب : " هل يهل إذا فرح وهل يهل إذا صاح ، والإهلال التلبية وأصل الإهلال رفع الصوت وكل رافع صوته فهو مهل " . أ . ه .

ومعلوم أن " هلهمة " هو مضاعف هل نحو " هز وهزه " ولكن رجحنا " هل " للمبالغة ورجحنا تغاريد النساء وأغاريدهن على زغاريد الأباء واستعارة الزغاريد للنساء وهي للبعران استعارة منكرة .

قل : بقيت الكتبية تحت نفقة المدافع .

ولا تقل : بقيت تحت رحمة المدافع .

وذلك لأن المدافع لا ترحم الأعداء بل تكون عليهم نكالاً ووبالآنقمة وفناء وقولهم " هو تحت رحمة الشيء " ويريدون به " تحت بلائه وإنفائه وأذاته وأنوائه هو من الأقوال المترجمة من اللغة الفرنسية ، فتحت رحمة كذا وكذا تقابل في الفرنسية " الاميرسي " . وهو من باب التعبيرات المجازية في اللغة الفرنسية ويشبه التعكييس كقوله تعالى " فيشرهم بعذاب أليم " مع أن البشرة تكون للأمور السارة المفيدة إلا أن هذا التعكييس إذا جاز في لغة من اللغات ، فإن ذلك لا يوجب جوازه في لغة أخرى ، والقول في هذا كسائر الأقوال في المجازات التعبيرية الأخرى .

والنقطة تشبه الرحمة في عدد الحروف وتشاركها في الميم ، وتخالفها في المعنى ، فلذلك اخترتها لتحمل محل الرحمة في هذه العبارة ، والأصل في مراد العبارة الفرنسية هو الإنسان ، أعني أن يقال " تحت

رحمة فلان ثم استعملت لغير الإنسان فقل : هو في نعمة فلان أو تحت نعمته ولا تقل : هو في رحمته ولا تحت رحمته ، لذلك المعنى .

قل : استدام فلان الشيء ، فهو مستدام
ولا تقل : استدام الشيء فهو مستدام .

وذلك لأن الفعل "استدام" الذي هو بمعنى طلب الدوام متعد بنفسه فاستدامة الإنسان للشيء هي طلب دوامه برفق وإناء ، وقد يعود استدام إلى مفعولين بنفسه ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "أنا استديم الله نعمتك" . ثم قال : ومن المجاز "استدامت الأمر تأثيت فيه" قال قيس بن زهير :

فلا تعجل بأمرك واستمد
فما صلى عصاك كمستدام

أما استدام الشيء بمعنى استدار فليس من بابه هذا التنبية .

هذا وقد ورد على كتاب من الأستاذ الفاضل الأديب المذهب حكمة البدرى أحد موظفي كلية الشريعة ، ينبه فيه على أن النطق الصحيح باسم شهر التوره المباركة هو تموز بفتح التاء ، وقد احتاج لذلك احتجاجا صرفا بالغا ، وهو مصيبة جزاء الله خيرا ، وجعله قدوة للآخرين .

قل : تمادوا في جهالتهم ، وتحدوا غيرهم واختفوا في الغابة أمس .
ولا تقل : تمادوا في جهالتهم وتحدوا غيرهم واختفوا في الغابة أمس .

وذلك لأن هذه الأفعال وأشباهها من الأفعال الثلاثية كرموا وأتوا ومشوا والأفعال السداسية كاستطعوا واستنادوا مختومة بألف مقبلة عن

ياء أو واو ، فإذا استد الفعل منها إلى واو الجماعة من الذكور حذفت الألف منه ، وأبقيت الفتحة دليلاً دالاً عليها ، وذلك مثل "رمي ورموا وأتى وأتوا وسعوا واحتفى واحتفوا ، واستعدى واستعدوا ، وتمادي وتمادوا واستأدى واحتدوا خاصة لأنني سمعت بعض المذيعين يضموا أواخرها ، كأنها أفعال صحيحة الآخر أو أفعال مختومة بباء منقلبة عن ياء أو واو كشقي وشقوا ولقي ولقوا ورقى ورقوا ونقى ونقوا ونثروا ورضي ورضوا وحظي وحظوا وعمي وعموا .

قل : دقيق النظر في الأمر والشيء تدقيقاً وأدقه إدقاقاً أي تبين فيه يتبيّن تبييناً وأعمل فيه فكره .

ولا تقل : دقيق الأمر والشيء بهذا المعنى .

وذلك لأن تدقيق الشيء وإدقاقه هما جعله دقيقاً ، وليس هذا هو المعنى إنما المراد جعل النظر إليه دقيقاً للاطلاع على الصغير والكبير والخفى والظاهر والغامض الواضح ، ويجوز حذف "النظر" وما يقوم مقامه كالتفكير ، فيقال "دقق فلان في الأمر والشيء" ، أي دقيق النظر أو الفكر ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : "دقق (فلان) في كلامه" . أما شاهد "دقق النظر" فمثل قول الزمخشري في زن ر من أساس البلاغة "زنت عينه إذا دقق النظر" وأما شاهد ، "أدق النظر" فقول الجوهري في ن ط س من الصحاح قال : " وكل من أدق النظر في الأمور واستقصى علمها فهو متتبّسة .

اما دقيق الشيء ، أي جعله دقيقاً وأدقه بهذا المعنى فمذكوران في كتب اللغة ومنها لسان العرب فقد جاء فيه : "دققت الشيء وأدققه" : جعلته دقيقاً ، وقد دق الشيء يدق دقة : صار دقيقاً ، وأدقه غيره ودققه" اه فدقق النظر أيدك الله وأدقه تجد صحة ما ذكرنا لك وأنه لا يقال : دق الشيء وأدقه إلا إذا كانا يعني جعله دقيقاً أي ناعماً ، فتدقيق الوثائق الخطية معناه جعلها دقيقة ناعمة وهو من القول التافه ،

فالصواب "دقق النظر أو الفكر في الوثائق الخطية تدقيقا ، وأدق النظر أو الفكر فيها إدقةا .

قل : المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون والثالثة عشرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشرة من القانون .

ولا تقل : المادة الحادية عشر ولا الثانية عشر من القانون إلى التاسعة عشر من القانون .

وذلك لأن "العشرة" إذا كانت مركبة مع غيرها كما هي عليه هنا ، فهي موافقة للمعدود ، والمعدود في هذه الجملة هو المادة وهي مؤنثة ، ولو كان تأنيتها مجازيا ، وإذا لم تكن مركبة مع غيرها من الأعداد فهي مخالفة للمعدود كأعداد الأحادي الأخرى .

تقول : ثلاثة مواد أو مادات أو مواد ثلاثة وأربع مواد أو مادات أو مواد وهم جرا إلى العشر ، وتقول "عشر مواد أو مواد عشر ، هذا مع المعدود المؤنث فإذا كان المعدود ذكره تؤثر أعداد الأحادي ، فيقال مثلا : ثلاثة أقلام ثلاثة وأربعة أقلام أو أقلام أربعة ، وهكذا يجري التعداد إلى التسعة والعشرة .

أما التلفظ بالعشرة ، فإن الفصيح فتح الشين فيها إذا كانت غير مركبة أي مفردة وإذا كانت مع الأفراد مؤنثة ، كعشرة أقلام ، والفصيح تسكين الشين منها إذا كانت مذكرة مفردة ، ومثال ذلك عشر تفاحات فإذا كانت العشرة مركبة فالفصيح تسكين الشين إذا كانت مؤنثة نحو "ثلاث عشرة نخلة وأربع عشرة دارا ، وهكذا إلى تسع عشرة دارا ، ويلتزم تسكين الشين دائمًا في العشرة المركبة المؤنثة حتى مع "أحدى عشرة وأثنى عشرة" وإذا كانت العشرة المركبة مذكرة فالفصيح فتح الشين كأحد عشر كوكبا وأثنى عشر كتاباً وثلاثة عشر كتاباً ، وهكذا إلى تسع عشر كتابا .

أما فتح أواخر العدددين المركبين فهو من أجل بناهما على الفتح ، وترك إعرابهما اللفظي الظاهر ، وإنما نشأ بناهما من حذف حرف العطف الذي بينهما ، فثلاثة عشر قلماً أصله "ثلاثة وعشرون قلم" ثم حذفت الواو للتركيب ، فوجب بناء جزأى المركب على الفتح ، وهكذا يكون بناء كل اسمين ممتاعطفين حذف من بينهما حرف العطف ، كقولهم "اجتهد ليل نهار وصباح مساء" ، وهو جاري بيتاً والأمر بينَ بيتَنَ ، والأصل : اجتهد ليلاً ونهاراً وصباحاً ومساءً وهو جاري بيتاً وبيتاً ، والأمر بين الجيد والردي ، ومن نوع هذا البناء قولهم "تفرقوا شذراً مذراً" أي شذراً ومذراً وقولهم "وقفوا في حِصْنٍ بيِّصْ" أي في حِصْنٍ وبِيِّصْ أي في اختلاط لا مخرج منه .

وهكذا تبني الأعداد المركبة إلا "أنتي عشر" واثنتي عشرة "فهمَا معربتا العدد الأول إعراباً لفظياً ظاهراً لأن الفتحة البنائية لا تظهر على الألف في العدد الأول .

يقال اشتري اثني عشر كتاباً وعنه اثنا عشر كتاباً ، واشترى انتي عشرة نخلة وعنده اثنتا عشرة نخلة .

هذا في العدد الأول الجامد وأمثاله ، ويصاغ من اسم العدد وصف مطابق لموصوفه على وزن "فاعل" فيأتي مفرداً تارة ومركباً تارة أخرى ، ومذكراً مرة ومؤثناً مرة أخرى على حسب موصوفه كالواحد والواحدة ، والثاني والثانية ، والثالث والثالثة ، وهكذا حتى العاشر والعشرة ، فهذا الوصف العددي يطابق موصوفه ، كما ذكرت في التذكير والتأنيث ولذلك قلنا في أول الكلام قل الماده الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والتاسعة عشرة . ولا تقل : الحادية عشر وأمثالها .

وفي التذكير يقال "الللميد الحادي عشر والتلميد الثاني عشر وهكذا يكون التذكير في الثالث عشر والرابع عشر إلى التاسع عشر" ، وهذا التركيب العددي موافق للمعدود في جزأيه في التذكير والتأنيث فلا يحتاج إلى عناء تعرف ونصب تفكير ، وهو مبني كأحد عشر وثلاثة

عشر ، وما بعدهما حتى تسعه عشر ، ولو كان مخالفا في جزئه الأول من حيث التذكير والتأنيث مرعيان ، لأنك تقول "ثلاث عشرة مادة" ، فيخالف لفظ "ثلاث" المذكر معدوده المؤنث ، وهو المادة المؤنثة على حين تقول : "المادة الثالثة عشرة" فيوافق الجزء الأول وهو كلمة "الثالثة" معدوده المؤنث وهو المادة .

قل : افترض الفرصة بضم الفاء واتهزها واهتبلاها .

ولا تقل : الفرصة وذلك لأن عامة علماء اللغة ، ورواتها القدامي ، والمؤلفين فيها ذكروا أن الوجه الصحيح والتلفظ الملحق هو الفرصة على وزن **الحُفْرَة** والغُرْة ، قال الجوهري في الصحاح : "الفرصة الشرب والنوبة" ، يقال : وجد فلان فرصة أي نُهْزَة ، وجاءت فُرستك من البَئْر ، أي نوبتك . . واتهز فلان الفرصة أي اغتنمتها وفاز بها ، وأفرصتي الفرصة أي أمكتنتي وافتصرتها : اغتنمتها" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "والفرصة اسم من تقارص القوم الماء القليل ، لكل منهم نوبة" فيقال : فلان جاءت فُرستك أي نوبتك ووقتك الذي تسقى فيه ، فيسأر له واتهز الفرصة أي شمر لها مبادرا ، والجمع فُرَصٌ مثل غُرفة وغُرف" .

وقال ابن منظور في لسان العرب : "الفرصة : النُّهْزَة والتُّوْبَة ، والسين لغة أي فُرْسَة وقد فرصها فرضاً وافتصرها وتفرصها : أصابها وقد افترضت واتهزت ، وأفرصتك الفرصة امكتنك ، وأفرصتي الفرصة أي أمكتنتي وافتصرتها : اغتنمتها" .

ولم يصرح أحد بأن الفرصة بكسر الفاء جاءت مجينا راهنا بمعنى "الفرصة" لأن الفرصة لها معنى خاص بها ، قال مؤلف لسان العرب "الفرصة والفرصة والفرصة والأخيرتان عن كراع : القطعة من الصوف أو القطن وقيل هي قطعة قطن أو خرقـة . . وفي الحديث . . خذ فرصة مسكة فتطهري بها . . وقال الأصمسي : الفرصة القطعة من الصوف أو القطن أو غيره ، أخذت من فرست الشيء أي قطعته" .

وقال الفيومي في المصباح المنير : "الفِرْصَة مثال سِدْرَة قطعة أو خرقَة تستعملها المرأة " . ثم إن القياس يؤيد السماع ، فالفرصة بمعنى المفروضة كالنقطة بمعنى المبنوطة واللقطة بمعنى المقومة والخفرة بمعنى المحفورة والخُزْمة بمعنى المخزومة ، والخُمْة بمعنى المحمومة والجَبَة بمعنى المحبوبة ، أما الفرصة فمنتظرة فيها إلى القيمة كالرزمة والقطعة والفرقة والشقة والقدرة أي القطعة من اللحم المطبوخ البارد ، فلا تشغف فرصة ضبط الفرصة على الوجه الفصيح .

قل : شيءٌ معدٌ ومتَّدٌ ومحضٌ .

ولا تقل : شيءٌ جاهزٌ .

فالجاهز إذا عَدَ مشتقاً من الفعل "جهز" كان معناه إسراع القتل ، جاء في لسان العرب "جَهَزَ عَلَى الْجَرِيحِ وَجَهَزَ" : أثبت قتله . والمعجم الذي ذكر "الجاهز" بهذا المعنى لا يعتمد عليه ، لأنَّه أخذَه من المستشرقين ، وقد يكون للجاهز وجه لغوٍ إذا استعمل بمعنى "ذِي قَارَ" كأنَّ يقال "مطبعة جاهزة" أي ذات جهاز "ومدفع جاهز" أي ذو جهاز قياساً على قول العرب "فَلَانَ رَامِحَ أَيْ ذُو رَمْحٍ وَدَارِعَ أَيْ ذُو دَرْعٍ وَتَامِرَ أَيْ ذُو تَمَرَّ" .

قل : عَدَلَ الشيءُ ، أو قَوَمَهُ ، أو أَوضَحَهُ أو طَوَرَهُ . أو عَدَلَ مِنْهُ أو قَوَمَ بِنَهُ أو أَصْلَحَ مِنْهُ حَوَلَهُ .

ولا تقل : حَوَرَهُ ، ولا أَدْخُلْ عَلَيْهِ تَحْوِيرًا ، بِهَذَا الْمَعْنَى .

وذلك لأنَّ الفعل "حوَرَهُ يَحْوِرُهُ تَحْوِيرًا" له عدة معانٍ ، لا تنطبق على المعنى المراد حقيقة ولا مجازاً ، فـ"حوَرَهُ" إذا جعلته رباعيَّ "حَارَ يَحْوِرُهُ حَوَرَا" . بمعنى رجع فيكون معنى : رَجَعَهُ وأعادَهُ ، والغالب على الحَوْرَ الرجوع إلى النقص ، كما في لسان العرب ، وإذا عدَدت "حوَرَهُ

تحويراً . بمعنى بيضه تبييضًا ، فهو بعيد أيضاً عن المقصود ومن هذا الأصل "الخواري" وهو الطحين الأبيض ، ويقال : حورت الطعام أي بيضته كما جاء في لسان العرب ، قال في اللسان : "ومن هذا قيل لصاحب الخواري محورٌ . . والتحوير التبييض . . وحور الخبزة تحويراً هيأها وأدارها ليضعها في الملة . . ويقال : حور الله فلاناً أي خيبه ورجعه إلى النقص" .

والظاهر أن "حور" ومصدره التحوير المستعملين بهذا المعنى الشائع غلطًا ، مما من غلط الطبع وأن أصلهما "حولٌ" و"التحويل" فوهم مرتب الحروف ، لا ووضع الراء بدلاً من اللام ، كما وهم في "تكافنا تكافنا" فجعله "تكافنا تكافنا" ووهم في الجماعة فجعلها جمعية .

قل : أحيل فلان على معاش التقاعد ، وأحال عليه بحالة ، وأحال على الكتاب المذكور .

ولا تقل ، أحال إليه . . بهذا المعنى . .

وذلك لأن في معنى الإحالة تسليطاً وتحميلاً وتکلیفاً للمحال عليه ، فينبغي استعمال "على" سماعاً وقياساً كما تقول : "حكم عليه وضرر عليه ضريبة وطريق عليه وأرسل عليهم جيشاً وأذاع عليه أسراره ، ودلل عليه ، ووضع عليه من يفتاله ، واختلق عليه أقوالاً ، ووَلَدَ عليه أحاديث ، واحتال عليه وعلا عليه ، واستولى عليه ، واحتوى عليه ، وقبض عليه ، ومال عليه" .

فهذه قاعدة مطردة في اللغة العربية ، تغنى عن مراجعة كتب اللغة ، في كثير من الأفعال والمصادر وأسمائها ، وسرتها اللغوي ، كما ذكرنا غير مرة ، محفوظ في "على" لإفادتها الاستعلاء ، والسيطرة والاحتواء ، إلا ترى اليون المبين بين "لك دين ، وعليك دين ، ويوم لك ويوم عليك ، ولك حق وعليك حق ووظف له ووظف عليه وجمع له وجمع عليه ، ودعا له ودعا إليه ، غير أنه ينبغي أن لا تخسر مع هذه الكلمات الظاهرة

النفع ، أمثال "حفظ عليه ماله وحقوقه" . و "حرب عليه وعطف عليه" و "حنا عليه وأشفق عليه وتساهم عليه ووسع عليه ، فالأفعال نفعية لا تفيد على معها إلا الخص والقصر ، ولا تخسر معها الأفعال وأشباهها من الأمور البديهية ، لأنها أفعال ضرورية في أصل وضعها .

قل : حاول فلان فحبطت محاولته حبوطاً وحيطاً ، وسعى فذهب
سعيه جفاءً وذهب سعيه باطلأ أو هدراً أو كان بغير طائل ولا فائدة .
ولا تقل : حاول فلان عيناً ولا عيناً حاول ، ولا سعي عيناً ولا عيناً
· سعي .

وذلك لأن العبث هو مصدر عَبِثَ فلان يعْبَثُ أي فعل ما لا فائدة فيه وهو يعلم ذلك ، قال تعالى : أفحسبتم أنما خلقناكم عيناً "أي خلقناكم من أجل العبث وهو اللعب واللهو ، وجاء في الحديث من قتل عصفوراً عيناً" أي من قتل عصفوراً لعباً أي لغير قصد الأكل ولا على جهة الاصطياد للاتفاع ، فإذا قلنا : حاول فلان عيناً كان معناه : حاول ذلك من أجل العبث واللهو واللعب ، أي حاوله عابشاً عالماً أن لا فائدة فيه ، وهذا ذم وتقبيح للعمل ، وكذلك القول في سعي عيناً ، فمعنى سعي عابشاً ، وهو غير مراد ، وإنما المراد أنه حاول فحبطت محاولته أي ذهب باطلة ، وسعى فذهب سعيه جفاءً أي لا طائل فيه ولا فائدة أي ذهب باطلأ أو هدراً ، والإنسان يجتنف إذا سعي جاداً مجدًا أن يسمى عابشاً أي لاعباً لا هيا ، فلا تستعمل "عيناً" في مثل هذا القول مثل ذلك المعنى واستعمله كقوله تعالى "أفحسبتم أنما خلقناكم عيناً" .

قل : استند الشيء إلى غيره أو أسنده إليه .
ولا تقل : استند عليه ، أو أسنده عليه .
وذلك لأن الإسناد والاستناد ، يقعان على الشيء الثابت من إحدى

الجهات لا من جهة العلو فينبع استعماله إلى " وترك استعماله على لأن " على " تفيد الاستعلاء أي الالتفاف على الشيء من أعلى لا من الجانبي ، قال ابن فارس في كتابه المقايس : " السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء ".

يقال : سندت إلى الشيء أنسند سندودا واستنادا وأسبدت غيري إسناداً ، والسناد : الناقة القوية كأنها أسبدت من ظهرها إلى شيء قوي "

وقد ورد في أخبار المعتمد بالله أنه قال ثابت بن قرة الحراني " يا ذابيا الحسن سهوت ووضعت يدي على يدك واستندت عليها وليس هكذا يجب أن يكون ، فإن العلماء يعلون ولا يعلون " . ذكر ذلك ابن أبي أصيعية وهو مخالف لكلام الفصحاء إن ضح النقل ولم يتصرف الرواوي بالحديث ، وذكر ابن أبي الحديدي في شرح نهج البلاغة نقلاً من كتاب لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري أن فاطمة عليها السلام قالت : " وإن تعجب فقد أعجبك الحديث إلى أي جأ اسندوا وبأي عروفة تسکعوا ؟

وجاء في حديث شبيب بن يزيد الشيبانيخارجي " وكنت ألقاهم منقطعين عن مصر أليس عليهم أمير كالحجاج ليسندوا إليه

قل : وجدت الشيء المجهول والرقم المجهول ، فجِدْ ذينك المجهولين
ولا تقل : فأوجد ذينك المجهولين

وذلك لأن العثور على الشيء المجهول والوقوف عليه ، يرافقان وجوده ووجوده ووجوده ، وهي مصادف متقاربة المعانى ، مختلفة بعض الاختلاف في المباني ، لفادة فروق طفيفة بين تلك المعانى ، وكلها مصادر للفعل " وَجَدَهُ الْثَلَاثِي ، تقول " وجدته تجده حِدَه " كما تقول " وعنته تعدده عَدَه ، وولدته تلده لَدَه ، ورددته ترده رِدَه ، وصلته تصله صَلَه ،

وكثيَّة تكِّلَه كُلَّه، وهلَّ جرَأَ في كل مثالٍ واوي على وزن فَعَلْ يفعل متعدِّياً
كان كما مثلت أولاً زماً كوفدت تَفِيدَ فِدَ، ووغلت تَغْلُ غِلَنْ، وورشت
ترِيش رِشَّ".

أما "أوجَد الشيء" فمعناه خلقه وأظهَرَه من العدم إلى الوجود يقال :
أوجَد الله الشيء يوجده إيجاداً ، وأوجَدَه يا ربنا لمنفعتنا ، ويجوز أن
يستعمل الإيجاد للاختراع والابتداع :

فيقال : أوجَدَ فلان نور الكهرباء ، وأوجَدَ غيره التلفزيون ، وأوجَد
يا فلان شيئاً يخلد ذكرَاك في المخترعين ، ويدِيم الشفاء عليك بين
المبدعين .

قل : فلسطين السليبة والبلاد السليبة .

ولا تقل : فلسطين السليبية .

وذلك لأن الصفة التي على وزن فعل بمعنى مفعول إذا بقىت على
الوصفيَّة والإفراد ، فإنها لا تحتاج إلى علامة تأنيث بل تبقى مشتركة
فيها المذكر والمؤنث ، تقول : الفتاة الطريدة والمرأة الجريحة والمدينة
السليبة" . بمعنى المطرودة والمحرومة والمسلوبة ، وكذلك يكون حالها
إذا كانت بمعنى فاعل نحو "الأم الرفوم" أي الرائمة ، والأم الحنون أي
الحانة والمرأة الصبور أي الصابرة ، وقد ذكرنا في موضع آخر ما شذ من
هذه القاعدة العامة كقولهم عدوة وجسورة وغيرهما ، والسبب في ترك
التأنيث هو أن الصفة القديمة ، في اللغة العربية تلزم حالة واحدة ، ولما
تطورت اللغة احتاجت إلى التأنيث لدفع الالتباس ، وأنا من يودون أن
يقال "المرأة السليبة" إلا أن القاعدة العربية تمنع من ذلك ، وتوجب أن
يقال "المرأة السليبة" وتطویر القواعد العربية ينبغي أن يعتمد على اتفاق
المجامع اللغوية العربية ، هذا وعند الجمع يقال "البلاد السليبة" والأخلق
الحميدة" والتاء في السليبة والحميدة هي تاء الجمع ، وإن كانت مشعرة

بالتأنيث ، فهي كتا ، المعتزلة والمارة والنظارة ، والسابلة والناقلة ،
والجالية والقافلة والأيام المعدودة .

قل : ترجح بين الأمرين وميل بينهما .
ولا تقل : تأرجح بين الأمرين .

لأن أصل الفعل هو الراه والجيم والباء ، وأن ألف الأرجوحة
زائدة ، وأن الفعل المزيد أي الفعل الزائد على الثلاثي يؤخذ من ثلاثة
إذا كان له ثلاثي ، فترجح يؤخذ من "رجح" لا من الأرجوحة التي هي
إحدى الصيغ المشتقة منه وهي أفعولة كالآمثولة ، فيقال : مثل فلان لا
تميل وكالاغلوطة ، يقال : تغطى إذا تكفل الغلط ، ولا يقال : تأغلط ،
وكالأكرومة فيقال : تكرم لا تأكرم ، والظاهر لنا أن القائل "تأرجح"
قساه على "تأقلم الحيوان أو النبات" وهو مأخوذ من كلمة "إقليم" وهما
إقليم أصلية دائمة ، والفعل جديد اقتضى صوغه تطور العلم .

قل : هذا يكفي في البيان .
ولا تقل : هذا يكفي للبيان

وهو كاف في البيان لا هو كاف لبيان لأن التقدير هو "هذا يكفي
النهاية أو المراد أو الغاية في البيان . فالمفهوم محدود مقدر وليس
المراد بالتعبير هذا أن الشيء يكفي البيان أي يعني عنه قوله تعالى "وكفى الله المؤمنين القتال" . تقول هذا السلاح كاف في القتال ولا
تقول : هذا السلاح كاف للقتال لما ذكرت لك من أن المعنى "هذا
السلاح مغن عن القتال" قياسا على الآية الكريمة ، وهو ضد المراد
وعكس المقصود بالتعبير .

قل : هذا يكفي في البيان وكاف في البيان .
ولا تقل : يكفي للبيان ولا كاف للبيان .

قل : تبقيت الشيء فهو متبقى .

ولا تقل : تبقى الشيء فهو متبقى .

وقل : هذا المتبقى من المال والدنانير .

ولا تقل : هذا المتبقى بالياء .

وأنا إنما أذكر لك الفصيح والمليح ، ولست أذهب مذهب الإجبار وأنت حر مختار ، وذلك لأن "تبقي" فعل متعد بنفسه ، وهو جار على القياس في "تقعّلته" يعني أوقعت عليه أصل الفعل فتبقيته يعني أوقعت عليه البقاء ، وتربيته أي غذنته وكذلك تخيرته وتبصرته وتعيشه وتلقيته ، قال في لسان العرب : "أبقاء وبقاء وتبقاء واستبقاء" وفي أساس البلاغة "لا ينفعك من زاد تبقي ، ولا ما هو واقع ثوقي" .

قل : ثبتت فلان في الأمر ، وبينجي التثبت في ذلك .

ولا تقل : ثبتت فلان من الأمر ، ولا تقل : ينبي التثبت من الأمر .

وذلك لأن الفعل الخماسي "ثبتت" مشتق من الفعل الثلاثي "ثبت" وهو من الأفعال التي تحتاج إلى ظرف المكان احتياجاً أصلياً ضرورياً ، فالثابت أو الشivot أو كلاهما يعني لهما وجود مكان تقول "ثبت في مقامه" ويجوز في الحروف الظرفية من حروف الجر في اللغة العربية ، أن يقوم حرف مقام حرف ، كقولنا ، حدث هذا في عهد فلان وعلى عهد فلان" وصليبه على جذع وفي جذع . وثبت فلان على رأيه ، وليس حرف الجر" من" من الحروف الظرفية ، فلذلك لا يجوز أن يقال "ثبتت من الأمر" يعني "ثبتت فيه" كما لا يقال : جلس من الكرسي يعني وقف على التل ، جاء في لسان العرب : "ثبتت في الأمر والرأي واستثبتت : تأني فيه ولم يتعجل" .

والظاهر أن الخطأ في قولهم "ثبتت من الأمر" ناشئ إما عن قياسهم إياه على قولهم "تأكدت من الأمر" وهو خطأ أيضا ، والصواب "تأكدت الأمر" قياسا على تبيينه وتحق�탤ه ، وأما عن قولهم "أنا على بيته وثقة من الأمر" وهذا تعبير آخر قولهم "ثبتت من فلان" مع أن التقدير "ثبتت من الأمر من فلان" فقل في الأمر وينبغي التثبت فيه ولا تقل : ثبتت من الأمر ولا تقل : ينبغي التثبت منه .

قل : هو يفعل ذلك آونةً ويفعله بين أوانٍ وأخر .

ولا تقل : هو يفعل ذلك بين آونةً وأخرى .

وذلك لأن "الآونة" جمع أوان ، والأوان هو الوقت والحين ، وبعض الزمان ، فجمع الأوان على آونة قريب من جمع "زمان على أزمنة" ودواء على أدوية وسماء على أسممية وشراب على أشربة وقباء على أقبية وطعام على أطعمة وما يطول تعداده ، والسبب في ورود هذا الجمع على أفعلة وجود حرف العلة ثالثا ، في الاسم الرباعي ، فلا فرق بين الألف كمثال وأمثلة والياء كرغيف وأرغفة والواو كعمود وأعمدة ، ولا فرق بين المفتوح الأول كطعم وأطعمه ، والمكسورة كنظام وأنظممة ، والمضمومة كفؤاد وأفيدة ، فإذا قلنا : هو يفعل ذلك آونة ، وكانت الآونة جمع أوان ، كان معنى الجملة : هو يفعل ذلك أحيانا ، ومثله قولنا : هو يفعل ذلك بين أوانٍ وأخر ، أما قولهم "هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى" فتفسيره : هو يفعل ذلك بين أحيانا وأخرى . وفي العبارة اضطراب وإخلال بمنطق التأليف . فلا حاجة إلى الجمجم مع أن المراد هو الأفراد .

قل : فتيان العراق الشوس البسلاه .

ولا تقل : فتيان العراق الأشاؤس .

وذلك لأن "الأشوس" وهو الذي ينظر بمؤخر إحدى عينيه ويرفع

رأسه تغيطاً أو تكبراً أو غضباً يجمع على شوس ، قياساً وسماعاً مثل أحور وحور وأعور وعور وأسود وسود ، قال ابن مكرم الأنباري في لسان العرب : "شوسَ يشوشُ شوساً . . . ورجل أشوشُ وامرأة شوساء ، والشوشُ وقومُ شوس ، قال ذو الاصبع العداواني :

أن رأيت بنى أبيك محمّجين إليك شوساً ولا يجمع الأشوش على الأشواش إلا إذا نقل من الوصفية إلى الاسمية كالأشهب والأشاهد ، قال أبو العباس المبرد في ذكر كتائب جيش المناذرة "كانت للنعمان خمس كتائب إحداها الوضائع ، وكتيبة يقال لها الشباء ، وهي أهل بيت الملك وكانتوا يبصرون الوجوه يسمون الأشاهب".

ومثل الأسود جمع الأسود وهو الحية العظيمة فيها سواد ، وعلى هذا يكون القياس . فقل الفتيان الشوش ولا تقل الفتيان الأشواش .

قل : توفّي فلان فهو متوفّي وتوفّيت فهي متوفّة .
ولا تقل : فلان متوفّي وفلانة متوفّية .

وذلك لأن الله تعالى هو المتوفّي بالباء ، لأنّه يتوفّى النفس وعلى السعة يتوفّى الإنسان ، وقد ورد في القرآن الكريم نسبة التوفّي إلى الملائكة بأمر من الله تعالى ، قال تعالى : "إِنَّ الَّذِينَ تَتَوَفَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِي أَنفُسِهِمْ" قالوا : "فَيَمْ كُتْم وَقَالَ تَعَالَى : "وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ" .

قل : كانت الجلسة الأولى جلسة صاحبة فالجلسة الأولى للعدد والجلسة الصاحبة للهيبة .

ولا تقل : كانت الجلسة الأولى ، ولا تقل أيضاً كانت جلسة صاحبة .

لأن المراد هنا وصف هيأتها ، وإذا اجتمع أمران فالحكم للمتقدم منهما فهو إما العدد وإما الهيأة ، يقال : متى كانت النهضة الأولى العربية ؟ ومتي كانت النهضة العربية الأولى ، ففي المثال الأول تقدم العدد ، ففتحنا أول الكلمة ، وفي المثال الثاني تقدم وصف الهيأة فكسرنا أول الكلمة .

قل : هذا الكتاب مفيد وإن كان صغيرا .

ولا تقل : هذا الكتاب مفيد وإن يكن صغيرا .

وذلك لأن فعل الشرط المحذوف جوابه ، المستغنى عنه بما قبله يجب أن يكون ماضيا ، فهذا الشرط غير حقيقي ، ألا ترى أن قوله "إن كان صغيرا" معناه أنه صغير بالتحقيق ، فإن أتيت بفعل الشرط المحذوف الجواب مضارعا ، كان شرطاً حقيقيا ، وذلك مخالف للمعنى المراد بفعل الشرط آنفا وهو التحقيق ، وبيان ذلك أن الشرط الحقيقي هو مستقبل الزمان والحدث ، وإن بطلت الاستفادة منه ، والزمان والحدث المستقبلان يومئمان الفعل المضارع لا الماضي ، فإن ورد الشرط الحقيقي في الماضي فذلك من وضع فعل في مكان فعل أو لتخليص حدوثه ، أو للتفاؤل بحدوثه مثال ذلك "من خالف النظام عوقب" "من صبر ظفر" و "إن شاء الله تكون من الفائزين" .

قل : حصل فلان على الشيء يحصل عليه .

ولا تقل : حصل عليه ولا حصل عليه .

لأنه من باب نصر ينصر ، ولأن "فعل يفعل" خاص بالفرائز وأشباهها وذلك نحو شرف ولهفة ونظيف ، والحصول ليس فيه غريزة ولا شبهة غريزة .

قل : كان صوته مدوياً ، وقد دوى صوته يُدوِي تدوية .

ولا تقل : إن صوته داويا ولا دوى صوته يَدوِي .

وذلك لأن الفعل دوى يُدوِي مأخوذه من الدوى ، وهو الصوت الشديد كصوت النحل ، والقول الأول هو المشهور ، وليس لهذا المعنى فعل ثلاثي ، جاء في لسان العرب "الدوى" الصوت وخص بعضهم به صوت الرعد وقد دوى ، وفي التهذيب للأزهري : وقد دوى الصوت يدوِي تدوية ، ودوى الريح : حفيتها ، وكذلك دوى النحل ، ويقال : دوى الفحل تدوية وذلك إذا سمعت لهديره دويا . . . وللمدوِي معان أخرى ، لا صلة لها بالتصويم .

فشا هذا الغلط . أعني استعمال "دوى والداوي" لأن الفعل دوى يدوِي يكتب مثل دوى يدوِي إذا كان غير مشكول ، فقرأه بعضهم دوى يَدوِي واشتقوا منه اسم فاعل هو "الداوي" الذي لا يجوز سماعا ولا قياسا .

فقل : الصوت المدوِي وقد دوى تدوية .

ولا تقل : الداوي ولا دوى يَدوِي .

قل : مدية وجمعها مدى .

ولا تقل : مدي .

لأن المدية هي الشفرة والسكنين وتجمع تكسيرا على مدى سماعا قياسا ، كزبية وزبى ، ونهاية ونهى ومنى ، أما جمع المدية على مدى سماعا ، فقد قال فيه الفيومي في المصباح المنير ناقلا : "المدية : الشفرة والجمع مدى ، ومديات (ومديات) مثل غرفة وغرف وغرفات

وغرفات بالسكون والفتح ، وبينو قشیر تقول : مِدْيَة بكسر الميم والجمع
مِدَى بالكسر ، مثل سِدَر وسِدَر ، ولغة الضم هي التي يراد بها المماثلة
في هذا الكتاب" . وأما جمع المدية على مُدَى قياساً فذلك بأن كل اسم
على وزن "فُعلَة" يجمع تكسيراً على فُعل كُفرة وغُرف ، وقوة وقوى
ونقطة ونقط .

قل : زَعْمَ فلان يزَعْمَ زعامةً فهو زعيم .
ولا تقل : تزَعْمَ فلان يتزَعْمَ تزَعْماً .

وذلك لأن الزعامة هي السيادة والرأسمالية ، جاء في لسان
العرب : "زعيم القوم : رئيسهم وسيدهم وقيل : رئيسهم المتكلّم عنهم
ومديريهم والجمع زعماء ، والزعامة السيادة والرأسمالية وقد زعم زعامة قال
الشاعر :

حتى إذا رفع اللواء رأيته
تحت اللواء على الخميس زعيمـا

أما "تزَعْمَ" فقد ذكرت كتب اللغة أنه يعني "تكذب" ومعنى
تكذب : تكذف الكذب أو احترف به ، وإذا استخدمنا من أوزان الأفعال
العامة وأجرينا القياس على "تزَعْمَ" من الزَّعامة كان تزَعْمَ يعني تكذف
الزعامة ، لأن تفقل وتفاعل من معانيها الريا ، والتکذف مثالهما ، تخشع
أي تکذف الخشوع وتعطش أي تکذف العطش ، وتمارض أي تکذف
المرض ، وعلى هذا القياس يفيد التزَعْمَ زعامةً كاذبة فلا وجه له ، فقل
زعيمـ فلان يزَعْمَ زعامةً .

ولا تقل : تزَعْمَ تزَعْماً .

قل : هذان الشيئان مزدوجان والجزآن المزدوجان .

ولا تقل : هذان مزدوجان ولا الجزء المزدوج .

وذلك لأن "ازدواج" من الأفعال الاشتراكية الالزمة ولأن المراد صوغ اسم فاعل منه لا صوغ اسم مفعول وازدواج على وزن "افتتعل" ورباعية "زاوج" وعديله "تزواوج" وقد حركت الواو بالفتحة في "ازدواج" وعديله "تزواوج" وإنما صارت صحيحة لأنها كانت محركة في الرباعي "زاوج" فهما مثل "عاون واعتون" أي تعاون وممثل عاور واعتبر أي تعاور ، ومثل جاور واجتور أي تجاوز ولو لا ذلك لقيل "ازداج" مثل "احتاج" .

أما شواهد كون "ازدواج" ومن المجاز : لازما فكثيرة ، قال الزمخشري في أساس البلاغة ومن المجاز : تزاوج الكلامان وازدواجا ، وقال هذا على سبيل المزاوجة والازدواج " وجاء في لسان العرب " وتزاوج القوم وازدواجو : تزوج بعضهم بعضا ، صحت "الواو" في ازدواجو ، لكونها معنى تزاوجوا . . وكان قال "الافتعال من هذا الباب : ازدواج الطير فهي مزدوجة . . والمزاوجة والازدواج بمعنى ، وازدواج الكلام وتزاوج :

أشبه بعضه بعضا في السبع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتيين تعلق بالأخرى" . أ.ه.

وما قدمنا وما نقلنا يستنتاج أن "ازدواج" يحتاج إلى فاعل ، ولا يحتاج إلى مفعول حتى يصاغ منه اسم للمفعول فيقال "مزدوج" الذي لا باعث عليه ، ولا مجيز له وأن الازدواج يجب أن يقع من جهتين فاعلتين ، لا من جهة فاعلة واحدة ، إلا إذا كانت مفردة اللفظ جمعية المعنى ، كان يقال "ازدواج التلحين" لأن التلحين مصدر ، والمصدر يدل على جميع أنواعه ، فإذا خرجنـا من المصدر قلنا "ازدواج اللحنان" فهما مزدوجان بكسر الواو كما تقول "مطردان ومختلفان ، ومضربيان ، ومحطبيان ومتحدان ومقتلان ، بصيغة اسم الفاعل" .

فقل : هذان الشيئان مزدوجان ولا تقل : مزدوجان .

قل : هذا حُقُّك فإذا أَنْ تَحْفَظَهُ وَإِمَّا أَنْ تَضْيِعَهُ "بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ إِمَّا" .

ولا تقل : فَإِمَّا أَنْ تَحْفَظَهُ وَإِمَّا أَنْ تَضْيِعَهُ (بفتح الهمزة)

وذلك لأن المراد تفصيل حال الحق والتفصيل يكون بالحرف "إما" بكسر الهمزة لا بالحرف «أما» بفتح الهمزة فهو للشرط والافتتاح ، قال الجوهري : "إِمَّا بِالْكَسْرِ وَالْتَّشْدِيدِ حَرْفٌ عَطْفٌ بِهِنْزَلَةٍ" أو "في جميع أحكامها إلا في وجه واحد هو أنك تبتدئ في "أو" متى قننا ثم يدرك الشك و "إِمَّا" تبتدئ بها شاكا ولا بد من تكريرها تقول جاءني إما زيد وإما عمرو" هـ قال الله تعالى "وَإِنَا هُدِينَاهُ السَّبِيلُ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا" .
وقال عَزَّ مِنْ قائل :

"وقالوا يا موسى إما أَنْ تَلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلَقِينَ" . وقال عز وجل : "وَآخِرُونَ" مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله علیم حکیم" . وقول الجوهري : لا بد من تكريرها يوضح لك الصعف في قولهم "إِمَّا الظَّفَرُ أَوِ الْمَوْتُ" ولفصيح "إِمَّا الظَّفَرُ وَإِمَّا الْمَوْتُ" .

قل : المؤقرات الآسيوية والأشكال البيضاءية .

ولا تقل : المؤقرات الآسيوية والأشكال البيضاءية

وذلك لأن "آسيّة" على وزن فاعلة فهي من الأسماء الناقصة المؤنثة أي المختومة بباء مكسور ما قبلها ومن الرياعية المحرف بل الأحرف فيبني على حذف الياء من أول خبرها أو قلبها واوا فضلا عن تاء التأنيث عند النسبة إليها بباء النسبة ، فيقال في الثاني والثالث "الثانوي والثانوية" وفي القاضي والقاضية "القاضوي والقاضية" .

قل : هو لا يعني بما سوى حاجاته أولاً يعني بسوى حاجاته على غير الفصيح ، بإدخال الباء على "سوى" .

ولا تقل : هو لا يعني سوى بحاجاته .

وذلك لأن "سوى" تضاف إلى ما بعدها فيؤلفان مضافاً ومضافاً إليه ولا يجوز إقحام الباء بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أقل ما يقال في مثل هذه العبارة لأن الفصيح أن يقال "هولا يعني بما سوى حاجاته" لغير الأدمي ، فإن كان المجرور من الأدميين قيل "هو لا يعني بما سوى أصدقائه" مثلاً وهذا الغلط يكثر في ترجمة الروايات السينمائية في البلاد العربية فإن من الشركات المترجمة ما تهاونت باللغة العربية تهاوننا ظبيعاً بمخالفتها لقواعدها وعيتها بكلمها ، واعتدادها إياها هزاً ولعباً .

والغريب في أمر هؤلاء المترجمين للروايات أنهم يستوفون عشرات الدنانيير بترجمة ما يترجمون ولا يهتمون باللغة العربية احتقاراً لها واستهانة بها فتأتي ترجمتهم مثلاً للجهل ، مع أنهم يعيشون عليها ويستندون في تدبير شؤونهم إليها ، وهكذا يقال في فرق تمثيلية معلومة فإنهم حين يمثلون باللغة الفصيحة كما يزعمون ، يرتكبون أشنع الغلط في الصرف والنحو ويفسدون اللغة العربية ، ويسمعون الناشئة وغيرهم من المبتدئين ذلك الغلط وذلك الشطط فتفسد لغتهم معهم ويتهادون بما سمعوه في المدارس والمعاهد بشبهة أن الذي يمثل الناس ويستهدف لهم يجب عليه أن ينطق بالصحيح ويراعي قواعد العربية ويأتي باللغة السليمة ، ولكن هؤلاء الممثلين يتسيّعون بما ليس فيهم ويدعون معرفة اللغة العربية وهم أجهل الناس بها ، فما ضرّهم لو تعلموا مبادئ النحو والصرف لكيلا يقاربوا تلك الأوهام ، فلا يسيّعوا إلى الأمة العربية باحتقار لغتها ، فإن لم يجدوا من أوقاتهم فسحة للتعلم ، فلا أقل من أن يقرفوا بما يمثلون على عالم باللغة العربية ليقوم نطقهم ويعدلوا لفظهم قبل أن يواجهوا الناس بهذه المنكرات ، التي تضع من تمثيلهم ولكنهم يستنكفون ويستكبرون ، وهذا هو الجهل المركب ، القائم على الدعوة الباطلة ، والملكة العاطلة ، والرياء ، والادعاء "أعادنا الله تعالى منهم".

إن اللغة العربية هي أعظم تراث للعرب وأقدسه وأنفسه ، فمن استهان بها فكأنما استهان بالأمة العربية نفسها وذلك ذنب عظيم ووهم جسيم أليم .

قل : سبق أن قلنا إن البرد قارس ، كما أن الريح شديدة ، ولا بد من أن تتغير ولابد أن تتغير .

ولا تقل : سبق وقلنا ، ولا تقل : كما وأن الريح شديدة ، ولا تقل : ولا بد وأن تتغير .

وذلك لأن الفعل "سبق" يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مؤول ، فإذا قلنا "سبق أن قلنا" فيكون المصدر المسؤول عن "أن" ، والفعل قلنا فاعلا له والتقدير "سبق قولنا" . أما سبق وقلنا ، فخطأ لأن الواو ليست من الأحرف المصدرية ، فلا يجوز أن تؤول مع الفعل بمصدر .

وقولهم "كما وأن الريح شديدة" غلط ، لأن واو العطف لا تدخل بين كاف التشبّه والمتشبّه به ، فكما لا تقول "ليس الغافل وكالمستيقظ أو المتيقظ" . فكذلك لا تقول "كما وأن الريح شديدة" وقولهم "لابد وأن تتغير" فيه واو زائدة مقحمة بين اسم (لا) وصلته المجرورة أو المنصوبة بعد حذف حرف الجر فالصواب "لا بد أن تتغير" وقولهم ولا سيما وكذا وكذا خطأ فلا يصح أبدا إقحام الواو بين ما وما يليها في جملة "ولا سيما" لأن ذلك يقطعها عما يليها متممها لها ومحققا معناها .

قل : اضطرَّ الزمان إلى الإذعان وأضطرَّ هو .

ولا تقل : اضطرَّ الزمان على ذلك .

لأن اضطرَّ من الأفعال المتعددة بأنفسها ، مثل اضطهد واعتاق وابتز وانتهَب واستلب واختار واختير ، إلا أن صيغته تدل على إصابة المفعول بأصل الفعل ، فاضطرَّ معناه أصايَه بالضرورة مثل اعتاقه أي أصايَه بالعُوق والإصابة بالضرورة معناه الإحْواج والإلْجاء إلى شيء غير مرغوب فيه .

هذا ويقال "اضطرَّ" إلى الهرب ولا يقال : اضطرَّ على الهرب فهو مضطَر إليه لا عليه كما تقول المستند إليه لا عليه .

قل : الدَّأْبُ وَالدَّيْدُنُ وَالشَاكِلَةُ وَالطَّرِيقَةُ وَالسَّنَةُ وَالجَدِيلَةُ .

ولا تقل : الروتين ، بمعنى الاستمرار على فعل واحد .

والروتين كلمة فرنسية ، لها عدة معانٍ ، منها الاستمرار على عمل بعينه كأنه عادة وهو المراد هنا ، وقد سمت العرب ذلك الدأب والديden ، والشأن ، والهجيري العادة والموتيرة والمذهب والطريقة والشاكلة والسنة ، وأخفها في هذا المعنى " الدأب والشاكلة " . قال ابن فارس في المقايس : " الدال والهمزة والباء ، أصل واحد يدل على ملازمة دوام ، فالدأب العادة والشأن قال الفراء : الدأب أصله من دأبت ، إلا أن العرب حولت معناه إلى الشأن . . ، والدائن الليل والنهر " أه وقال الزمخشري في أساس البلاغة : يقال " قُلَّ ذلِك دائِبًا وَمِنْ الْمَجَازِ : هذَا دَأْبُكَ أَيْ شَأْنُكَ وَعَمَلُكَ " قال تعالى : كَدَأْبٍ أَلْ فَرَعُونُ ، وَاللَّيلُ وَالنَّهَارُ يَدْأَبُانِ فِي اعْتِقَابِهِما .

(وقال تعالى) وسخر الشمس والقمر دائبين " أه .

وجاء في لسان العرب : " الدأب : العادة والملازمة ، يقال : ما زال ذلك دينك ودأبك ودَيْدِيْبونك ، كله من العادة . . والدأب والدأب بالتحريك العادة والشأن . . وفي الحديث : عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم . . وقوله عز وجل : مثل دأب قوم نوح أي عادة قوم نوح ، وجاء في التفسير : مثل حال قوم نوح ، قال الزجاج في قوله تعالى : كَدَأْبٍ أَلْ فَرَعُونُ ، أَيْ كَشَآنَ أَلْ فَرَعُونُ وَكَأْمَرَ أَلْ فَرَعُونُ ، كَذَا قَالَ أَهْلُ الْلُّغَةِ . . وَكُلُّ مَا أَدْمَتَهُ فَقَدْ أَدْبَتَهُ " أه .
فالدأب هو الإدامة .

وأخف من الدأب للروتين كلمة الشاكلة ، قال تعالى : " قُلْ كُلَّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ، فَرِيكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدِي سَبِيلًا ، قَالَ الْجَوَهْرِيُّ فِي الصَّاحِحِ : كُلَّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ أَيْ جَدِيلَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ وَوَجْهَتِهِ " .

وقال أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبين في ترجمة إبراهيم بن

عبد الله الحسني ، قتيل باخمرا : "كان إبراهيم بن عبد الله جاريا على شاكلة أخيه محمد في الدين والعلم والشجاعة والشدة".

وجاء في كتاب الخليفة الراضي العباسي الخاص بابن أبي عون : "ولما ورث أمير المؤمنين ميراث أوليائه وأحله (الله) محل خلفائه اقتدى بستهم وجرى على شاكلتهم في كل أمر قاد إلى مصلحة ودفع ضرراً وعاد على الإسلام وأهله بمنفعة".

وجاء في رسالة الحاتمي في وصف المتنبي : "ويأبى إلا ازوراراً ونفاراً . وجريأ على شاكلة خلقه المشكلاة". أـ ه فاللغة العربية غنية لا تحتاج إلى الروتين وعندها الدأب والشاكلة وغيرهما ، وليس الروتين كلمة صناعية ولا طيبة ولا فنية حتى يتغصب لها هذا التغصب .

قل : اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان .

ولا تقل : يجتمع فلان مع الرئيس أمس

لأن الاجتماع قد جرى أمس ، فينبغي أن يستعمل له الفعل الماضي ، وهو الزمان الحقيقي ، مستعملاً لفعل قد جرى بالتحقيق ، فلا يجوز أن يصرف إلى وجه آخر ، ثم إن الغالب في استعمال الأفعال في غير أوقاتها ، هو اتخاذ الماضي بدلاً من الحاضر والمستقبل ، وثوقاً بوجوب حدوثه ، كما هو معروف في القرآن الكريم كقوله تعالى "وجاء ربكم والملك صفا صفا" وقوله "وعرضوا على ربكم صفا" ، لقد جئتمونا كما خلقناكم أول مرة ، بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً".

وفي العربية مضارع يعرف بمضارع القصة ، فينبغي استعماله على وجه الصحيح ، كقوله تعالى "وهي تجري بهم في موج كالمجال ، ونادي نوح ابنه وكان في معزل". وهو حكاية الحال في الماضي ، وكقول العرب "هجم الفارس على قرنه ويضرره على قرنه" . أما قولهم "يجتمع فلان مع الرئيس أمس" . فليس من هذا ، وهو خطأ والصواب "اجتمع" وما آفته الأخبار إلا رواتها .

قل : أصبحنا بخير وتصبحون بخير .

ولا تقل : أصبحنا على خير ولا تصبحون على خير .

وذلك لأن الحرف الذي يواهيم الإصباح هو الباء المصاحبة المعروفة بباء المصاحبة لا الحرف أو الظرف "على" فهي للاستعلاء وليس المقام مقام استعلاء بل هو مقام مصاحبة للخير ، فكأنك قلت : أصبحنا مصحبين بالخير وتصبحون لأن قولهم "تصبحون على خير" تأويله "تصبحون راكبين خيراً أو على خير" أو "تصبحون واقفين على خير" أو "تصبحون مشرفين على خير" أو مطلين عليه وهذه جمل مستوردة فضلاً عن أن المسموع هو "أصبحنا بخير وتصبحون بخير" . وهذا هو الوجه في تأويل كلام العرب المختصر ، قال الجوهري في الصحاح : "قوله تعالى : فاستقيموا إليه أي التوجة إليه دون الآلهة" .

فقد قدر وجود "التوجة" في الجملة ليطابق الحرف "إلى" .

قل : أهمية الشيء ، بتشديد الميم وفتح الهاء .

ولا تقل : أهمية الشيء ، بتسكين الهاء .

وذلك لأن كلمة "أهمية" مشتقة من "أهم" اسم التفضيل المعروف أيضاً بأفعال التفضيل "أهم" مأخوذ من الفعل الرباعي "أهمَّ يَهُمْ إهْمَاماً" وأسم الفاعل مهم ، ولم يثبت عندي وجوب صوغ اسم التفضيل من الفعل الشلائي فهو يصاغ من الشلائي والرباعي الذي على وزن "أفعَل" يفعل" كأمسِّ الرجل يسْنَ إسناناً أي كبير وشاذ ، تقول : هو أحسن من فلان ، ولا وجوب عندي أن يصاغ من الفعل المبني للمعلوم فهو يصاغ من المبني للمجهول نحو "عُرْفَ الضمير" وهذا الضمير أعرف من غيره وخيف الأمر وهذا الأمر أخوف ما أخاف عليكم ، وقياس الفعل وهذا الفعل أقيس من ذاك .

والأهمية عند الصرفين المتأخررين تسمى "مصدرا صناعيا" وليس لهذه الصيغة صبغة المصدرية ، وأنا أسميها "الاسم الصناعي" وسبيل اشتقاده أن يختتم الإسم بباء مشددة وفاء تأنيث كالهوية من هو والماهية من ماهو والكمية من كم والكيفية من كيف والإنسانية من الإنسان ، والفردية من الفرد والجمعية من الجميع ، والفاعلية من الفاعل ، والمجاهلية من المجاهل والمفعولية من المفعول ، والمصدرية من المصدر ، والمسؤولية من المسؤول ، والمحكومية من المحكوم والبشرية من البشر ، والقابلية من القابل وهلم جرا إلى ما لا نهاية له وهذا من خصائص لغة العرب العظيمة .

قل : هو ثقة من قوم ثقات .

ولا تقل : من قوم ثقة .

فالشقة مصدر تعمل صفة فجُمجم جمع الأسماء مثل هبة وهبات وترة وتراث وعدة وعدات وزنة وزنات ، وهن مأخوذات من وثق ووهد ووتر ووعد وزن ، وقولنا ثقة يعني أن مفرد هذه ثقافي نحو قاضي وهو غير موجود أصلا فقل : هو ثقة من قوم ثقات .

قل : حَمْولة البَاخِرَة أَلْف طن "بضم الحاء" .

ولا تقل : حَمْولة البَاخِرَة أَلْف طن (بفتح الحاء) .

وذلك لأن الحَمْولة بالضم أي ضم الحاء هي الأحمال أي الأشياء المحمولة ، أما الحَمْولة فقال الجوهري فيها إنها الإبل التي تحمل وكذا كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره سواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن" .

فالحمولة إذن هي المحمولة والمحمولة هي الحاملة ، وزن الحمولة للفاعلة شاذ ، لأنه من أوزان المفعول بوجود تاء التأنيث كالركوبة أي

المرکوبة قال الجوھري في مادۃ حمل : "فعول تدخلها الھاء، إذا كان بمعنى مفعول به". وقال في مادۃ ركب : "والركوب والركوبة بفتح الراء فيهما ما يركب وقرأت عائشة (رضي الله عنها) : فمنها رکوبهم".

وما شد من وصف المؤثر بفعولة قولهم "ناقة جسورة". بمعنى جسور، قال مؤلف لسان العرب : "ورجل جسر وجسور أي ماض شجاع والأنثى جسرة وجسوره". ومن الشاذ قولهم "فلانة عدوة لفلان" قال الجوھري في مادۃ عدا : "العدو ضد الولي . . . والأنثى عدوة قال ابن السکیت : فعول إذا كان بمعنى فاعل كان مؤثره بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبور إلا حرفا واحدا جاء نادرا قالوا : هذه دعوة الله ، قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها الھاء تشبيها بصدیقة لأن الشيء قد يبني على ضده".

وقال الجوھري في عجز : "والعجز المرأة الكبيرة ولا تقول عجوزة والعامة تقوله". وكان قد قال في مادۃ کوكب : "الکوكب : النجم يقال : کوكب وکوكبة كما قالوا بياض وبياضة وعجزة وعجزة" وقد نسي (رحمه الله) ما قال ومنع الناس من العجزة .

قل : قصد إليه قصدا ، وذهب إليه قاصدا ، وذهب إليه بلا تلبث ولا تکث.

ولا تقل : ذهب إليه مباشرة فالمباشرة هنا ترجمة ، ديريكتمنت الفرنسية directement وداريكتلي الإنكليزية directly وهما صحیحتان في لغاتهما وترجمتهما في العربية خطأ ، فمعناهما في الفرنسية والإإنكليزية "باستقامة وبقصد" أما "المباشرة" في العربية فلا تعني ذلك لأنها مأخوذة من البشرة وهي ظاهر جلد الإنسان وهي ضد الأدمة فالأدمة باطن جلد الإنسان ، فالمباشرة في الحقيقة هي وضع البشرة على البشرة كالمعاضدة فهي وضع العضد إلى العضد ،

وكالممساعدة أي وضع الساعد إلى الساعد وكالمظاهرة وضع الظهر إلى الظهر ، وليس في المباشرة معنى القصد وعدم الميل في السير وعدم التثبت والتمكث ، قال الفيومي في المصباح المنير : "بasher al-amr towla bibshere و هي يده ثم كثر حتى استعمل في الملاحظة " .

فاستعمال "المباشرة" يعني القصد هو من أسوأ المترجمين الماخضين الذين يفتخرؤن باتقانهم اللغات الأعجمية كالفرنسية والإنكليزية ولا يعنون باللغة العربية تهاونا بها ، وزادراء لها وزراء بأهلها ، وزرارية عليها ، ولكن العربية قوية أيدة قاهرة ، وستبقى كذلك أبد الآبدين .

قل : نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس وهلم جراً إلى عشرة أفلس .

ولا تقل في الفصيح : ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس حتى العشرة .
وذلك لأن الأفلس جمع قلة وهو من الثلاثة إلى العشرة ، فإذا زاد المبلغ على ذلك قيل فلوس . وهكذا يقال أشهر للقلة وشهر للكثرة .
فنقول أقام ببغداد ثلاثة أشهر أو ستة أشهر حتى العشرة فإذا جاوزتها إقامته قلنا : أقام فيها شهوراً نعني أكثر من عشرة أشهر ، وكذلك القول في الأنظمة والنظم فالأنظمة من الثلاثة إلى العشرة والنظم من العشرة إلى أكثر منها .

قل : خصم اللد وخصوم لد .

ولا تقل : خصوم اللداء .

قال صاحب لسان العرب ناقلاً عن أئمة اللغة : "يقال رجل اللد بين اللدد شديد الخصومة وامرأة لداء وقوم لد وقد لددت يا هذا تلد لدداً . . . " .

وقوله تعالى : "وتتذر به قوماً لَدَّاً قيل معناه (أنهم) خصماء عوج عن الحق" وقال في موضع آخر : "والآلة الخصم الجدل الشحبيخ الذي لا يزيغ إلى الحق وجتمعه لد ولداد ومنه قول عمر(رضي الله عنه) لأم سلمة : فأنا منهم بين ألسنة لداد وقلوب شداد وسيوف حداد .

وأقول أنا : ليس اللداد جمعاً للألة وورود اللداد في قول عمر(رضي الله عنه) لا يعني أنه جمع آلة وال الصحيح أن اللداد جمع لدید ، قال في لسان العرب أيضاً "ورجل شديد لدید" ، وقد وردت في قول عمر (رض) المذكور ثلاثة جموع واحد فمفرداتها أيضاً على وزن واحد فاللداد جمع لدید والشداد جمع شديد والخداد جمع حديد .

ويجوز لنا أن نجمع اللدید على آلة كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء ووديد وأوداء واللدید صفة مشتقة من الفعل الرباعي "لاده يلادة لداداً ومُلاده" قال في اللسان : "ما زلت آلة عنك أي أداع" فمن يرد الآلة فليختر "اللدید" وإلا فليقل "الخصوص اللد" كما قال الله تعالى "وتتذر به قوماً لَدَّاً" .

قل : فتحت في الشيء فتحة .

ولا تقل : فتحت في الشيء فتحة .

وذلك لأن الفتحة هو اسم الموضع المفتوح في الشيء المصمت ، ولكونه مفتوحة جاءت على مثال "القرفة" وزناً ومعنى ، وهو أحد أوزان اسم المفعول القديمة كالحفرة بمعنى المحفورة ، والثلمة بمعنى المثلومة ، والحزمة بمعنى المحزومة ، والنطفة بمعنى المنطوفة واللثمة بمعنى الملقومة .

أما الفتحة بفتح الهاء فهي مصدر المرة تقول : فتحت الباب فتحة واحدة ، وفتحت هذه البلاد قدماً فتحتين ، وفتحت تلك البلاد قدماً عدة فتحات ، فقل : ما أوسع هذه الفتحة ولا تقل : ما أوسع هذه الفتحة ، يفتح الله عليك باب الصواب .

قل : أقام بسورية من بلاد الشام .
ولا تقل : أقام بـسُورِيَا ولا سُورِيَا .

وذلك لأن سورية ، هي من بلاد الشام على قول أو هي بلاد الشام على قول آخر ، وقد ذكر الزمخشري في كتابه الفائق ما هذا نصه : " قال كعب (رحمه الله) إن الله بارك للمجاهدين في صليان أرض الروم كما بارك لهم في شعير سورية " قال الزمخشري : " الصليان نبات تجذبه الإبل وتنسميه العرب حَبْزَةُ الْإِبْلِ . . . وسُورِيَّةُ هي الشام والكلمة رومية " . وقال ياقوت في معجم البلدان : " سُورِيَّةُ موضع بالشام بين خناصره وسُلْطَنِيَّةِ وَالْعَامَةِ تَسْمِيهُ سُورِيَّة " ثم نقل قول بعض شيوخ الروم لما لهم هرقل " أَنْشَدَكَ اللَّهُ أَنْ تَدْعُ سُورِيَّةً جَنَّةَ الدُّنْيَا لِلْعَرَبِ وَتَخْرُجُ مِنْهَا لَمْ تَعْذَرْ " وقول هرقل : " سلام عليك يا سورية سلام مودع لا يرجو أن يرجع إليك أبداً " . فقل سورية ولا تقل : سورية ولا سوريَا .

قل : هذه مُسَوَّدة الكتاب لا مُتَّبِّه .

ولا تقل : هذه مُسندَة الكتاب لا مُبَيَّنة .

وذلك لأن المسودة اسم مفعول من سُوَّد فلان الكتاب أي كتبه ، والكتابية تسمى أيضاً تسويداً ، قال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل : "في شعر حميد بن ثور هذا ما هو أحكم مما ذكرنا وألوعظ وأحرى أن يتمثل به الأشراف وتسوّد به الصحف وهو قوله :

أرى بضربي قد رأبني بعد صحة
 وحسبك داءاً أن تصح وسلاماً
 ولا يلبت العصائران يوم وليلة
 إذا طلياً أن يدرك ما يترمماً

وقال أبو الحسن الوراق ، كما نقل القفطي في أخبار الحكماء من كتاب الفهرست لابن النديم وهو مطبوع مشهور : "لم يكن أبو بكر الرازي يفارق النسخ إما يسود أو يبيض ، وكانت في بصره رطوبة لكتشة أكله الباقلة" . وقال أبو حيان التوحيدي : "ما حررت كتاباً قط عقب التسويد" . وهذا يفيد أن التسويد هو الكتابة الأولى للكتاب . فـ ذا كتب كتابة منقحة فذلك التحرير والتبييض وفي الصفحة الشمائلين من كتاب المعجب في أخبار المغرب لعبد العزيز التميمي المركشي أن تسويد القصيدة هو كتابتها بلا عناء ، فقل : هذه مسودة الكتاب لا محررته ولا مبيضة ولا تقل هذه مسودة الكتاب لا مبيضة .

قل : ابْتَلِي فَلَانْ بَعْدَ شَدِيدٍ فَهُوَ مُبْتَلٌ .
وَلَا تَقُلْ : ابْتَلَى فَلَانْ بَعْدَ شَدِيدٍ فَهُوَ مُبْتَلٌ .

وذلك لأن "ابتلي" فعل متعد بنفسه فالابتلاء أصله الاختبار ويكون بمعنى الامتحان أحياناً وكما أن المحنة دلت على الشدة فكذلك البلوى ، قال الله تعالى : "فَإِنَّمَا الْإِنْسَانَ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ : رَبِّي أَكْرَمَنِي وَأَمَا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِي" . فابتلاء معناه : اختبره ، وقال تعالى "إِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلْمَاتٍ" وقال "وَابْتَلُوا الْيَتَامَى" وقال : "ثُمَّ صَرَّفُكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ، وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ" وقال "إِنَّا خَلَقْنَا إِنْسَانًا مِّنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجَ نَبْتَلِيهُ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا" . وهو بمعنى اختبر حيناً وامتحن حيناً آخر . وفي نهج البلاغة "نَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَخْذَ وَأَعْطَى وَعَلَى مَا بَلَى وَابْتَلَى" قال عبد الحميد بن أبي الحميد في شرح نهج البلاغة : "وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَابْتَلِي فَالابْتلاء إِنْزَال مُضِرةٍ بِإِنْسَانٍ عَلَى سَبِيلِ الاختِبَارِ كَالْمَرْضِ وَالْفَقْرِ وَالْمَصِيبَةِ وَقَدْ يَكُونُ الابْتلاء بِمَعْنَى الاختِبَارِ فِي الْخَيْرِ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمِلُ فِي الشَّرِّ" .

قل : فلان شقي من الأشقياء .

ولا تقل : شقي من الشقاة .

وذلك لأن الشقي صفة مشبهة من شقي فلان شقاءً إذا لم يكن سعيداً ولا رفيع العيش هنيه ، ثم استعملته العامة للعيار والمفسد واللص والشاطر لأن أفعاله تؤدي إلى الشقاء أو شقاء النفس في الآخرة وهو مثال لتطور معاني الألفاظ عند العامة ، ولم تأت الصفة من شقي على وزن فاعل حتى يقال "الشاقِي" كالباقي ثم يجمع على الشقاة ، ويجوز استعمال الشاقِي في غير هذا المعنى قالت العرب : "شقا الله فلانا يشقوا شقوأ أي صيره شقيا فالله الشاقِي وهو المشقو ويقال أيضاً : أنهما شقوا أبناءهم بسوء التربية فهم شقاة وأبناؤهم أشقياء .

قل : هذا الأمر له الأهمية ، أو أهميته عظمى الأهميات
(بالتعريف) .

ولا تقل : له أهمية عظمى " بالتنكير "

لأن "العظمى" مؤنث الأعظم معرفاً بالألف واللام والفعلى هي أعظم درجات التفضيل ، كما أن مذكراها "الأعظم" بالغ أرفع درجاته ، فلا يجوز في العظمى التنكير فيقال "عظيمى" ولا كبرى بل كبيرة ، قال تعالى : " واستعينوا بالصبر والصلوة وإنها لكبيرة إلا على الخاسعين " . وقال تعالى : " وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله " .

ولما أراد غاية التفضيل قال : " لنريك من آياتنا الكبرى " . وقال عز من قائل : " يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقبون " ولم يشذ في نثر العرب من هذه القاعدة المواتدة إلا "أولى وأخرى" ، قال تعالى : " فَتَهْتَقَّلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخْرَى كَافِرَةً " وقال : " أَفَتَمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرِي ، وَلَقَدْ رَأَ نَزْلَةً أُخْرَى " . وقد يدا اتفقد اللغويون على أبي نواس قوله في صفة الخمر .

كأن كبرى وصغرى من فقاقيعها
حسباء در على أرض من الذهب

ومع أن الشاعر مضطرب إلى أن يخالف القواعد أحياناً بعض المخالفة ، لا أرى في قول أبي نواس غلطاً فإنه أراد "كان صغاراً وكباراً من فقاقيعها" فاستعمل المفرد النكرة مكان جمع النكرة ، ولم يرد كبرى واحدة ولا صغرى واحدة ، لأنه لا يجوز أن يشبه أشتبئن من الفقاقيع بحسباء وفييرة العدد ، ولو أراد ذلك لفسد التشبيه ومن المعلوم أن المفرد النكرة يغنى عن الجمع عند الحاجة إلى ذلك ، كقولنا "كان فلان من أحفظ الناس لحمة وأرعاهم لعهد" أي "للحزم والمهود" وقولنا "هؤلاء أشرف أهل بيته في العرب أي أشرف أهل البيوت" وقولنا "كانت فلانة من أجمل عذرية عرفت" أي من أجمل العذريات .

وبما قدمنا نعلم أن من الغلط قول القائل "له يد طولى في العلوم" فينبغي أن يقال "له اليدين الطولى في العلوم" أو "له طولى الأيدي في العلوم" لأعلى الدرجات وأقل من ذلك "له يد طويلة في العلوم" .

قل : **الحالة الحاضرة ، أو الحال الحاضرة ، أو الحالة العارضة ، أو**
الحالة الطارئة أي غير الدائمة ولا الثابتة .
ولا تقل : الحال الراهنة .

وذلك لأن "الراهنة" هي بمعنى الثابتة والدائمة في الغالب وبمعنى الحاضرة نادراً ، قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والهاء والنون أصل يدل على ثبات شيء يمسك بحق أو غيره من ذلك الرهن" . . والشيء الراهن : الثابت الدائم ، ورهن لك الشيء : أقسام ، وأرهنته لك : أقمته . . . فاما تسميتهم المهزول من الناس والإبل راهنا فهو من السباب ، لأنهم جعلوه كأنه من هزاله يثبت في مكانه لا يتحرك قال الشاعر :

أما ترى جسمي خلاً قدرهن
هزاً فما مجد الرجال في السمن

وقال الجوهري في الصحاح : "ورهن الشيء أي دام وثبت والراهن : الثابت" وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "نعمه الله راهنة : دائمة ، وهذا الشيء راهن لك : معد وطعام راهن معاد وكأس راهنة : دائمة لا تقطع وأرهن لضيوفه الطعام والشراب : آدامهما ، ورهن بالمكان : ثبت وأقام" وقال الفيومي في المصباح المنير "رهن الشيء يرهن رهونا : ثبت ودام فهو راهن ويتعذر بالألف فيقال : أرهنته إذا جعلته ثابتًا وإذا وجدته كذلك أيضًا" وجاء في لسان العرب "يقال : هذا راهن لك أي دائم محبوس عليك . وكل شيء ثبت ودام فقد رهن . . . قال : أرهن : أدام لهم . أرهنت لهم طعامي وأرهنته أي أدمته لهم . . وأرهنه لهم ورهنه : أدامه وفي التهذيب : أرهنت لهم الطعام والشراب إرهانا أي أدمته وهو طعام راهن أي دائم . . .

وقال الزمخشري في قل د من الأساس يقال : "لي في أعناقهم قلاند : أي نعم راهنة" .

ومن كتاب للحريري صاحب المقامات قوله : "وسأله جلت عظمته أن يجعل النعمة راهنة بريعه ، والسعادة جاذبة أبدا بضبعه" . وقال بعض السلف "استدم راهن النعمة بكرم جوارها" . ونستنتج مما نقلنا أن أكثر ما ترد كلمة "الراهن" بمعنى الدائم والثابت إلا قولهم "وهذا الشيء راهن لك أي معد وقولهم استدم راهن النعمة ، فلو كانت النعمة المذكورة دائمة لم يأمر القائل الناصح باستدامها ، فمن الفصاحة أن تقول : الحالة الحاضرة أو الحال الحاضرة أو الحال العارضة أو الحال الطارئة وأن لا تقول الحال الراهنة .

قل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملهما .

ولا تقل : كم هو جميل وكم هي جميلة .

وذلك لأن جملة التعجب المشهورة الغالبة هي : ما أفعله وما أفعلها ، وما كان أفعله كقولنا : ما أحسنه وما أحسنها وما كان أحسنها ، وللتعجب صيغة أخرى وتعبير آخر ، فالصيغة هي "أُفْعِلَ" كقولك "أَخْسِنَ" ولكنها قلما تستعمل اليوم والتعبير الآخر هو كقوله تعالى "كَبُرَتْ" كلمة تخرج من أفواههم" ويصعب إدراك معناه في العصر الحاضر والحوار الداير ، أما قولهم "كم هو جميل" بدلاً من "ما أجمله" وقولهم "كم هي جميلة" بدلاً من "ما أجملها فمن العبارات المترجمة ترجمة حرفية من اللغات الغربية ، ترجمتها الذين يحسنون لغات الأعاجم ولا يحسنون اللغة العربية تهاونا بها ، (قاتلهم الله) فإنهم لو أرادوا أن يحسنوها لأحسنوها . فقل : ما أجمله وما أجملها ، وما كان أجملهما للماضي ولا تقل كم هو جميل وكم هي جميلة .

قل : أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتبيّن له ومتتحقق له وقد وثقت به وثبتت فيه وتبينته وتحققته .

ولا تقل : أنا واثق من الأمر ولا متثبت منه ولا متتحقق منه ولا وثقت منه ولا تحققت منه ولا ثبتت منه .

قال في مختار الصحاح : "وثق به يثق بكسر الثاء إذا أتنمنه" وقال الفيومي في المصباح المنير"وثق به أثق بكسرهما ثقة ووثيقاً : أتنمنته .. أما تثبت فيه فإنه يحتاج إلى ظرفية حرف الجر"في "لأن الشبوت يحتاج إلى مكان في الحقيقة والمجاز ، وأما تحققه فهو هنا متعد بنفسه ، أي اطلعت عليه حق الاطلاع وأما تبيّنه فهو في هذه العبارة يتعدى بنفسه لأنه يعني عرفته مع الإبانة ، فلا داعي إلى استعمال حرف الجر"من" . وقد ذكرت سابقاً أن من الخطأ قولهم "تأكدت منه"

وأن من الجائز للسلامة من الخطأ أن يقال : تأكّدْتُه قياساً على تحقّقته وترفّته وتبينه وأمثالهن .

ولما تستعمل "من" إذا استعمل المصدر أو الاسم .

يقال : أنا على ثقة من الأمر وأنا على بيّنة من الأمر ، كما يقال : أنا على حق من هذه الدعوى ، وأنتم على خوف من هذه البلوى ، وحرروف الجر تبدل عند تبديل العبارة وإن كان المعتبر به من أصل واحد ، كما سمعت من "وثقت به وأنا على ثقة منه" .

قل : أوقات الدّوام والمداومة .

ولا تقل : أوقات الدّوام وذلك لأن "الدّوام" مصدر الفعل "دّاوم" يدّاوم" ومصدره الثاني هو المداومة تقول "دّاوم على الأمر يداوم عليه دواماً ومداومة ، أي واظب عليه" دّاوم دواماً ومداومة مثل "قاوم قواماً ومقاومة" وعاون عواناً وتعاونة ، وساوم سواماً ومساومة ، وهادٍ هوادةً ومهاددةً ، والظاهر إن "الدّوام" بفتح الدال من مصطلحات الأتراك العثمانيين ، وبقى دائراً على الألسنة على الخطأ الذي في تلفظه اليوم .

هذا وإنما قلنا "دوام" بتصحيح الواء لأنها متحركة في الفعل "دّاوم" ولم يصبها إعلال يورثها الإبدال ، وذلك نحو "لاوذ يلاوذ لواذا" . ورب قائل يقول : لماذا لا نجعل "الدّوام" من "دام يدّاوم" لا من داوم فأقول : لا يصح ذلك لأنك تقول "دّاوم" على وظيفته ولم يداوم على غيرها" ولا أنت تقول : "دام على وظيفته" إلا لمعنى آخر هو البقاء عليها وعدم تغييرها والاستبدال بها .

قل : يربح فلان ما دام صادق المعاملة .

ولا تقل : يربح طلما هو صادق .

وذلك لأن دوام الربح مشروط بدّوام الصدق فالدوام يستعمل له

ال فعل "دام" قال الله تعالى في عذاب المعدبين بالنار "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك ، إن ربك فعال لما يريد" .
وقال في ذكر المسعودين "أما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاً غير مجدوذ" .

أما "طالما" فلا تستعمل هذا الاستعمال ، وإنما تستعمل للدوم غير المشروط ، وهي تقابل "قل ما" كقولنا "طالما زارنا فلان وطالما تحدث إلينا وقلما أسقط في كلمة أي قلما أخطأ فيها ، وأحسن الأقوال عندي في تأويل قولهم طالما فعل فلان هو" طال فعله للشيء المفهول وفي تأويل قلما فعل فلان هو قل فعله للشيء .

قل : هو موظف فشيل وفشل .
ولا تقل : هو فاشل .

وذلك لأن الصفة من "فشل يفشل فشلاً" على وزن " فعلٌ فشل نحو ترف وفشل نحو تريف ، قال ابن مكرم الأنباري في لسان العرب نقلًا من كتب أئمة العربية : "فشل الرجل فشلاً فهو فشل" (أي) كسل وضعف وترابخى وجبن ثم قال : "وفي التنزيل العزيز" ولا تنازعوا فتشلوا وتدبروا ورثكم . قال الزجاج : أي فتجنبو عن عدوكم إذا اختلفتم ، أخبر أن اختلافهم يضعفهم وأن الألفة تزيد في قوتهم" وقال أيضًا : "قال الليث : رجل فشيل وقد فشل يفشل عند الحرب والشدة إذا ضعف وذهبت قوام" .

انتهى نقلنا من لسان العرب .

ويفهم مما قدمنا نقله أن الفاشل خطأ من وجوهين أحدهما الغلط في الاستعمال والآخر الغلط في الوزن الصرف ، فالغلط في الاستعمال هو أن المراد بالفشل في أقوالهم وكتاباتهم وهو الخيبة والإخفاق ويكونان بعد الشروع في العمل ، أما الفشل فيكون قبل الشروع في العمل ، ولذلك

فسره اللغويون بالكسل والترابي والضعف والجبن ، فالصواب أن
يقال "رجل خائب أو محقق في عمله" لا "رجل فشل ولا فاشل" .

وكلامنا على "الفاشل" لا يعني إلا الصفة المشبهة باسم الفاعل من
"فشل" لا إرادة الحدث ، ففي العربية قاعدة عامة لنقل الصفة من الشبوت
إلى المحدث وهي الإتيان بالصفة على وزن اسم فاعل كما أن كل اسم
فاعل لا يراد به المحدث يعد صفة مشبهة فالصفة التي يراد بها المحدث
كقولك "ما كنت يا هذا فشلا وإنك فاشل غدا كما يبدو لي" وما كان
هذا الصبي نظيفا ، وإنه ناظف بعد أن حبينا إليه النظافة ، وهذا مع
جوازه قليل الاستعمال في لغة العرب ، لأن الفرانز وأشباهها قلما
تتغير ، ولذلك ندر استعمال فعل الأمر منها ، ألا ترى أنك قلما قرأت أو
سمعت أن رجلا قال لآخر : أشرف أي كن شريفا وأظرف أي كن ظريفا
وأعظم أي كن عظيما فهذا مما لا يكون بالأمر والإيعاز .

قل : استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي .

ولا تقل : استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد .

وذلك لأن الاستبدال يجب أن يقع على الشيء المأخوذ عوضا عن
الشيء المعطى ، قال تعالى "أَتُسْتَبِدِّلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ" ،
فالشيء الذي هو خير كان عندهم فهو القديم بالنسبة إليهم ، والذي هو
أدنى ، لم يكن عندهم فهو جديد بالإضافة إليهم ، فهم أرادوا استبدال
الشيء الرديء بالشيء الجيد الذي كان عندهم فعيّب عليهم ذلك
واستنكر استئثارا . والتقديم والتأخير في التعبير لا يؤثران في وجوب
ادخالباء البديل على الشيء المعطى ، فتقول : استبدلت دكانا بداري ،
واستبدلت بداري دكانا فهما سواء ، مادامت الباء البدليلية داخلة على
الشيء المعطى للتعويض ، وإذا عسر عليك استعمال الفعل "استبدل"

فاحسبي مثل "اشترى" تقول : اشتريت دكاناً بـ ألف دينار ، ولذلك كان من الخطأ قولهم : استبدلنا العرصة الوقفية الفلانية بالنقود ، والصواب "استبدلنا النقود بالعرصة الفلانية ، أو استبدلنا بالعرصة الفلانية نقوداً .

ويجوز وضع كلمة "مكان" موضع الباء البدلية ، تقول "استبدل دكاناً مكان داري" و "استبدلت مكان داري دكاناً" ومنه قوله تعالى في سورة النساء "إِن أَرْدَتُمْ إِسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا" فالزوجة الأولى هي الجديدة والزوجة الثانية هي المطلقة . ويستعمل الفعل "تبديل" كاستبدال قال تعالى : "وَاتُّو الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالْطَّيِّبِ" فالخبث هو الجديد والطيب هو القديم عندهم .

قل : هذا المسابق قد سابق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من قبل .

ولا تقل : هذا المتسابق قد تسابق من قبل ولا هذا المشارك لم يشترك من قبل .

وذلك لأن الأفعال المشتركة لا تكتفي بمرفوع واحد ، بل ينبغي لها مرفوعان أو أكثر منها من جهتين مختلفتين بالتشنيه أو الجمع أو العطف ، تقول "تسابق الرجال واستبقا ، واشتراك الرجال في العمل ، واشتراك الرجال وشاركا واستشاركا" وتقول : تسابق فلان وأخوه ، واستبق فلان وأخوه ، واشتراك قاسم وابن عمه ، وشارك قاسم وابن عمه ، وإذا أردت الأخبار بالمسابقة والمشاركة مع مرفوع واحد وجب أن تنصب الثاني وتعد الفعل إلى الأفراد أعني أفراد مرفوعة من حيث الجهة والناحية فتقول : سابق هذا الرجل رجلاً آخر ، وشارك قاسم ابن عمه فأحدهما مشارك لغيره ، والآخر مسابق له ، ولا يجوز البتة أن يقال :

متسابق ويسكت عليه ، كما يقال : هو متقاتل بل مقاتل ، وكما لا يقال : هو متحارب بل محارب فينبعي اجراء الصفة على الفعل ، فإذا قلنا : تسابق الرجالن قلنا : هما متسباقان ، وإذا أردنا الأفراد قلنا هما متسابقان .

قل : سألتني أنا وفلان ، ونلتقي نحن والقادمون ، والتقيا هما وأصحابهما .

ولا تقل : سألتني فلان ، وسألتني وإيه ، وما أشبه ذلك .

وقل : نلتقي نحن وأنت ولا تقل : نلتقي وإياتكم .

وذلك لأن الفعل "التقى" يأتي تارةً للفردية ، وتارةً للاشتراك ، فالفردية تكون في نحو قولنا : "التقيت فلانا في المجلس ، والتقيت الشيء في الطريق أي لقيتهم" قال الشاعر :

لما التقى عميراً في كتبته

عاينت كأس المايا بيننا بددنا

وإذا جاء الفعل "التقى" للاشتراك فهو يعني تفاعل المشترك ، ومن البديهي في العربية أن تكون أفعال الاشتراك فيها صادرة عن فاعلين مختلفين أو أكثر منهما ، لأن الشركة لا تصدر عن واحد ، وكذلك ما ينوب عن الفاعلين ، وإذا عطف الاسم الظاهر أو الضمير على الضمير المستتر المرفوع ، وجب الفصل بينهما بفاصل لفظي كالضمير وغيره ، كقوله تعالى "ويَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ" فالفاصل هو "أَنْتَ" كقوله تعالى "سِيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْشَاءَ اللَّهَ مَا أَشْرَكُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ" فالفاصل هو "لَا" ولا يجوز العطف بغير فاصل في الكلام المنثور ، وقد ورد في الشعر نادراً كقول بعض الشعراء :

زعم الأخيطل من سفاهة رأيه

مالم يكن وأب له لينالا

وكقول آخر :

قلت إذا أقبلت وهذه تهادى
كتعاج الفلا تعسفن رملا

وإذا كان الفعل مشتركا ، في مثل "سألتني أنا وفلان" و"نزلتني نحن والقادمون" فالعطف واجب كما ذكرت آنفا ، ولا يجوز أبدا أن يكون المعطوف مفعولا معه ، ولذلك لا يصح أن يقال "سألتني وفلانا ونزلتني وإياكم" و"وهذا يتتفق والأصول" و"وهذا يتتناسب والتعاليم" و"هذا يتعارض والقانون" فالصواب "سألتني أنا وفلان" ، ونزلتني نحن وأنتم وهذا يتتفق هو والأصول وهذا لا يتتناسب هو والتعاليم وهذا يتعارض هو والقانون" برفع المعطوف أو جعله ضمير رفع إن لم يكن اسمًا ظاهرا ،

أما قولهم "نزلتني بكم" فهو تعبير مولد جائز ، لم يعرفه الفصحاء ، والياء فيه ثابت عن الكلمة "مع" والأصل "نزلتني معكم" وكلمة "مع" ثابت عن الواو العاطفة ، وذلك مثل اجتماع فلان وفلان ثم قيل "اجتمع فلان مع فلان" ثم قيل "اجتمع فلان بفلان" .

قل : "بدأ بالعمل وشرع في العمل
ولا تقل : بدأ في العمل ولا شرع بالعمل .

وذلك لأن المعرف المستعمل مع "بدأ" والأفعال المزيدة منه هو الباء ، كما جاء في كلام العرب وكما ذكر في كتب اللغة العربية ولأن المعرف المستعمل مع "شرع" هو حرف الجر "في" كما عُلم من لغة العرب ، لا الباء ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء ، يقال : بدأت بالأمر وابتدات" أه ،

وقال تعالى في سورة يوسف "فبدأ بأوعيهم قبل وعاء أخيه" .

وهذا التنبيه لا يعني حظر استعمال حرف الجر "في" مع الأفعال "بدأ"

وابتدأ في جملة تحتاج إلى ظرفية فإن "في" تستعمل مع جميع الأفعال مادامت الظرفية مراده في الكلام ، بل يعني وجوب استعمال الباء حرفاً مباشراً للفعل بدا فيجوز إذن اجتماع الحرفين معاً في جملة واحدة كأن يقال "بدأ فلان بالأهم في عمله ، وابتداً بالسهل في هذا الأمر". فالحرف المباشر للفعل هو الباء .

أما "شرع فيه" فهو المسموع من كلام العرب . قال ابن فارس في المقاييس "الشين والراء والعين أصل واحد وهو شيء يفتح في امتداد يكون فيه" . وقال الجوهري في الصحاح "شرعت في هذا الأمر شرعاً ، وشرعت الدواب في الماء تشرع شرعاً وشرعاً أي دخلت" . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "شرع في الماء شرعاً" . وجاء في لسان العرب "شرعت في هذا الأمر شرعاً أي خضت . . . وقال ابن قتيبة : يقال : شرع فلان في كذا وكذا : إذا أخذ فيه" . وقال الفيومي في المصباح المنير : "شرعت في الأمر اشرع شرعاً : أخذت فيه . وشرعت في الماء شرعاً وشرعاً : شربت بكيفك ، أو دخلت فيه" . وقال الفيروز آبادي في القاموس "شرع في الأمر : حاضن" .

ويفهم من هذه النصوص اللغوية المنقولة من المعجمات أن الفعل "شرع" يحتاج إلى الحرف "في" من حروف الجر وهو للظرفية ، ولا يجوز استعمال الباء مكان "في" للظروف المعينة كقولهم "أقام ببغداد" بدلاً من "أقام في بغداد" ولكنهم يقولون "غرق في البحر" لا بالبحر ، وساح في الأرض لا بالأرض وسار في الطريق لا بالطريق ، فقل : "بدأ بالعمل وشرع فيه ، ولا تقل :بدأ في العمل ولا شرع بالعمل" .

قل : ربّكَ الحادث يربّكَ ، فالحادث رابك وهو مربوك .

ولا تقل : أربّكَ إرباكاً فالحادث مربّك وهو مربوك .

وذلك لأن الفعل "ربّكَ" متعد إلى المفعول بنفسه في أصل وضعه ،

والتعدي في الأفعال هو الأصل ، واللزوم هو حال طارئة لا أصلية والسبب في ذلك أن حركة الحي إنساناً كان أو حيواناً ، يراد بها في الغالب التعدي على غيره ، كالأكل والضرب والأسر والجرح والكسر والردد والصد والقهر والنهم ، ويراد بها في الأقل التادر ، قرار الفعل في فاعله ، كالنوم والرقاد والثبات والنكوص والهرب ، وهذا أمر غفل عنه علماء النحو القدامى (رح) قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "الراء والكاف والباء كلمة تدل على خلط واحتلاط ، فالرَّبِّيك اصلاح الشريد وخلطه . . . ويقال : ارتبك في الأمر إذا لم يكد يتخلص منه" . وقال الفيروز آبادي في قاموسه : "رَبَّكَه : خلطه ، ورَبِّك الشريد : خلطه وجاء في لسان العرب : "الرَّبِّيك أن تلقي إنساناً في وحل فغيرتك فيه . . . ورَبِّك الرجل وارتبك إذا اخترط عليه أمره ورجل ربك : ضعيف الحيلة" .

وبيا نقلت يعلم أن قولهم "رَبِّكَ الأمْرُ فلاناً رِبِّكَا" هو من باب الاستعارة تشبهاً للرَّبِّيك المجازي بالرَّبِّيك الحقيقي الذي هو الانقاء في الوحل ، فقل : ربِّك فهو رابك ولا تقل أربَّكَه ارباكاً فهو مرِبِّك ، لأنه مخالف للسماع والقياس .

قل : الأوراق الخضر ، والأعلام الصفر .

ولا تقل : الأوراق الخضراء والأعلام الصفراء .

وذلك لأن المطابقة بين الصفة والموصوف ، واجبة في اللغة العربية ، بعد أن تطورت واكتملت ، وقد التزم العرب هذه المطابقة ، وخصوصاً في أفعال ومؤنثه فعلاء ، للأحوال والألوان ، قال تعالى "ومن الجبال جدد بيض وحرم ، مختلف الوانها وغرائب سود" وقال عزَّ من قائل : "عليهم ثياب من سندس خضر" ثم قال "وسبع سنبلات خضر" وقال "متكئين على ررف خضر وعقبري حسان" وقال : "ويلبسون ثياباً خضراً من سندس واستبرق" .

وقال عنترة :

فيها اثنان وأربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الأسم

قال أبو العباس المبرد في أوائل كتابه الكامل في الأدب : "فإن أردت نعتاً محضاً يتبع المنعوت قلت" مررت بشباب سود وتخيل دعم وكلَّ ما أشبه هذا فهذا مجراه".

أما دعوى معاملة جمع غير العاقل ، كمعاملة المؤنث المفرد فغير صحيحة ، لأن قولنا "أيام معدودة" تدل التاء فيها على الجمع كناء المارة والسابلة والناقلة والمعزلة والنظارة والجالية ، وما يطول ذكره .

قل : هو مصريح ومن ذوي التصرير وأهل التصرير وهو صارح أو صريح القول "في الأقل".

ولا تقل : هو صريح فقط بهذا المعنى .

وذلك لأن "الصريح" هو المتصف بالصراحة وهي الخلوص والصفاء في النسب وما أشبه ، وهي تختص بمادة الصريح ، كما أن الخلوص يخص الشيء الخالص والصفاء يخص الشيء الصافي ، قال ابن فارس في المقايس ، الصاد والراء والباء ، أصل مقاييس يدل على الشيء وبروزه من ذلك الشيء الصريح ، والصريح المحسوب وجمعه صرحاً ، قال الخليل : ويجمع الخيل على الصرائح ، وكل خالص صريح يقال : هو بين الصراحة والصروحة" . وقال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل في شرح قول نضلة السلمي :

ولم يخشوا مصالته عليهم
وتحت الرغوة اللَّذِين الصريح

قال : "وقوله : وتحت الرغوة اللبن الصريح ، يقول : إذا رأيت الرغوة . . لم تدر ما تحتها ، فربما صادفت اللبن الصريح إذ كشفتها . . والصريح المحس الخالص من قولهم : عربي صريح أي خالص ومولى صريح" . أه .

فقولنا "فلان صريح" إذن يعني أنه خالص النسب ، وليس هذا المعنى هو مراد القائليناليوم : فلان صريح ، بل المراد أنه مبينحقيقة ما يعني لا يعرض ولا يكُن ولا يرمي . فهو إذن مصريح أو من ذوي التصريح ، وأما قولنا "هو صارح" فهو من قول العرب : "صرح فلان الأمر صرحاً أي بيئته وأوضحته فهو صارح" . جاء في لسان العرب : "قال الأزهري : وصارح الشيء وصارحه وأصرحه إذا بيئته وأظهره ، ويقال : صرَحَ فلان ما في نفسه تصريحاً إذا أيداه والتصرير : خلاف التعريف" .

وقال الفيروزآبادي في القاموس : "التصريح خلاف التعريف ، وتبيين الأمر كالتصريح والإصرار وانكشاف الأمر ، لازم متعد" أه . ومنه نعلم أن مصدر قولهم : "صرح فلان مراده يصرحه" وهو صرَح على وزن "منع" وأن صرَحه وأصرَحه مع فرق ضئيل فهو صارح مثل "مانع" وعلى هذا ينبغي أن يقال : فلان صارح أو مصريح أو مصريح أو صريح القول أو المراد (في الأقل) فقد قالت العرب : "تكلم فلان بذلك صرحاً وأصرحاً أي خالصاً كما جاء في لسان العرب ، فالتصريح أو الصراحت وصف للكلام في حال التكلم به لا وصف للمتكلم" .

قل : هذا فعل شائن يشين صاحبه شيئاً .

ولا تقل : مثين يشين صاحبه إشانته .

وذلك لأن هذا الفعل "ثلاثي" واقع أي متعد ، تقول "شانه يشينه شيئاً" أي عابه يعييه عيباً فهو ضد زانه يزيشه زينا ، فاسم الفاعل منه

"شائن" واسم المفعول مشين ، وفي لغة أخرى مشيون نحو "دان" ومدين ومديون" من دانه يدينه دينا ، قال ابن فارس في المقايس : "الشين والياء والنون كلمة تدل على خلاف الزينة ، يقال شانه خلاف زانه" . وقال الجوهري في الصحاح : "الشين خلاف الزيين يقال : شانه يشينه .. وقول لييد :

فشنين صحاح البيرد كل عشية

بعوج السراء عند باب مُحاجّب

يريد أنهم يتناخرون ويخطون بقسيئهم على الأرض فكأنهم شانوها بذلك الخطوط". وقال الزمخشري في أساس البلاغة : "هو فعل شائن وهذه شأنة من الشوانن ووجهك شين ووجهي زين". وقال الفيومي في المصباح المنير : شانه شيئاً من باب باع وألشين خلاف الزين ، وفي حديث "ما شانه الله بشيب" والمفعول مشين على النقص". وورد في لسان العرب "الشين خلاف الزين وقد شانه بشينه شيئاً . . . وفي حديث أنس يصف شعر النبي (صلى الله عليه وسلم) : ما شانه الله بببيضاء ، الشين العيب قال المبارك بن الأثير ، جعل الشيب هنا عيناً وليس بعيوب فإنه قد جاء في الحديث أنه وقار وأنه نور . . . " وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط "شانه بشينه خد زانه". هذا ما ورد في أكثر كتب اللغة وقرأت في معجم الشعراء للمرزباني قول محمد بن عيسى بن حلحة القرشي التيمي :

اجعل قريرتك من رضيّت في عاله

واحد من مقارنة القراءتين الشائعتين

كم من قريرين شائن لقسىرينه

وَمَنْ هُنَّ مِنْ حَسَنٍ

وقرأت فيما نقل أبو حيان التوحيدي من كلام الفلاسفة في كتابه الاماتع والمؤانسة "فلم جمعتم بين مفترقين ، وفرقتم بين مجتمعين هذا والله الجهل المبين والخرق المشين" .

فاسم الفاعل هو "شانن" واسم المفعول "مشين" ولا يجوز سماعا ولا قياسا أن يقال "مشين" بمعنى "شانن" ، إلا أن القياس يجوز لنا أن نقول "مشين" للمبالغة من شيته تشينينا ، كما قالت العرب "زيته تزينا" ، فقل : هذا فعل شانن أو مشين للمبالغة .

ولا تقل : مشين .

قل : القنابل والبراعم والدرام (بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة) .

ولا تقل : القنابل والبراعم والدرام ، وكذلك تلفظ جميع الجموع التي على هذا الوزن كالخافس والزوارق والبيارق .

قل : شهور كثيرة وأشهر قليلة .

ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة .

وذلك لأن "الشهور" جمع تكسير للكثرة فهو على وزن "فَعُول" فلا يمكن أن تكون عدته قليلة ، فهو مثل "صدر وصدر" و"قلب وقلب" و"نفس ونفس" و"درب ودروب" و"عقل وعقل" و"حظ وحظوظ" و"جد وجود" وألوف غيرها من جموع الكثرة ، ويشمل جمع الكثرة من العشرة إلى ما لا حد له ، أما "الأشهر" فهو جمع تكسير للقلة أي لأدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة فلا يصح وصفه بالكثرة ، وقد وضعت العرب جمع القلة ، وجمع الكثرة ليدللا بصيغهما وأوزانهما على المقدار العام للمعدود ، فإذا خلت العبارة من ذكر العدد مصروحا ، فإذا قلنا : أقام ببغداد أشهرا ، علم أن الإقامة لم تتجاوز عشرة أشهر وإذا قلنا : أقام شهورا ، علم أنه أقام أكثر من عشرة أشهر وعلى هذا يجري كل ما له جمعان على وزن "أَفْعُول وفَعُول" كأفلس وفلوس ، فإن لم يكن

للإسم إلا جمع قلة قسنا له جمع كثرة وإن لم يكن له إلا جمع كثرة قسنا له جمع قلة ، وينبغي لنا أن لا تتقيد بقول من قال : لا يجوز القياس في الجموع ، فهذا حكم من عنده فلا يلتفت إليه ولا يجعل عليه .

ثم إن اللغويين لم يستقصوا ذكر الجموع في كتب اللغة ، ألا ترى أن "البغل" جمع فيها أي في كتب اللغة على بحال وأفعال فقط مع أن "الأبغل" جمع قلة للبغل قد ورد في كلام الفصحاء كما في الجزء الثاني من تاريخ بغداد للخطيب وتاريخ الطبرى . . . وكتاب الوزراء للجهشياري وكتاب "بدائع البدائة" لابن ظافر الأزدي ، وهذا يدل على أن العرب لا يخيمون عن القياس عند وجود الضرورة ، ولذلك ينبغي أن يقال : عندي ثلاثة أفلس وأربعة أفلس وخمسة أفلس وستة أفلس وثمانية أفلس وتسعة أفلس وعشرة أفلس فإذا زاد مقدار العدد قيل : فلوس . . .

وهذا من أخص الخصائص في اللغة العربية أعني أن يقدر العدد بلفظ الجمع تقديرًا عاما ، ويعلم أنه قليل أو كثير ، فقل : شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل : شهور قليلة وأشهر كثيرة ، هذا على سبيل التأكيد وإلا فقل : شهور لكثير ، وأشهر للقليل .

قل : ينبغي لك أن تتroxض ولا تترك التروض أي ينبغي لك أن تروض بذنك أو تروضه بأفعال الرياضة المعروفة .

ولا تقل : ينبغي لك أن تتربيض ولا تترك التريض .

وذلك لأن الرياضة مأخوذة من الفعل "راض. يروض" فعينه أي وسطه واو لا ياء وإنما أيدلت الواو ياءً في "رياضية" لسكون عين فعلها "راض" يروض ولكسر ما قبلها في المصدر وهو الراء ، فأصلها "رواضة" ، ولو كانت العين متحركة لبسقية الواو سالمة ، ألا ترى أنك تقول : "رواضة" في البيع رواضاً ومرواضة ، وأنك لا تقول "راوضه رياضاً ولا

مِرَايِضَةً" قال ابن فارس في المقاييس : "الراء والواو والصاد أصلان متقاريان في القياس أحدهما يدل على اتساع الآخر على تلبيين وتمهيل" ثم قال : "وأما الأصل الآخر فقولهم : رُضت الناقة أروضها رياضة" . وقال الجوهرى في الصاحح : "رُضت المهر أروضه رياضةً فهو مَرْوَضٌ وناقة مَرْوَضَةٌ وقد ارتاضت وكذلك روضه شدد للمبالغة وقوم رواض وراضاً .

ونقل رينهارت دوزي المستشرق الهولندي في معجمه المستدرک على المعجمات العربية ، من كتب الأدب قولهم : "راضٌ نفسه أي ثقها وهذبها ، وراضٌ نفسه عليه أي تحمله وكابده ، وروض سيرته أي أصلحها وروضه عليه أي عوده إياه ولم أجد الفعل "تروض" ولا مصدره "التروض" في معجم لغوي ، ولا في كتاب أدبي ، ولكن فعل قياسي صحيح وهو مثل "تعود وتتواضع وتتقول وتحوّل" من حيث الاشتراق ، وهو من الأفعال الخاصة بفاعليها ، الصادرة عن رغبة منه فيها نحو "تحوّل وتعلم وتتأدب وتقدم" وقد اقتضت الحاجة اشتراقه من الثلاثي "راضٌ يروض" فهو واوي العين لا يائيها ، وينبغي الرجوع إلى الأصل عند الاشتراق ، فيقال "تروضت أترؤض تروضاً" كما يقال "قومت البضاعة أو ما جرى مجريها ، أقومها تقوياً أي عينت قيمتها أعينها تعيناً ، ولا يشتق الفعل من القيمة ، فمن الخطأ المبين قولهم "قيمت البضاعة وتقسيم البضاعة" .

فقل : ينبع لك أن تتروض ولا ترك التروضَ .

قل : بَرَحَ فلان العاصِمةَ يَبْرَحُها بِرَاحَّا بفتح الباء .

ولا تقل : بارح فلان العاصِمةَ مبارحة وبراحا بكسر الباء

وذلك لأن العرب استعملت لهذا المعنى ، الفعل الثلاثي حسب أي برح .

جاء في لسان العرب "البراوح" مصدر قولك بـ"برح" مكانه أي زال عنه وصار في البراح . . وبـ"برح الأرض" فارقها ، وفي التنزيل العزيز : فلن

أبرح الأرض حتى يأذن لي ربِّي فالقرآن الكريم يحتوي على استعمال "أبرح" الثلاثي متعدياً بنفسه ، في قوله تعالى . . فلن أُبرح الأرض" الآية ، أما "بارج" فله معنى آخر فقد قالوا "بارحة" بمعنى كاشفه وعالنه وجاهره ، والبارحة هي ما يسمى اليوم المظاهرة ، قال ابن فارس في مقاييس اللغة : "قال أبو عبيد : البراح المكاشفة . . يقال : بارح براحاً : كاشف" . والظاهر أنه مأخوذ من "أبرح الشيء" أي انكشف وبان ، ومنه المثل "أبرح الخفاء" .

والظاهر أن الذي استعمل "بارح" قاسه على غادر وليس ذلك بمقيس ، فلا يقال "تارك" بمعنى ترك ، ولا بaiten بمعنى بان ولا ناظر بمعنى نظر ، ولا قاتل بمعنى قتل ، فلكل وزن معنى خاص به ولا حكم للشذوذ فقل : أبرح مكانه وبرح العاصمة ولا تقل : بارحهما فمعنى المبارحة المكاشفة وليس ببرادة في العبارة .

ولا تقل : استقل سيارة ، لأنه بمعنى حملها فيصير الحامل محمولاً والناقل منقولاً ، جاء في لسان العرب ما هذا نصه "أقل الشيء" ، يقل إله واستقله يستقله إذا رفعه وحمله . . وأقل الشيء واستقله : حمله ورفعه ، وأحسن استعمال استقل ، أن يقال "استقل فلان في طائرة ، وركب سيارة" .

قل : خصيته به فهو مخصوص به وخاص به .

ولا تقل : خصيته له ولا هو خاص له .

وذلك لأن "خص" في الأصل فعل متعدد بدلالة وجود الضمة في المضارع فهي العلامة الفارقة بين الفعل المتعدد والفعل اللازم من الثلاثي المضعف تقول "عزَّ فلان يعزَّ عزًاً وعزَّةً وعزِيزَةً" وهو ضد ذلَّ يذلَّ ، وهو

لازم ومكسور الوسط الذي ألغيت كسرته على أوله من أجل الادغام فإن أصله "يعزّز" وإدغامه واجب ، وتقول "عَزَّه يعزّه عزاً أي غلبه" فهو مضموم الوسط الذي ألغيت ضمته على أوله .

وإذا حذف المفعول للعلم به صيّر وكفّ فالأصل صيّر نفسه وكفّ نفسه قيل "خَصَّ بِهِ" ثم حذف حرف البراءة إيجازاً فقيل "خَصَّهُ" فليس فيه إذن "خَصَّ لَهُ" حتى يقال "خَاصَّ لَهُ" وإنما "خَاصَّ بِهِ" على الأصل ، ويقال "خَصَّهُ بِكَذَا تَخْصِيصًا" وتقول : خَصَّصَتْ أَلْفَ دِينَارٍ بالتبريع فالدنانير مخصصة بالتبريع فلا تقل : مخصصة للتبريع ولا تتهاون بلغتك مما أسهل وضع الباء في مكان اللام .

قل : في هذه الدار خمس حجر وثلاث غرف ، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى ،

ولا تقل : في هذه الدار ثمانية غرف .

وذلك لأن الحجرة غير الغرفة والغرفة غير الحجرة ولو كانت كل منها تسمى بيتا ، تشبيهاً ببيت الشعر الذي هو الأصل ، والسبب في هذا الغلط المبين ، هو أن الذين ترجموا كلمة room الإنكليزية room كثيرون جداً حتى ليستكثرون الموازن أن يستعمل اسم التفضيل بينهم .

فالغرفة يجب فيها أن تكون في الطبقة الأولى والحجرة ينبغي أن تكون مبنية على وجه الأرض ، قال مؤلف لسان العرب ناقلاً : "الغرفة الغلية والجمع غُرُفَاتٌ وغُرُفَاتٌ وغُرُفَاتٌ وغُرُفَاتٌ" وقد وصفوا العلية بأنها بيت مفصول عن الأرض ببيت ونحوه والجمع علیات وعلالي ، فتسمية الحجرة باسم الغرفة هي كتسمية السرداد بـ باسم القبة ، وهي عبّث باللغة العربية وعبّث بالمصطلحات الخضارية العربية ، فالغرفة هي بيت في الطبقة الأولى أو ما فوقها .

قل : كانوا نحوا من خمسين رجلا و زهاء خمسين رجلا و قرابة
خمسين رجلا ، وكان المبلغ نحوا من ثلاثة دينارا .

ولا تقل : كانوا حوالي خمسين رجلا ، ولا كان المبلغ حوالي
ثلاثين دينارا .

وذلك لأن الحوال والحوال من ظروف المكان فلا تستعمل هذا
الاستعمال ، وإنما يقال "قعد حول فلان وحاليه أي في الجهات المحطة
به ، ومنه ماجاء في حديث الاستقسأ أنه (عليه الصلاة والسلام) قال :
"اللهم حالينا ولا علينا" ، قال المبارك بن الأثير في كتابه النهاية بعد
إيراد هذا الحديث : "يقال :رأيت الناس حواله وحاليه أي مطبقين به
من جوانبه" .

قل : ينبغي استجمام الشروط المقتضاة .

ولا تقل : هي الشروط المقتضية .

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي
يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتداء الدين ، فالأمر أو العمل
أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة
على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضت قال الزمخشري في أساس
البلاغة : "ومن المجاز أفعل ما يقتضيه كرمك" أي ما يطالبك به .
فكرمك هو المقتضي بالياء وما تفعله أنت هو المقتضي بالألف المقصورة .
وكنت ذكرت ما يشبه التبيه في "المبتدى" تقول : ابتلاه الله فالله تعالى
هو المبتدى بالياء ، والإنسان هو المبتدى بالألف المقصورة ، وتقول :
ابتلاها الله فهي مبتلاة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري القياس .

قل : ازدراه يزدرىه ازدراهأ أي احتقره احتقارا .

ولا تقل : ازدري به وذلك لأن "ازدراه" . بمعنى احتقره وتنقصه ، هو متعد بنفسه إلى مفعوله كما يقال عابه وذمّه وثبّته فلا حاجة إلى زيادة الباء ، وزيادة الباء ليست قياسية إلا فيما استدركته من قاعدة دلالة الفعل على الدفع والتحريك مثل دفعه ودفع به وألقاه وألقى به ، ورمي ورمى به ولفظه لفظه به ، وأداء وأدى به ، والظاهر أن "ازدري به" ناشئ من تصحيف قولهم "أزري به يزري إزراءأ" أي احتقره وهذا غلط وال الصحيح ازدراه يزدرىه ازدراهأ" وفي غيره يقال "زري عليه زريا وزرائية وأزرى به ازراءأ" .

قتل : "ازدراه يزدرىه ازدراهأ" . وازدري به هذا الغلط ليس بحديث فقد وقع في مثل كلام مصر العسقلاني في القرن التاسع للهجرة . كما في كتاب رفع الأصر عن قضاة مصر" .

قل : أذعن له يذعن إذاعنا ، وخضع له خصوعا وأطاعه إطاعة
واتتمر بأمره وما أشبه ذلك ،

ولا تقل : رضخ له بهذا المعنى .

وذلك لأن "رضخ يرضخ رضخا" معناه كسر أو حطم أو أعطى قليلا من المال أي كسر من المال فلا صلة له بالإذاعان والطاعة والاستسلام والخصوص والاتتمار ، وما أشبه ذلك ، جاء في لسان العرب "رضخت رأس الحية بالحجارة ، ورضخ النوى والخصي والعظم وغيرها من اليابس يرضخ رضخا : كسره . والرضخ كسر رأس الحية . . والرضخ مثل الرضخ والرضخ : كسر الرأس ، ويستعمل الرضخ في كسر النوى والرأس للحيات وغيرها . . . والرضخ أيضا الدق والكسر وكذلك العطاء ، يقال فيه الرضخ بالباء المعجمة ، ورضخ له من ماله يرضخ رضخا : أطعاه ويقال : رضخت له من مالي رضيحة وهو القليل . . . وجاء في أمالى الشريف المرتضى "رضخ له بشيء من المال بالباء .

ولقائل أن يقول : إن باب المجاز في العربية مفتوح لكل فصيح مجتاز ، أفلأ يكون لقولهم "رضخ له" وجه من وجوه المجاز ؟ فأتقول : إذا تشاهدنا فقلنا "رضخ له بشيء من الطاعة" . بذكر الطاعة أو "رضخ له بشيء من الإذعان" فإنه لا يؤدي المعنى المقصود ، فالمقصود هو الطاعة والإذعان لا الشيء القليل منها ، ثم إن الراضخ في العادة له اليد العليا . والمرضوخ له اليد السفلية ، فلا يصح الإذعان للصغرى المحتاج والراجي المسترتفع فلا وجه إذن للمجاز .

قل : تسلّمت المبلغ وحققت تسلّم المبالغ .

ولا تقل : استلمت المبلغ وحققت استلام المبالغ .

وذلك لأن "تسلّم والتسلّم" غير "استلم والاستلام" وليس تسلّم واستلم من أصل واحد بل هما من أصلين مختلفين ، فالتسليمة أخذ الشيء سالماً وإدخاله في التسلّم ، والاستلام من التسلّمة ، وهي الجمر وفيه يقول الشاعر وهو بجير بن غنمة الطائي :

ذاك خليلي ذو يعسّاتبني

يرمي ورائي بالليل لهم والسلّمة

ومنه استلام الحجر الأسود في الحج أي مسأله باليد ومسحه بها وهو كاللمسة وقد جاء في الحديث النبوي : الحجر يمين الله فمن شاء صافحة بها ، قال الشرييف الرضي : "والمراد أن الحجر جهة من جهات القرب إلى الله تعالى فمن استلمه وبأشره قرب من طاعة الله تعالى فكان كالللاصق بها والماشر لها" .

ولذلك يكون صادقاً من يقول : "والله لقد استلمت الدنانير وما تسلّمتها" إذا لم يقبض الدنانير وما أشاع هذا الغلط في العالمين قول ابن بدرور في شرح قصيدة ابن عبدهون في ذكر بعض الملوك "فلما استلم زمام السلطة" . والصواب "فلما تسلّم زمام السلطة" أو "فلما أمسك زمام السلطة" .

قل : كَسَبَ فَلَانْ مَا

وَلَا تَقُلْ : كَسِّبَ فَلَانْ مَا .

لأنه من باب "ضرَبَ" تقول : كَسِبَتْ مَا لَا كَسِبَةَ كَسِبَا وَكَسِبَا
ومكسوباً والمصدر الأخير إلى القياس ، ولم يسمع عن العرب "كَسِبَ
فلان" بكسر السين ، ثم إنه ليس من أفعال التغير والألوان حتى يسوغه
القياس فالتحريف مثل "فرح وعطش وعمي وسكر وعرج" والألوان
مثل "صفر وزرق وسود" وهو قليل الاستعمال في لغة العرب لأن العرب
تفضل الخماسي على الثلاثي تقول : أصفر وأزرق وأسود وهلم جراً .

قل : إِحْدَى عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ وَإِثْنَتَانِ عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ

وقل : أَحَدَّ عَشَرَ مَعْهَدًا وَإِثْنَانِ عَشَرَ مَعْهَدًا ، وَقَلْ : عَشَرَةُ مَعَاهِدٍ
وَثَلَاثَةُ عَشَرَ مَعَهِدًا بفتح العددين .

ففي قوله "إِحْدَى عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ" أنت الإحدى لأن المدرسة أي
الاسم المعدود من الأسماء المؤنثة . وقلت : عشرة ، لأن العشرة توافق
المعدود إذا كانت مركبة أي إذا كان قبلها عدد كائنا ما كان ، وركبت
هي معه تقول : إِحْدَى عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ ، وَإِثْنَتَانِ عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ ، وَثَلَاثَ
عَشْرَةٍ ، أَرْبَعَ عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ ، وَقَلْتْ : ثَلَاثَ عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ بترك التأنيث
في العدد الأول أي "ثلاث" لأن العدد الأول مركباً كان أو غير مركب
يكون مخالفًا للمعدود من الثلاثة إلى العشرة فنقول "ثلاث عشرة
مدرسة ، تسعة عشرة مدرسة" . فالإعداد من الثلاثة إلى العشرة الموحدة
أي التي لم يركب معها عدد زائد على اثنين واثنتين تكون مخالفة
للمعدود في التأنيث والتذكير ، أما العشرة المركبة فهي موافقة للمعدود
كما ذكرنا في الأمثلة "إِحْدَى عَشْرَةِ مَدْرَسَةٍ ، إِثْنَاعْشَرَ مَعَهِدًا" .

وإذا قدم المعدود على العدد فلا تتأثر القاعدة ، قال تعالى "وليال

عشر "أي وعشرين ليل ، وتقول : "أخذت منه خمسة دنانير" . بتأنيث
خمسة لأن الدينار مذكر ، وتقول أيضاً : "أخذت منه دنانير خمسة"
فتبقي العدد على تأنيته .

قل : ما عندي إلا خمسة دنانير .
ولا تقل : ما عندي إلا الخمسة دنانير .

وذلك لأنك تريد أن تخبر السامع بما يعلمه من قبل ، فالدنانير
ينبغي أن تكون نكرة والتتكير من صفات غير المعروف وغير المعلوم ،
فإذا كانت الدنانير الخمسة قد جرى ذكرها قبلاً قلت : أنفقت خمسة
الدنانير وأنفقت الخمسة الدنانير ، فال الأول مجرور والثاني منصوب لأنه
بدل ، ومع هذا فيجوز الجر في الثاني تقول : أنفقت الخمسة الدنانير ،
وي بعض اللغوين يعد الدنانير نعتاً لا بدل ولا أراء صواباً ، قال الجوهرى
في الصحاح : وتقول : هذه الخمسة الدرهم بجر الدرهم ، وإن شئت
رفعتها وأجريتها بجرى النعت وكذا إلى العشرة" .

قل : أداء الدين وكيان الدولة ورآه إياد عياناً .
ولا تقل : إداء وكيان وأياد وعيان .

وذلك لأن "الإداء" اسم مصدر والمصدر التأدية كالزواج بالنسبة إلى
التزويج والسراح إلى التسريح والطلاق بالإضافة إلى التطليق والصلوة
بالإضافة إلى التصليمة والسلام مع التسليم والكلام مع التكليم والزكاة مع
التزكية والوصاة مع التوصية فكلها مفتوحة ، فالفتح غالب على اسم
المصدر فيما ذكرت لك ولا يقتصر على اسم مصدر التفعيل بل يكون
أحياناً أسماء للأفعال كالعطاء مع الإعطاء والبيان مع الإبانة .

أما الكيّان فهو مصدر الفعل "كان مثل قام قياماً وذاذ ذيادة ولذة لياذا وعاذ عيادة وصام صياماً وصال صيالاً وهلم جراً ، وأحياناً يأتي بالتأنيث مثل عاد عيادة وزار زيارة فالواو في المصدر تجعل ياءً مُنْهَا ساكنة في الفعل لفظاً لا أصلة .

وأما إياد ، فاسم علم للرجال وبه سمي إياد بن نزار بن معن بن عدنان أبو قبيلة إياد وهو مشتق من آده الحمل يؤوده إياداً أي ثقل عليه وأناءه ، إلا أنهم لم يذكروا الإياد في المصادر ، ولكن القياس يوجبه ويهدى إليه .

وأما العيان فهو مصدر للفعل "عيانه" بعainه ، وأوله مكسور كجميع مصادر "فاعله يفاعله" الآتية على وزن "فعال" مثل "بأينه بياناً" وهو غير البيان ، وقايضه قيائضاً وغايره غياراً ودایته دیاناً ، وقيل إن الفعال اسم مصدر لأنّه أقل من المصدر الثاني وهو المفاعة كالمباينة والمعاينة والمقايضة ، ولكن هذا القول رد على قائله بأن "الفعال" أصله "فيعال" ثم حذفت الياء تخفيفاً للفظ .

قل : دهش فلان يدهش دهشاً واعتراه دهشً .

ولا تقل : دهش دهشة واعتتره دهشة بهذا المعنى .

وذلك لأن مصدر الفعل "دهش" وهو الدهش وهو قياسي وسماعي مثل فرح فرحاً وغضب غضباً ومرض مرضاً وفرق فرقاً وعدم عدماً ، وما لا يحصى لكرته ، قال مؤلف اللسان ناقلاً : "دهش الرجل بالكسر دهشًا : تغير ويقال : دهش وشدّه فهو دهش ومشدوه شدّه ، ، واللغة العالية : دهش على فعل وهو الدهش بفتح الهاء . . والدهش مثل الخرف ونحوه . . والدهش : ذهاب العقل من الذهل والوله ، وقيل من الفزع ونحوه ، دهش دهشاً فهو دهش ، ودهش فهو مدھوش وكرهها . بعضهم وأدهشه الله وأدهشه الأمر" أ.هـ .

ويجوز استعمال "الدهشة" مصدرًا للمرة الواحدة كقولك : "ما هذه أول دهشة أدهشتها" ويجوز استعمال "الدهشة" بكسر الدال مصدرًا للهيئة كقولك "دهش دهشة هائلة" . وكلاهما من المصادر القياسية .

قل : أجر داره إيجاراً أي أسكنها غيره بأجرة .
ولا تقل : أجرها تأجيرها .

فمعنى أجرها فيها الأجر وهو الذي نسميه الطابوق ، هذا لصاحب الدار متولي أمرها ، أما الساكن فيها بأجرة فيقول "استأجرت الدار استيجاراً وهو مستأجر ، وتقول "دفعت بدل الاستئجار إلى مؤجر الدار" أي صاحبها ومتولي أمرها ، فهو مؤجر وأنت مستأجر .

وتقول : يا فلان استأجر لي داراً وتساهل على المؤجر وادفع إليه الأجرة بسرعة ، فقد اضطررت إلى الانتقال من هذه الدار لأن مؤجرها شرس الأخلاق .

قل : أسهب فلان في كلامه فهو مسهب أو أنسهب فهو مُسهب
وكلامه مُسهب فيه .

ولا تقل : كلامه مسهب ، بغير جار ومجرور .

والسبب في ذلك ميز صفة المتكلم عن صفة الكلام ، قال ابن فارس في المقاييس : "السين والهاء والباء يدل على الانساع . . . يقال حفر القول فأسهبوا أي بلغوا الرمل وإذا كان كذلك كان أكثر للماء وأوسع له ، ويقال للرجل الكثير الكلام مُسهب بفتح الهاء ، كذا جاء عن العرب أنسهب فهو مسهب وهو نادر" بلغوا الرمل ولم يخرج الماء ، وأسهب الفرس ، اتسع في الجري وسيق ، وأنسهب الرجل إذا أكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ، ولا يقال (مسهب) بكسرها وهو

نادر ، وأسهب الرجل على ما لم يسم فاعله : إذا ذهب عقله من لدغ الحياة" . وجاء في لسان العرب "المسهب والمسهب الكبير الكلام قال الجعدي : (غير عبي ولا مسهب) وقال ابن الأعرابي : أسهب الرجل : أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسرها ، وهو نادر ، وقال ابن بري ، قال أبو علي القالي البغدادي : رجل مسهب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ ، فإن كان في ذلك صواب فهو مسهب بالكسر لا غير" أه . ثم قال "وفي حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) قيل له : ادع الله لنا . فقال : أكره أن أكون من المسهبين بفتح الهاء أي الكثيري الكلام" أه .

قلت : وجود مسهب موجب لوجود أسهب ، وقد تلقينا أنه يقال : أسهب فلان إذا ذهب عقله من لدغ حية فهو مسهب ، وزاد في اللسان "أو من لدغ عقرب . . . وقيل هو الذي يهذى من خرف" . ومن هذا استنتجو أن المسهب الكبير الكلام في الخطأ لأن الحرف والمددوغ يهذيان ، وجاء في الأخبار أن أبا سفيان بن حرب قال لعبد الله بن الزبوري : مالك تسهُب في شعرك ؟ قال حسبك من الشعر غرة لائحة أو وصمة فاضحة" . ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ونقل قول علي (ع) لبعضهم "قد أسهَبْت في ذكر عثمان ولعمري ما قتله أحد سواك" . ونقل في ذكر فتى من مقاتلة صفين "ثم شدَّ لا يتشنى حتى يضرب بسيفه ، ثم جعل يلعن عليا ويشتمه ويُسْهِب في ذمه" . ونقل أيضاً أن جماعة من الخطباء تكلموا عند مسلمة بن عبد الملك . فأسهبوها في القول ولم يصنعوا شيئاً . والشواهد كثيرة لا يتسع المقام لأكثر من هذا منها .

قل : أتعجبني هذا القصص ، وأعجبتني هذه القصص .

ولا تقل : أتعجبتني هذه القصص

وذلك لأن "القصص" بفتح التاء مذكر لا مؤنث وهو اسم بمعنى

المقصوص أي المحكي والمروي والمؤثر والمنقول والمذكور للاعتبار والاعتقاد ، وهو على وزن اسم المفعول القديم ، أي على وزن فَعْلٍ يعني مفعول كالعدد يعني المعدود والحسب يعني المحسوب والقبض يعني المقبوض وجمعه الأقباض وكالنفس يعني المنفوض ، والولد يعني المولود ، والحلب يعني المحلوب ، والقلم يعني المقلوم والصمد أي المصمد وهو المقصود ، ومنه قوله تعالى "الله الصمد" أي المصمد يعني المصود في الحاجات والمستغاث المسعن ، وهذه الصيغة من صيغ اسم المفعول القديمة ، قد تنبهت إليها بعد تفكير جليل ، وتعليق طويل ، وهي تؤيد أن الصفات ال涕ية في العربية خالية من التأنيث ، مقصورة على التذكير ، وقد نشأ التأنيث بعد ذلك .

فالقصص من اسم مفعول قديم يعني المقصوص وأما القصص بكسر القاف فهي جمع قصة يعني الخبر والحكاية والرواية ، والقصة منقولة من مصدر الهيئة إلى الاسمية كالقطعة والفرقة والرِّزْمية وكفة الميزان ، وتجمع القصة على قصص كاربة وإرب .

قل : ينبغي استجمام الشروط المقتضاة

ولا تقل : هي الشروط المقتضية

وذلك لأن الأمر أو العمل أو المنصب هو الذي يقتضي الشروط أي يستوجبها وهو على سبيل الاستعارة من اقتضاء الدين ، فالامر أو العمل أو المنصب هو المقتضي على صيغة اسم الفاعل ، والشروط هي المقتضاة على وزن اسم المفعول ، لأنها قد اقتضيت قال الزمخشري في أساس البلاغة : " ومن المجاز (افعل : ما يقتضيه كرمك) أي ما يطالبك به" فكرمك هو المقتضي بالياء ، وما تفعله أنت هو المقتضى بالألف المقصورة . وكتبت ذكرت ما يشبه هذا التنبية في "المبتدئ" تقول : ابتلاه

الله فالله تعالى هو المبتلي بالياء ، والإنسان هو المبتلى بالألف المقتصورة ،
وتقول : ابتلها الله فهي مبتلة وابتلاهن فهن مبتليات وعلى هذا يجري
القياس .

قل : جدب فلان أعمالهم
ولا تقل : شجب فلان أعمالهم .

فجدب فلان يجدها جدباً أي عابها ونعاها عليهم وذمها ، قال
الزمخشري في أساس البلاغة وجدب عمر (رضي الله عنه) السمر بعد
العتمة أي ذمه وعابه" .

قال ابن مكرم في لسان العرب : "جدب الشيء يجده جدباً" : عابه
وذمه وفي الحديث : جدب لنا عمر السمر بعد عتمة أي عابه وذمه وكل
عائب فهو جاذب قال ذو الرمة :

فيما لك من خد أسييل ومنطق
رخسيم ومن حلق تعلل جاديه

يعني أنه لا يوجد فيه مقاولا ولا يوجد فيه عيبا يعييه به فيتعلل بالباطل
وبالشيء يقول وليس العيب" انتهى قول مؤلف اللسان .

أما معنى "شجبه" فهو أهلكه يقال : شجبه الله أي أهلكه وشجبه أيضا
أحزنه ، وشجبه : شغله وفي الحديث : الناس ثلاثة : شاجب وغامض وسالم
فالشاجب الذي يتكلم بالردي وقيل الناطق بالخنا المعين على الظلم ،
والغامض الذي يتكلم بالغامض وينهي عن المنكر والسلام الساكت ، فنرهك الله
عن أن تكون شاجباً أي متكلماً بالردي ، معيناً على الظلم قفل : جدب
فلان أفعال فلان يجدها جدباً ، ولا تقل : شجبها يشجبها شجباً .

يقال : أكدت الأمر والوصية والكتاب أؤكده تأكيداً ووكلتها توكيداً .

ولا يقال : أكدت على الأمر وعلى الوصية وعلى الكتاب وأنا تستعمل "على" للإنسان المأمور بالفعل والعمل ، تقول : أكدت على فلان الأمر وأكدت على فلان الوصية وما أشبه ذلك .

يقال : تأكيد عندي الأمر وتأكيد عندنا الخبر فالأمر متأكد والخبر متأكد ، ويقال قياسا على كلام العرب "تأكيد الأمر" و "تأكيد الخبر" قياسا على قول العرب "تبينت الأمر وتحقق الخبر وتعتمدت الإعراض وتحريف الحقيقة" مما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم .

ولا يقال : تأكيدت من الأمر ولا تأكيدت من الخبر ولا تأكيدت من المبلغ .

يقال : جدب تصريح فلان يجده جدباً أي عابه ، وجدب سياسة فلان يجدها جدباً ، قال الزمخشري في أساس البلاغة : " وجدب عمر (رضي الله عنه) السمر بعد العتمة أي ذمه وعابه" وقال في كتاب الفائق : "عمر (رضي الله عنه) جدب السمر بعد العتمة" وقال بعد ذلك : "الجدب هو العيب والنقص" وذكر شطر بيت ذي الرمة :

فيا لك من خد أسيل ومنطق

رخيم ومن وجده تعليج جادبه

أي عابه والعتمة هي الثالث الأول من الليل على أشهر الأقوال .

ولا يقال : شجب تصريح فلان وشجب سياسة فلان ، لأن شجبه وشجبها معناهما أهلكه وأهلكها ويأتي شجبه بمعنى أحزنه وشغله ،

وكلها لا تؤدي معنى "عاب وذم" وجاء في لسان العرب "الناس ثلاثة : شاجب وغامض وسالم ، فالشاجب الذي يتكلم بالردي ، وقيل الناطق بالخنا ، المعين على الظلم ، والغامض الذي يتكلم بالخير وينهي عن المنكر فيغم ، والسالم الساكت . . . " الخ

يقال : هوية الإنسان أي حقيقته وبيان حاله ، وهي مأخوذة من الضمير هو كالمائية من قولهم "ما هو ؟" والكيفية من كيف والكمية من كم والأنوية والأنانية من أنا

ولا يقال : الهوية ، لأنك تقول "هو فلان" ولا تقول "هو فلان" .

قل : بحثت عنه فإذا أنا به واقفا تحت شجرة ،
ولا تقل : فإذا أنا به واقف تحت شجرة .

وذلك لأن قولنا "إذا أنا به" ، من عبارات العرب المختصرة المختزلة . وليست هذه العبارة كقولنا ، "بحثت عنه فإذا هو تحت شجرة" ، كما لا يخفى على المطلع ، على أساليب التركيب ، فتقدير أصل قولنا "إذا أنا به واقفا" ، هو فإذا أنا عاشر به واقفاً وظافر به واقفا ، فوألفا تكون منصوبة على الحالية ، ولا يجوز رفعها على وجه من وجوه الرفع ، ألا ترى أن من القول العديم المعنى قوله "بحثت عنه فإذا أنا هو واقف تحت شجرة" وهو على تأويل أنباء زائدة .

وهذا التقدير كالتقدير في قولهم : مَنْ لِي بِالْكِتَابِ ؟ وكيف لِي به ؟" فتقديرهما "من مظفر لي بالكتاب وكيف المظفر لي به ؟" . ولو لا هذا التقدير لظهرت الجملتان ، من الأقوال المستهجنة المستعجمة ، ولبيان نقصان تركبيهما ، وهذا الاختصار أو الاختزال كثير في لغة العرب . وهو الذي جرّ جماعة من التعبيريين ، عن أسرار لغة العرب العظيمة ، على إنكار نظرية العامل الواجبة .

قل : هي صبور على عملها وفخور به وهو صبور على عمله وفخور به ، وهن فخورات وفخانر .

ولا تقل : هي صبورة على عملها فخورة به .

وذلك لأن "فعولا" الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث ويجمع لكليهما على " فعل" ويستقل المؤنث ويستأثر بفعال ، ونحن نرى أن الأصل في الأوصاف والأفعال هو التذكير لأسباب أولها أن التذكير هو الغالب على التأنيث ، في مسموع اللغة كفعل هذا يعني فاعل وفعيل بمعنى مفعول كقتيل يعني مقتول ، وثانيهما استغاء الصفات الأنثوية عن التأنيث لعدم وجود الاشتراك فيها كحامل وطالق والثالث أن التأنيث جاز تركه حتى في الصفة المشتركة نحو "Jarirah بالغ" والرابع وجود التذكير فيها هو مشترك بينه وبين التأنيث كقوله تعالى "إن رحمة الله قريب من المؤمنين" وقول العرب جوازا "هي صديقي" أي صديقتي ، والخامس تذكير الخبر المحتج إلى عالمة التأنيث نحو "فقلت لها إن الكرام قليل" وإن كان التأنيث فيه لإفاده الجمع .

قل : شهر جمادى الأولى وجمادى الآخرة .

ولا تقل : جماد الأول وجماد الثاني .

لأن جمادى على وزن فعالى هو الاسم الصحيح لهاذا الشهر والألف فيه للتأنيث ، ولذلك قالوا "الأولى" و"الآخرة" وجمادى مثل قصارى وجُمادى ، من أوزان الأسماء المفردة ، فللعرب جماديyan الأولى والآخرة ، وربيعان الأول والآخر ، ولغيرهم كانونان الأول والثاني ولو كانوا عربا لقالوا " الآخر" ولهم تشريبان الأول والثاني . ولو كانوا عربا لقالوا "تشرين الآخر" ولا يخفى ما في قول العرب " الآخر والآخرة" من فائدة ، وذلك أنهم أرادوا أن يفهموا السامع أنه ليس عندهم رببع ثالث ولا جمادى ثالثة ، على حين أن قول غيرهم "تشرين الثاني" لا يمنع أن يأتي تشرين ثالث ، وقولهم "كانون الثاني" لا ينفي أن يكون لهم كانون ثالث .

يقال : سرنا وإذا نحن بمن يستغث ، وبحثنا عن الشيء ، وإذا به مطروحا خلف الدار .

ولا يقال : سرنا وإذا بنا كذا وكذا ، ولا يقال : بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار والسبب في ذلك أن "إذا" الفجائية ، لا يفاجأ بها المتكلم نفسه ، فأصل العبارة "سرنا وإذا نحن باصرون بمن يستغث أو ظافرون به أو شاعرون به أو عاثرون أو ما أشبه ذلك ، فكيف يصح أن يقال "سرنا وإذا بنا شاعرين بمن يستغث" فالمطلوب "وإذا نحن شاعرون بمن يستغث" ، وتحذف كلمة "شاعرون" فتكون الجملة "وإذا نحن بمن يستغث" ويجوز حذف نحن فتكون الجملة "وإذا بمن يستغث" .

أما قولهم "بحثنا عنه فإذا به مطروح خلف الدار" فالخطأ فيه رفع مطروح مع وجوب نصبه لأنـه حال من الضمير المجرور بالباء وهو الباء في قولهم "به" والعامل فيه اسم الفاعل المحدود المقدر "شاعرون" أو عاثرون أو باصرون أو ظافرون . وفي العربية أسرار ودقائق تبين شيئاً فشيماً للتكامل الدقيق النظر العميق ليفكر .

يقال : تقدم مطرد ، وتعليم مختلط وجندي مرتفق ، وشيء مزدوج .

ولا يقال : مطرد ولا مختلط ولا مرتفق ولا مزدوج في وصف تلكم الموصفات ، ذلك لأنـ هذه الأسماء مشتقة من أفعال مبنية للمعلوم ، لازمة غير متعددة ، يقال : اطرد التقدم يطرد فهو مطرد ، واختلط التعليم يختلط فهو مختلط ، وارتقا الجندي يرتقا فهو مرتفق ، وازدوج الشيء وأكثر ما يقال ازدوج الشيطان فهو مزدوج وهما مزدوجان .

يقال : تقدم مطرد ، بالطاء المشددة
ولا يقال : مضطرب بالضاد .

وذلك لأن المطرد مشتق من مادة "الطرد" وهي الطاء والراء والدال ، وليس فيها ضاد ، فالقائلون "مضطرب" ليت شعري من أين أتوا بالضاد ؟ فليس في العربية "ضرد" حتى يننقل إلى افتعل ويكون بالإبدال ضطرب ، كما هو الحال في "ضرب" الذي اشتقت من "اضطرب" فهو مضطرب ، ولم يجيء في الإبدال المطرد إبدال حرف الطاء الأول ضادا .

يقال : طبيب متخصص وأطباء متخصصون .

ولا يقال : طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون فالأشخاصي منسوب إلى الأخصاء . ذكر الفيروز أبادي في القاموس أنهم قالوا "أخصي فلان إذا تعلم علما واحداً" فلن واضع الاصطلاح أن "الأشخاص" هو للمدح والتنيبيه والتنويه ، فنسب إليه على صورة "إخصائي" وهذا النسب مخالف للذوق واللغة ، لأن الوصف بالأشخصي لا يفيد البتة لأن نرى أن المعلم لا يقال "تعليمي" والمدرس لا يقال "تدريسي" فما كان الداعي إلى استبدال المصدر باسم الفاعل ، فالمعطى لم يسمه أحد الاعطاني .

يقال : استأجرت داراً لسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجرتها أي بدل سكناها .

ولا يقال : أنا مؤجر ولا مؤجرها لهذا المعنى ، فصاحب الدار مؤجر ، وأنا مستأجر ، وفعلي إيجار و فعله استئجار .

يقال : هو رجل يائس أي شديد الحاجة وقد يئس يائس يؤساً ،
وجمع البائس المشهور هو باشون

ولا يقال : بهذا المعنى يؤساء لأن البؤساء جمع البئس أي الشجاع

فالبُؤسَاء هُم الشجعان الأشداء، وإطلاق صيغتهم هذه على البائسين من الخطأ المبين الذي لا يجوز التسامح فيه ولا التساهل.

يقال : هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البداهة والطبيعة .

ولا يقال : بدهي طبيعي ، لأن العرب لم تمحف الياء من أمثال هذه الياء من أمثال هذه الأسماء ، إلا إذا كانت من الأعلام المشهور كقبيلة ثقيف وعтик ، وبجبلة وجزيرة ابن عمر ، فقالوا تقفي وعتكى وبجلي وجزري ، أما أسماء الجنس وأشباهها كغزيرة وبديبة وطبيعة وسلقة فلا تمحف منها الياء أبداً لثلا تلتبس بعشرات أسماء بل مئات ، وقد قالت العرب علم الطبيعيات ولم يقولوا "علم الطبيعيات" ولقب أحد الشعراء "البداهي" وهو شاعر مشهور من أهل القرن الرابع للهجرة واسمه علي بن محمد . ولم يقل له أحد طوال حياته أنت بدهي .

يقال : مسح الأرض يسخّها مسحاً للتقليل منها ومساحة للكثير ،
ولا يقال : "مساحة" بفتح الميم ومديرية المساحة لا مديرية المساحة ، وكذلك القول في الصناعة والزراعة والتجارة والمعطارة والجادة والزيارة ، والبوابة مهنة البواب وأمثالها .

يقال : البيأة للمنزل وما أشبه والحالة وما أشبهها
ولا يقال : "البيأة" لأنها مشتقة من باء بيء أي رجع ، وباء بالحق بيء ، أي اعترف ، وباء فلان بإئمه عاد بإئمه .

قل : تكلم على مختلف الشؤون بكسر اللام من مختلف .
ولا تقل : مختلف الشؤون ، بفتح اللام .

وذلك لأن "المختلف" اسم فاعل منقول إلى الصفة المشبهة لدואم الصفة فيه ، أي صفة الاختلاف ، وهو مشتق من الفعل "اختلاف يختلف" وهو فعل لازم مشترك أيضا ، مثل "أطَرَد" يقال "اختلفت الشؤون تختلف فهي مختلفة أي خالف بعضها بعضا ، فتنوعت فهي مختلفة أي متنوعة وأصل العبارة "تكلّم على الشؤون المختلفة" ، فالمختلفة صفة من الاشتقاد والإعراب ، ثم قدمت الصفة على الموصوف فصارت مضافة إلى ما بعدها فقيل مختلف الشؤون ، وهكذا الحال في كل صفة تقدّم على موصوفها ، فبانها تفقد تأثيرها ، تقول : ليس في هذا الأمر كثيرة فائدة ، ولا جليل عائنة ، وكذلك الأمر إذا عملت الصفة في جمع التكسير المؤخر ، كقوله تعالى في سورة النحل : "يخرج من بطونها شراب مختلف الأوانه فيه شفاء للناس" . وكقوله عز من قائل "ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ، فأخرجنا به ثمرات مختلف الأوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحرير مختلف الأوانها وغرائب سود" . ترى الأوانه مختلفة وألوانها مختلفة . ويجوز اشتقاد اسم مكان من اختلف وهو المختلف" تقول : هذا مختلف طلاب العلم أي الطريق الذي يختلفون فيه لطلب العلم كطريق المعاهد العلمية .

قل : عَرْصَة

ولا تقل : عَرَصَة

وذكرنا لك السبب في الكلام على "أزمة"^(١) وأنها هكذا سمعت من العرب فإذا جمعت العرصة جمع مؤنث سالما قلت "عرصات" مثل ثمرات

(١) قل ولا تقل ج ١ ط ٢ من .

ونخلات وحربات ، وأرمات . وهذا الجمجم مثل "عرصات تستعمله لما بين الثلاث والعشر تقول عندي ثلاثة عرصات أربع عرصات خمس عرصات ست عرصات سبع عرصات ثماني عرصات تسع عرصات عشر عرصات فإذا زاد عددها على ذلك قلت "عراص" وتقول عندنا عشر حربات جمع حرية فإذا زاد عددها تقول "عندنا حراب" كعراص ، وفي الحديقة عشر ظبيات فإذا زاد عدهن قلت "في الحديقة ظباء" على وزن حراب وعراص .

قل : هو عالم بذلك ذو علم وعليم به ومتبحر فيه ذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه ،
ولا تقل : له إمام واسع به ، بهذا المعنى .

وذلك لأن الإمام هو أدنى المعرفة وهو مأخوذ من قول العرب :

ألمت بفلان إماما ويقال أيضا : ألمت عليه ، وألم فلان بالذنب أي قاربه ، فالإمام هو النزول والزيارة أي المقاربة ، قال الفيومي في المصباح المنير : "الم الرجل بالقوم إماما : أتأهم فنزل بهم ، ومنه قيل : ألم بالمعنى إذا عرفه ، وألم بالذنب فعله ، وألم بالشيء : قرب ". وقد أوضح الزمخشري مقدار الإمام في المعرفة في أساس البلاغة ، قال : "ألم بالأمر : لم يتعمق فيه ، وألم بالطعام : لم يسرف في أكله .

فالإمام من ألفاظ القلة والمقاربة ، ولذلك لا يجوز استعماله للكثرة ولو كان ذلك مع الوصف بها ، وقولنا "إمام واسع" هو كقولنا "شيء قليل كثير" وشيء ضيق واسع وهما من الأقوال المتهافتة ، فقل : هو عالم وعليم ومتبحر وخبير وواسع الاطلاع بدلا من هو ملم ذو الإمام واسع .

قل : مِنْ فَلَانُ الشَّيْءٍ يَلْمِسُهُ وَيُلْمِسُهُ .

ولا تقل : مِسَهُ يَلْمِسُهُ ، فلم يسمع ذلك عن العرب ولم يقيد كما قولهم مِنْ يَمِسُّ فِي الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ وَمِنْ يَمِسُّ فِي الْلُّغَةِ الرَّدِينَةِ لأن أوزان الفعل الثلاثي مسموعة ولا سيما الأفعال المتعددة منها ، كلامَسَ يَلْمِسُ وَيُلْمِسُ ، والأفعال المتعددة هي الأصول والأفعال اللاحمة مثل خرج ونام وطرب وجاء فروع أو دون الفروع ، لأن الأصل في الأفعال هو التعدي ، وذلك بأن الحي كانا ما كان لا يتتحرك إلا للتعدي على غيره لضمان حياته وعيشته وعلى هذه الحقيقة الوجودية كانت الحرب بين البشر هي الحالة الطبيعية والسلم هي الحالة الاصطلاحية وأقدم المعاهدات بين الدول هي معاهدات عدم الاعتداء .

قل : هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة ، وعلامة حسنة ، وأماراة حسنة ، وطالعة حسنة .

ولا تقل : بادرة حسنة .

وذلك لأن "البادرة" عند إطلاقها ، عند العرب تدل على غير الحسن ، وغير المستحسن ، إذا كانت بادرة إنسان ، وكانت معنوية لا مادية ، جاء في لسان العرب "البادرة الحدة" ، وهو ما يبدر من حدة الرجل عند غضبه ، من قول أو فعل ، وبادره الشر ما يبدر منه يقال : أخشي عليك بادرته ، وبادرت منه بوادر غصب أي خطأ وسقط عندما احتد ، والبادرة البديهة والبادرة من الكلام ، التي تسبق من الإنسان في الغصب ، ومن قول النابغة : ولا خير في حلم إذا لم تكن له بوادر تحمي صفوه أن يكدرها .

وهذا من التعبير البلاغية ، وذلك أن الشاعر نفي الخوف من بوادره ، وأراد أنه ليس له بوادر فتخاف وتخشى ، والذي أشعرنا بذلك هو أن البوادر مخضية مخوفة ، سواءً أكانت منه أم كانت من غيره .

وقد اتصفت بادرة الإنسان المعنوية بالسوء، في كتب اللغة كما ذكرت؛
وفي اللغة الأدبية كما ذكرت في البيت "سهل الخلقة لا تخشى بواحدة"
وكقول الفرزدق :

إذا مالك ألقى العمامة فاحذرها

بواحدة مالك حين يغتصب

قال الشريف الرضي . أراد الفرزدق أن مالكا إذا ألقى العمامة ،
طار حلمه وخيف سطوه وما دام معمماً فهو مأمون الهفوة ، أو محمود
السيطرة ، وعلى مجرى عادتهم وعُرِف طريقهم .

و جاء في تاريخ الطبرى ذكر بادرة الجهل : وورد في مادة فرض من
أساس البلاغة للزمخشري "ونخاف أن تفرض علينا بادرة" ، وورد في
تاريخ الوزراء "أو بادرة تندم عليها" . فالبادرة مفروضة بالسوء أبداً ،
حتى بادرة الدمع . إلا أن البادرة وردت ، كما نقلنا من لسان العرب ،
بعنى البديهة ، وهي القول المفاجئ ولا يشترط فيه الخير والحسن ، وإنما
يجوز فيه الإعجاب لبراعتها ، وإن كانت بديهة في بعض الأحيان ، قال
أبو حيان التوسي ، في كتاب الإمتاع والمؤانسة ، "ومتي لم تغفر لي
الذنب البكر والجناية العذراء والبادرة الصادرة فقد اعتنى على ما كان
مني "فلو كانت البادرة النادرة حسنة لم يحتاج صاحبها إلى الغفران" .

قل : أملت فلان الشيء ، آمله أملأ ، وأملته أومله تأملاً ، أي
رجوته .

ولا تقل : تأملته بمعنى رجوته .

وذلك لأن أصل الفعل هو "أمل يأمل أملأ كنصر ينصر نصراً ،
والأمل اسم المصدر ، وذكر أن ابن جني أن له لغة أخرى هي الأمل على
وزن البشر ، وللمبالغة يقال : "أمله يؤمله تأملاً" مثل قضاه وقضاه ،

وفتشه وفتشه ، وحطمه وحطمه وكسره وكسره" وما يطول ذكره أما "تأمل فلان الشيء ، بتأمله تأملًا" فله معنى آخر هو التثبت في النظر إليه ، قال مؤلف لسان العرب : "التأمل : التثبت وتأملت الشيء ، أي نظرت إليه مستلبثا له ، وتأمل الرجل : تثبت في الأمر والنظر" .

وقال ابن فارس ، في مقاييس اللغة : "الهمزة والميم واللام أصلان ، فال الأول التثبت والانتظار ، والثاني الحبل في الرمل ، فأما الأول فقال الخليل : الأمل الرجاء ، فتقول : أملته أو ملته تأميلا ، وأمته آمله أملا ، وإملا ، على وزن جلسة ، وهذا فيه بعض الانتظار ، وقال أيضا : التأمل : التثبت في النظر قال (زهير) :

تأمل خليلي هل ترى من ظعائن

تحملن بالعلیاء من فسوق جرث

وقال المزار :

تأمل ما تقول و كنت قدما

قطام ~~ي~~ تأمله قليل

والظاهر أن استعمالهم "تأمل" يعني "أمل وأمل" جاءهم من اللغة العامية ، كما هو معروف في لغة العامة ، وهو ن استعماله يعني الرجاء وحدة المادة ، وهي الألف والميم واللام ، فظنته الخاصة مثل "علم وتعلم ، وحفظ وتحفظ ، وقدم وتقدم ، وعَرَف وترعرف ، وندم وتندم ، وأسف وتأسف ، وهكذا ، إلا أن أوزان الأفعال العربية مختلفة المدلولات ، وأكثر المشابهات منها على وزن " فعل وأفعل" والفرق بينهما زيادة الهمزة في الرباعي ، ومع ذلك فالرباعي لغة قبيلة من القبائل ، إذا كان يعني الثلاثي ، وذلك مثل "وحى وأوحى ، وغفا وأغفى ، وربث وأربث ، ورجع وأرجع ووقف وأوقف .

قل : ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة .

ولا تقل : وردنا كتاب ووردتنا بضاعة .

وذلك لأن معنى الفعل "ورد" الحقيقي هو دخول المنهل والشرب منه
قال مؤلف لسان العرب : "تقول : وردت الإبل والطير هذا الماء ورداً
وردتة أوراداً . . .

وقال ابن سيده : ورد الماء وغيره ورداً ووروداً . . قال زهير :

فلما وردت الماء زرقا جمامسة

وضعن عصي الحاضر المتخيّم

. . وكل من أتي مكاناً منهالا أو غيره فقد ورده . وقوله
تعالى : وإن منكم إلا واردها ، فسره ثلث فقبال : يردونها مع
الكافر . . إلخ ثم قال : "وورد عليه أني أشرف عليه ، دخله أو لم
يدخله" .

فال فعل "ورد" قد استعير من الحقيقة إلى المجاز فصار كل من أتي
مكاناً منهالا أو غيره وارداً له ، فالمفعول يجب أن يكون ظرفاً أو شبه
ظرف ، كالمنهل والبلد والمدينة والدار وشبه الظرف نحو "الماء" لأنه لا
بد له من الظرف .

ولما كان الإنسان في الأصل غير ظرف لم يجز أن يقول عن نفسه
"وردني كتاب" ولا أن يقول : وردتني بضاعة ، والصواب "ورد علي
كتاب ووردت علي بضاعة" والمفعول محدود كسائر المفعولات المحدودة
لكثرة ظهورها ، واشتهرارها ، وتقدير العبارة "ورد على داري أو منزلي
كتاب ، ووردت على دكاني بضاعة ، كما تقول : قدم علي كتاب ، قال
الزمخشري بين قولهما : ورد عليه أمر لم يطقه ووردته الحمى . . فالامر
معنوي ، والحمى حسية .

قل : ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر .

ولا نقل : صمد الجيش إلأ يعني تقدم نحو العدو .

وذلك لأن " صمد " يعني قصد واتحى وأمّا وزحف وسار قاصداً وتحرك عاماً ومصدره " الصمد " لا الصمود ، لأنّه يدل على الحركة المستقيمة من غير تردد ولا ميل ولا تعريج ، ولذلك قابلت العرب الفعل بالمصدر القاصد الحاسم ، قالت : صمد إلى عدوه صمداً أو قصد إليه قصداً وزحف زحفاً ونحوه وحج حجاً وسار سيراً وعداً عدواً وجري جرياً جاءت مصادر هذه الأفعال على وزن " فعل " للسبب الذي ذكرته آنفاً .

وأما استعمال " صمد الجيش " يعني ثبت " فقد جاءنا من بعض مترجمي البلاغات الحربية في الحرب العالمية الأخيرة ، وكذلك مصدره المخالف للقياس والسماع يعني " الصمود " ونحن مع قولنا بالمساهمة والمساهمة في تطور التعبير الذي هو ديدن كل لغة حية لم نجد وجهاً مقبولاً لاستعمال " صمد " يعني " ثبت " ولا لاستعمال " الصمود " مكان الصمد ، لأن " الصمد " ضد الثبات فهو حركة وسير وقدّر ، قال ابن فارس في المقايس : " الصاد والمليم والدال أصلان أحدهما القصد والأخر الصلابة في الشيء ، فال الأول الصمد ، القصد ، يقال صمدتْه صمداً ، وفلان صمدَ إذا كان سبداً يقصدُ إليه في الأمور ، وصمدَ أيضاً والله جل ثناؤه الصمد لأنّه يقصدُ إليه عباده بالدعاء والطلب والأصل الآخر " الصمد " وهو كل مكان صلب وبه يعلم أن الفعل " صمدَ " لا يدل إلا على القصد أي الحركة والانتهاء لإحدى النواحي ، وقال الجوهري في الصحاح : " صمده صمداً أي قصده وقال الزمخشري في أساس البلاغة : " صمده قصده وصمد صمداً هذا الأمر : اعتمدته .

وجاء في كتاب " المغرب في ترتيب المغرب " للمطرزي " الصمد " : القصد من باب طلب ومنه حديث المقداد : ما رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلى إلى عود أو عمود إلا جعله على حاجبه الأيمن أو

الأيسر ولا يصمد له صمداً أى لا يقابله مستويات بل كان ييل عنه . قوله : صمد لجنة خز أى قصد بالإشارة إليها" . وفي حديث المقاد ما يوهم أن الصمد يفيد المقابلة ، والتحقيق أو المصلي إلى العود متحرك الرأس كسائر المسلمين لا ثابته فرأس ينتهي تارة الجهة اليميني وتارة أخرى الجهة اليسرى" فالقصد شرط وشواهد الواقع اللغوي التي تثبت أن صمد معناه "قصد" هي المعمول عليها لأنها المظهر العملي للاستعمال ، قال الزمخشري في كتابه الفائق : "في قصة بدر عن معاذ ابن عمرو الجموج (رضي) قال : نظرت إلى أبي جهل في مثل الخرجة فصمدت له حتى إذا أمكنتني منه غرة حملت عليه فضربته ضربة طرحت رجله من الساحة . . قال الزمخشري : الصمد : القصد" .

وقال أبو العباس المبرد في الكامل : "روى عن النبي (ص) أنه نظر إلى رجل ساجد إلى أن صلى النبي (ص) فقال : ألا رجل يقتله فحسر أبو بكر عن ذراعه واتضى السيف وصمد نحوه ثم رجع إلى النبي (ص) فقال : أقتل رجلا يقول : لا إله إلا الله؟ . وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : "كتب مقل بن قيس إلى علي بن أبي طالب : أما بعد فإني أخبر أمير المؤمنين عن جنده وعن عدوه إلى أن قال : ورفعنا لهم راية أمان فسمالت إلينا طائفة منهم وثبتت طائفة أخرى فقبلنا أمر التي أقبلت وصمدنا إلى التي أدبرت فضرب الله وجوههم ونصرتنا عليهم" . وجاء في نهج البلاغة من أقوال علي عليه السلام "وعليكم بهذا السود الأعظم والرواق المطنب فاضربوا ثierge فإن الشيطان كامن في كسره وقد قدم للوثبة يدا ، وأخر للنكوص رجلا ، فصمدأً صمدأً حتى ينجلبي لكم عمود الحق" .

فقل : ثبت الجيش في الحرب ولا تقل بهذا المعنى صمد ، قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فتنة فاثبتوها وادكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" وقل صمد الجيش إلى العدو صمدأ إذا قصد نحوه وزحف إليه .

قل : توفرت الشروط في الأمر الفلاني .

ولا تقل : توافرت الشروط فيه .

وذلك لأن معنى "توفرت" يبلغ العدد المطلوب والحال المراد ، والحمد لله ، أما معنى "توافرت فهو تكاثر وليس المراد تكاثر الشروط ودواعي وفارتها بل المراد كونها كاملة كما ذكر آنفا ، وكان الكتاب والمتكلمون اللغة الفصيحة يقولون "توفرت الدواعي وتتوفر الشروط" حتى أخرج أسعد خليل تذكرة المسمامة تذكرة الكاتب وقال ، ويستعملون الفعل توفر يعني وفر أو توافر أي كثرة ، فيقولون : يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة وهذا الأمر لا تستوفر فيه الأسباب الكافية . وفي اللغة توفر عليه رعي حرماته وصرف همه إليه . انتهى قوله .

وقد أخطأ الرجل في الشرح والتصحيح ، فقولهم : تتوفر فيه الخبرة التامة "لا يراد به : تكثر فيه الخبرة التامة" كما زعم أو ظن الرجل ، لأن الكثرة لا حد لها فبالإي مقدار تكثر الخبرة ، ثم أنهم لو أرادوا كثرة الخبرة ما قالوا "الخبرة التامة" فالاتمام قيد للخبرة ، وقد استعمل ابن خلدون وهو من الفصحاء المتأخرين "توفرت الدواعي" كما جاء في مقدمته ، ونص قوله في أول مقدمته :

"وهو على ما ذكروه من الغرابة تتتوفر الدواعي على نقله" وبهذا نعلم أننا ينبغي أن نقول : "تتوفر الشروط على كذا" فهو أفصح من "تتوفر في كذا" : فتتوفر الشروط على كذا معناه تكون مقصورة عليه وخاصة به مع شرط الكمال وانتفاء النقصان ، أما إنكاره ورود "توفر" بغير "على" فغير صحيح ، وقد ذكر الشيخ إبراهيم اليازجي في لغة الجرائد (ص ١٥) شيئاً مفيداً في هذا الباب ، قال : "إنهم يقولون : شيءٌ وافر أي تام لا نقص فيه . . . وقال ابن حمدون في مروج الذهب : فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبيّنت القصة فإذا إنه يتوفّر من ذلك في كل شهر مال عظيم" .

وخلاله القول ، أن توفرت الأسباب والشروط والدواعي صحيح وأن "توافرت" لا محل له لأنها يعني تكاثر والتکاثر لا حد له .

قل : جرت مفاوضات دولية ، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول .

ولاتقل : جرت مفاوضات دولية ولا المفاوضات الدولية ، لذلك المعنى .

وذلك لأن المراد هو نسبة المفاوضات بين جمهرة الدول لا إلى جنس الدولة ، والفرق كبير بين المنسوب إلى الفرد أي الدولي ، والمنسوب إلى الجمع أي الدولي فالجمع يفيد الكثرة والاشتراك في مثل هذا المعنى ، كالشعبي فإنه غير الشعبي ، وسمى أبو الفتح عثمان بن جني ، فيلسوف النحو والصرف كتابه في التصريف ، وهو مطبوع متداول ، "تصريف الملوكى" ولم يستعمل الجاحظ في كتبه إلا "الملوكى" ، وقال أهل الأدب "الرسائل" الديوانية والرسائل الأخوانية ولم يقولوا "الرسائل الأخوية" لأن ذلك لا يؤدي المعنى المراد ، وإن كان صحيحاً في غيره ، فالمراد تكون بين الأخوان بمعنى الأصدقاء .

ولكون الجمع يفيد الكثرة في النسبة ، نسبت العرب إلى الحرف والصناعات والمهن وأشباهها مجموعة فقد قالوا : الأبرى ، والأقفالى والأقصاصى ، والأثاطي والكريسي ، ولللاحتمى والمحاملى والأكفانى والخراطى ، والقراطيسى والجوىالىقي ، والخواتيمى والقماطرى ، والطرائفى والعمائى والمقازى ، والجعابى ، والجذوعى ، والقلاديسى والطراطيقى ، والطيايسى والفراتصى . والجلودى والقدورى ، والجلاجلى ، في أنساب علماء وفضلاء وأعيان مشاهير من رجال الأمة ، وقد اعتبر "الحريري" صاحب المقامات ، في كتاب "درة الغواص في أوهام الخواص" على من يقول "صحفى" لمن يقتبس علمه من الصحف : قال : "والصواب

عند البصريين صَحْفِي نسبة إلى صحيفة المفرد ، كحُنْفِي نسبة إلى حنيفة ، فإنهم لا يرون النسبة إلى واحد الجمع ، إلا أن يجعل الجمع علماً للمنسوب إليه ، كمدانٍ وكلاّب ، فيقال مدانٍ وكلاّب ، أو كان في النسبة إلى الواحد التباس كأعرابٍ فإنه لو قيل عربي ، لالتبس بالمنسوب إلى العرب ، وبينهما فرق مذكور في محله ، وجاء في شرح الدرة أن الحريري العالم اللغوي المشهور قال "كونه لا يناسب إلى الجمع قول البصريين ، وهو المشهور ، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسبة إلى الجمع مطلقاً" ، وجاء قيد المانعين من النسبة إلى الجمع استثنوا صوراً منها أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات ، ومنها أن يقصد النسبة إلى اللفظ كشعوبي ، فإنه نسب إلى لفظ شعوب في قوله القائل "شعوباً وقبائل" ، فالكوفيون كانوا ينسبون إلى الجمع مطلقاً ويجوزون ذلك مطلقاً ، وإيجاب النسبة إلى المفرد بدعة صرفية من بعض غلة البصرة ، الذين لم ينظروا إلى الواقع اللغوي ، الذين يعدون القاعدة التي ابتدعواها هم أنفسهم غاية لا واسطة ، ومع ذلك فقد ذكرنا أن عثمان بن جنى ، وهو من كان يذهب مذهب البصريين ، سمي كتابه "التصريف المثوكي" خوفاً من الالتباس" والحقيقة أن اللغة لا تنظر في النسبة إلى المفرد والجمع ، من حيث هما مفرد وجمع ، بل تنظر من حيث إفاده النسبة للمعنى المقصود بها ، فإن دل المفرد ، رجحت النسبة إليه ، وإن دل الجمع رجحت النسبة إليه ، وطريقة التمييز بينهما أن تستعمل الإضافة مكان النسبة ، فإن أفاد المفرد المراد نسبت إليه وإن أفاد الجمع المراد نسبت إليه ، فإن قلنا "مفاوضات دول أو مفاوضات الدولة" فقولنا لا يفيد مفاوضات دول ولا "مفاوضات الدول" فقل "إذن مفاوضات دولية والمفاوضات الدولية" ولا تقل مفاوضات دولية والمفاوضات الدوليّة" وقل : القانون الدولي . ولا تقل : "القانون الدولي" .

قل : رأيت نيفاً وعشرين رجلاً .

ولا تقل : رأيت عشرين رجلاً ونيفاً .

والنيف أصله نيوف لأنه من ناف الشيء، ينوف أي ارتفع ، فهو مثل الخير والنيف معناه ما زاد على العقد حتى تبلغ الزيادة العقد التالي تقول : عندي نيف وعشرون ديناراً أي لم تبلغ الزيادة الثلاثين ، وتقول : عندي نيف وثلاثون ديناراً إذا لم تبلغ دنانيرك الأربعين . فالنيف يستعمل العشرين إلى ما فوقها حتى التسعين على هذا النحو أي يكون مقدماً على العقود العشرين والثلاثين والأربعين وما بعدها ، فإذا بلغ العدد المائة وزادت قلت : عندي مائة دينار ونيف ، بتأخير النيف عن العدد الكبير ، وتقول : عندي ألف دينار ونيف ، وعنده مليون دينار ونيف ، وعندما ثلاثة آلاف ونيف .

وقد أخطأ الشيخ إبراهيم البازجي اللغوي المشهور في قوله في رسالة (لغة الجرائد) يقال : " ومن هذه المادة يقولون نيف وعشرون ديناراً . فيقدمون النيف والمسموح تأخيره ، يقال : عشرون ونيف ومائة ونيف " انتهى قول البازجي . قلت : إن قوله : يقال مائة ونيف صحيح وقوله "عشرون ونيف" خطأ لما ذكرت لك من أن النيف تقدم على العقود ، قال أبو العباس المبرد في الكامل : " حدثني الحسن بن رجاء قال قدم علينا علي بن جبلة إلى عسكر الحسن بن سهل والمأمون هناك بانيا على خديجة بنت الحسن بن سهل المعروفة بيوران ، ونحن إذ ذاك نجري على نيف وسبعين ألف فلاح " ولم يقل : على سبعين ألف فلاح ونيف ، لأن العدد الكبير هو من العقود ، وقال المبرد في الكلام على زواج أم خارجة : " فكانت قد ولدت في العرب في نيف وعشرين حيَا من آباء متفرقين " . ولم يقل : " في عشرين ونيف " وقال في أخبار الخوارج : " فلم يزل الربيع الأجزم يقاتلهم نيفاً وعشرين يوماً " ثم قال : " وقد جاء الرقاد وهو من فرسان المهلب ، على فرس لأدهم وبه نيف وعشرون جراحة وقد وضع عليها "القطة" ونقل ابن أبي الحديد في شرح

نهج البلاغة إن مروان بن الحكم قال لمعاوية بن أبي سفيان : "فرويدا رويدا فقد بلغ بنو الحكم وبنو نبيه نيفاً وعشرين" . ولا حاجة إلى التطويل بذكر النصوص فالقاعدة راهنة .

قل : تساهلت على فلان في هذا الأمر ، أي لنت له ولم نشدد عليه ولم أدأقه الحساب وغمضت عنه .
ولا تقل : تساهلت مع فلان .

وذلك لأن كلمة "مع" تفيد الاشتراك ، ولأن تساهل ليس للاشتراك ، ثم إن الاشتراك لو صحي في تساهل لوجب أن يكون المعنى ، أنك ساهلت وساهلك . وليس هذا هو المراد ، بل المراد أنك أظهرت له سهولة في الأمر" ومثال تساهل إليه قوله الجوهري في مادة غمض يقال : "غمض عنه إذا تساهلت عليه في بيع أو شراء" . وجاء في أساس البلاغة للزمخري "تساهل الأمر على فلان ، ضد تعاسر عليه" .

وروى أبو عبيد الله المرزباني ، في كتابه الموسوع ، أن رجلاً كتب إلى محمد بن داود الأصبغاني في الشعر روى ، فأجابه محمد من قصيدة :

هب العـروض تسـاهلنا عـليك به
فـأـي نـحوـ بـهـذـا العـقـلـ يـحـتـقبـ؟

وقد استشهدنا بالشعر على أنه يقال "تساهل عليه" ، ولا يقال غيره ، وإنما أوردنا إليه بعد التشر ، لثلا يقال إن الشاعر مضططر إلى استعمال "على" ، لإقامة الوزن ، وخلاصة القول هي أن "تساهل" ، ليس من أفعال الاشتراك ، وأن المستعمل معه هو الحرف "على" فقل : تساهلت على فلان ، ولا تقل : تساهلت مع فلان .

قل : النماء طريق إلى الفناء ، إن صح القول .

ولا تقل : إذا صح القول .

وذلك لأن الحرف "إن" هو الأصل في الشرط ، وأنه استعمل للحدوث غير المتحقق كقوله تعالى "قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل" ، فإن كان في آرائهم سارقا ، وأن "إذا" لظرفية الزمان ، وتحقيق الحدوث أو غلبة الحدوث ، والشرط طارئ عليها ، فليس شرطا حقيقيا ، ولذلك لا يجوز استعمالها في مكان "إن" كقولنا السابق "النماء طريق إلى الفناء ، إذا صح القول" والصواب "إن صح القول" ومعنى إذا صح القول هو أن القول صحيح ، وليس هذا هو المراد .

ثم إن "إذا" تستعمل لظرفية التامة أيضا تقول "إذا طلعت الشمس خرج فلان إلى عمل" و "إذا حل الشتاء كثرت الغيموم" ، و "إذا ثنا استرنا" ، فإن الشمس لا بد من أن تطلع ، والشتاء لا بد من حلوله ، والنوم لا بد للإنسان منه ، و "إذا" ظرف للمستقبل ، وأصلها "إذ" للماضي ، فزدناها (أ) فصارت "إذا" ، ولتحقيق المستقبل تكون فيقال "إذن" فقل : إن صدق ظني فإن الحرب بعيدة الوقع ، ولا تقل "إذا" صدق ظني .

هذا وقد كتب إلى بعض المستمعين لهذا الحديث الفضلاء ، كتابا يذكر فيه إلى أن في استشهادي على العبث ، في استعمال كلمة "عبث" جزءا من حديث نبوي شريف هو "من قتل عصفورا عيشا ولم أكمل بقية الحديث ، وأنه وغيره كما يحسب لم يسمعوا بهذا الحديث ، فلو كنت أكملته لكانت الفائدة أعم وأتم . . . وأنا أقول للمستمع الفاضل : إبني نقلت ما نقلت من الحديث ، من لسان العرب ، ولم أجده تاما فيه ولا في كتاب النهاية للمبارك بن الأثير ، فإن شاء نقلته له من كتاب آخر ، قال الخطيب البغدادي : أخبرنا الحسن بن محمد الخلال ، حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد الريحااني البصري ، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ، حدثنا عبد الله بن عون ، حدثنا أبو عبيد الحداد ،

حدثنا خلف بن مهران أبو الريبع ، وكان ثقة وحدثنا عاثر الأحوال ، عن صالح بن دينار عن عمور بن الشريد ، قال سمعت الشريد -يعني أن سويد- يقول سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، يقول : من قتل عصفوراً عبثاً يحج إلى الله يوم القيمة ، فقال : يا رب هذا قتلني عبثاً ، ولم يقتلني لمنفعة" انتهى .

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد
وآراؤه في علم الصرف.

الملحق رقم (٢)

مصطفى جواد . وآراؤه في علم الصرف - في : "قل . . ولا تقل . ." .
من كتاب "مصطفى جواد وجهوده اللغوية"
للدكتور محمد عبد المطلب البكاء .

من ص ٢٢٩ - ٢٧٠

كنت قد عالجت الكثير من آراء مصطفى جواد واجتهاداته النحوية واللغوية في الفصول السابقة وعرفت به مؤرخاً يعني بدقائق الأمور والمنسياط من الأحداث ، ولغوياً ومعجمياً يتطور اللغة واتصالها من حال إلى حال ، لأنها كما يقول :

"كالعين الجارية الغزيرة العد ، يتتدفق منها الماء المعين ، فجددتها ممتزج بقدميها ، وجريانها مستلزم لتجدد مائها" (١) .

(١) مبحث في سلامة اللغة ، مجلة المجمع العلمي العراقي / ٢٢٤ .

إن جهود مصطفى جواد التي مكتتبة من الإحاطة الواسعة بكثير مما في اللغة من أسرار و دقائق و اشتغاله بتعليمها أكثر من خمس وأربعين سنة و متابعته لمشكلاتها و مشكلات دارسيها وما يقف في طريق ثوها و ازدهارها جعلت له رأيا لا يستهان به في اللغة وال نحو والصرف وما يتفرع عنهم من مشكلات ، حتى عَدَ : " نحو العراق ولغوي الأمة في هذا الجيل^(١) و نعمت نفسه : " بفيلسوف قواعد اللغة العربية و اشتقاها"^(٢) .

وإذا كنت قد تعرضت لجهوده اللغوية والنحوية في دراستي السابقة وأوضحت المسائل والباحث التي اجتهد فيها أو التي تابع فيها رأي من سبقوه من الأقدمين فإن الكثير من آرائه في علم الصرف التي استطعت جمعها و متابعتها فيما تركه من تراث علمي زاخر لمجدرة أيضا بالدراسة والتحليل لما يمثله بعضها من آراء اتجاهادية أو تصويبات ينبغي الأخذ بها ، فقد اتسع النظر لديه في علم الصرف بين رأي اتجاهي كما في :

(١) د . عبد الرزاق محى الدين (كلمة المجمع انتمي العراقي) . ذكرى مصطفى جواد من ٤٩ .

(٢) انظر : رسالته المورخة في ١٩٥٢.١٢.٢٢ ، والمتشرورة في مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية من ١٢١ .

المطابعة ، واسم الآلة والأداة ، والنسبة إلى فعيلة وفعولة ، والنسبة التي يجب فيها رد الجمع إلى المفرد ، والمصدر الصناعي ، وأبنية الجموع التي سأناها على ذكرها في بحثنا هذا ، بعد أن استوفيت في دراستي السابقة رأيه في أصل الاستدراك (ال فعل والمصدر) ^(١) . ونعته رأي البصريين في هذه المسألة : بأنه ضرب من العبث والجدل في إثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها ، كما كان مضرًا بآضيئها ^(٢) .

قل : هذا بدل المشاركة في الجريدة أو المجلة .

ولا تقل : هذا بدل الاشتراك . وذلك لأنك تقول : "شاركت في الجريدة أو المجلة ، أشارك شرaka ومُشاركة" ولا يصح البتة أن تقول : "اشتركت في المجلة أو الجريدة" لأن اشتراك يدل على التشاركة ، أعني أن (افتعل) هاهنا بمعنى (تفاعل) الاشتراكي ، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة ، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منها ^(٣) ، أما المشاركة فيكفيها فاعل واحد من جهة واحدة ^(٤) . وبذا كتب إلى مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، قائلًا :

"أرى أن يترك قول إدارة المجلة (قيمة الاشتراك السنوي) ويكتب مكانه : (قيمة المشاركة السنوية) لأن الاشتراك لا يكون إلا من أكثر من الندين والمشاركة تكون من واحد توحدت أجزاؤه أو تعددت ، وقد نبهت على هذا الوهم قبل سنتين فأخذت أكثر المجلات والجرائد تضع (المشاركة) مكان (الاشتراك) وصار أكثر الكتاب يقولون : (شارك فلان يشارك) بدلا من (اشترك فلان) ، وما يوضح قبح استعمال (اشترك واشتراك) للواحد أنه لا تقول : (احترب فلان ولا اقتل ولا اقتسم) وتسكت ، بل عليك أن تقول : (احترب فلان وفلان ، واقتتا ،

(١) انظر : ص ٢٠٢١٩٦ .

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٤ .

(٣) قل ولا تقل . ٨٨ .

(٤) انظر : رسالته المورخة في ٢٠.٧.١٩٥٠ والمنشورة في مصنفني جواد فيلسوف اللغة العربية من ٣ . ١٠٣ .

واقتسما) ويؤيد ما قلناه ، قولهم : (كان فلان مشاركا في علم كذا وفن كذا) وهو أشهر من أن يُؤتي له بنصوص^(١) . واستشهد بقول ابن السيد البليوسي : "يريد أن الكاتب ينبغي أن تكون له مشاركة في جميع المعارف"^(٢) .

أو قوله الآخر :

قل : الطبيب الخافر ، وطبيب الخَفْر ، والجندى الخافر ، وجندى الخَفْر .

ولا تقل : الطبيب الخافر ولا الجندى الخَفْر .

وذلك لأن (الخافر) اسم فاعل من خفره وخفر به وخفر عليه ، أي أنه وحماه وأجاره وحرسه فيكون لفظ(الخافر) مستعملا على سبيل المجاز للطبيب وعلى سبيل الحقيقة للجندى . أما "الخَفْر" فهي مصدر الفعل (خَفَرَت المرأة ثَخْرَ خفراً وخَفَّارَة)^(٣) أي : استحيت أشد الحياة ، فهي (خَفَّرة وخَفَّير ومخفار) ومن البديهي أن الذي يستعمل (الخَفْر) لا يريد (خَفَر المرأة) ولا يخطر ذلك بيته ، بل يريد صاحب النوبة والرقيب والموكل بالتدبیر أو النظر أو الحراسة ، ويجوز أن يكون الأصل في هذا الاصطلاح (الطبيب ذو الخَفْر) وهو يعني الطبيب الخافر باعتبار أن المراد باسم الفاعل هو النسبة إلى الفعل ، فقولهم : "ذو الخَفْر" هو رجوع إلى الأصل فينبغي أن يقال إذن : الطبيب والخَفْر أو طبيب الخَفْر بالإضافة إلى (فعل) صاحبه وذلك أتقل من (الطبيب الخافر) وكذلك القول في : (الجندى ذي الخَفْر وجندى الخَفْر) فتسكين الفاء واجب لثلا يلبس الخَفْر الذي هو الحفظ والحراسة بـ (الخَفْر) الذي هو الحياة ، ثم أنه لا يجوز أن يكون (الخَفْر) جمعاً قياساً على (حارس وحرس ، وخدم

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مج ٢٧ ج ٤ - ١٩٥٢ م - ٦٢٩، ٦٢٠.

(٢) انظر : الاقطاب في شرح أدب الكاتب ١٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (خَفْر) .

وخدم . . .) لأن المقصود خافر واحد لا جماعة ولا جمعية واستعمال الجمع مكان المفرد هو من اللغة العامية إذا كان المفرد غير مجرأً كقولهم : فلان أشقياء ، وأبناء الثلاثين . فلان أرباب(١) .

إن آراء مصطفى جواد وتصويباته ثمرة عناية بالتصريح الذي يرى فيه قوام اللغة وصحة التعبير ، كما اهتم بمشكلاته ، قال :

"مشكلة صرف اللغة العربية الذي هو قوام تطورها عندي ، أشد تعقداً من مشكلتها النحوية"(٢) . وقد نظر في هذه المشكلات فوجدها متفرعة متنوعة وأن أول فروعها الجمود الذي عنى به : اتباع قدماه النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضرورة والتزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ، ولا إضافة قاعدة إليه(٣) .

إن مصطفى جواد في آرائه التي سنعرض لها في هذه الدراسة ليس جاماً ولا مقلداً ، لأنـه بذل جهداً علمياً صادقاً في دراسته محاولاً تنقيتها مما لحق بها من جمود وقصور لتراتب اللغة العربية وقوامها(الصرف) ركب الحضارة والتطور شأنها في ذلك شأن اللغات الحية المبطورة . وسأدرس أولاً المسائل الصرفية التي تناولها بالبحث والدراسة ، شارحاً ومعقباً ، وهذه المسائل هي : المطاوعة ، اسم الآلة ، المصدر الصناعي ، النسبة .

ثم انتقل ثانياً : إلى تصويباته الوصفية التي جمعتها من ثنايا مقالاته وكتاباته النقدية مرتبـاً إياها حسب الحروف الأبجدية ، على الرغم من أن قسماً منها يتعلق بتصويب صيغ الجمع التي هي :

أبله - بلهاه - بغل - أبغـل - سائح - شاذ - شواذ - ماـش -

(١) قل ولا تقل ٢٨.٣٧ .

(٢) المباحث النحوية ١٢ .

(٣) انظر : المصدر السنبق ٥ .

مَشَا ، المعجم - المعاجيم ، نقطة ونقطة . نقاط ونطاف .

في حين يتطرق القسم الآخر بتصويب صيغ المفرد التي هي الأماز - مفردها (الأمز) لا (مزير) و(الأفراد) جمع لـ (فرد) .
كما استفدت من تصويباته الأخرى وأوردتها ضمن موضوعاته
الصرافية على ما يوضحه البحث .

المطاوعة:

قال مصطفى جواد : "في الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها وما فنتت الكتب الصرافية تنقلها وهي "المطاوعة" التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف عام^(١) . وال الصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها ، وقد قام الخيال الصرافي في هذه المسألة بدور كبير ، ونحن لم نجد عربيا فصيحا استعمل في كلامه "كسرت العود فانكسر" ولا أمثالها ، ولا "حطمته فتحطم" فالعرب كانت تكتفي بأن تقول : "كسرت العود وحطمته" وصورة الفعل تدل على نتيجته ، وإذا أرادت أن تطوي ذكر الفاعل قالت : "كسر العود وحطّم"^(٢) .

١. (تفعل) : نحو : تعرض كما ورد في الاستعمال : تعرض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى . ولم نجد عربيا فصيحا ، قال : عرّضت فلانا للعقوبة فتعرض لها ، لأن تعرّضه لها يدل على رغبته فيها وتعريضه لها دليل على الإجبار في إيقاعها عليه ، وهذا تناقض ظاهر وقد يقع في كلام المولدين الذين يتكلمون بلغة العامة التي لا باعث عليها ولا ملجن إليها لأنها مخالفة لجميع أقوال الفصحاء .

فالباء في (تفعل) كما يرى مصطفى جواد تدل على رغبة الفاعل في

(١) المباحث اللغوية ١٥ .

(٢) السابق . ١٧ .

ال فعل أو شبهها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (افت فعل) ومرة أخرى (است فعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد ولذلك نابت في العامية عن النون في (ان فعل) فقال : (اتكسر) بدلاً من (انكسر) ولو لا دلالة التاء على المعنى الذي أشرنا إليه لم تصح النيابة^(١).

٢- (ان فعل) نحو : (أنبغي) مطاوع (بغى) ، ونقل عن اللسان قول المؤلف : "قولهم : ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغي ، كما تقول : كسرته فانكسر"^(٢).

وقد أنكر مصطفى جواد (ان فعل) وما جرى مجراه من الصيغ المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه من غير تأثير من الخارج .

والتحقيق عنده : "أن أصل ان فعل إنما هو (إفعل) بتضييف الفاء وأن أصله لا يزال مسجلاً في اللغة الأكديية السامية إحدى أخوات اللغة العربية فال فعل (parasu) الأكدي على وزن (فعل) يشتق من (أ فعل) وهو (Ipparas) ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نوناً للتخفيف ،

قالوا (ان فعل) ومن هذا القلب التخفيفي ظهرت النون المزعوم أنها من حرف الزيادة مع أنها عوض من أحد الضعفين . . . (فآخر نجم) أصله (أحرجم) و(قرنص) أصله (قرص) و(أقعنس) أصله (أقعد) ، وهو من الأسماء أكثر مثل (عقود) من (عقود) لأنه يظهر متعدداً ، و(اخرونوب) من (اخروب) وكلاهما مستعمل في اللغة و(الجدل) أصله (الجدل) والجدة (الأرض)^(٣) .

ويرى مصطفى جواد أن (ان فعل) من الثلاثي قياسي إذا دل على رغبة الفاعل أو حركته إرادية كانت أو طبيعية وكذلك سائر الأفعال التي

(١) انظر : قل ولا تقل ٤٧.٤٥ ، والمباحث اللغوية ١٩.

(٢) لسان العرب (بغى) . وانظر : قل ولا تقل ٤ . ١٠٤ .

(٣) المباحث اللغوية ١٨.١٩ .

زعموا أنها للمطاوعة مثل (اندحر) الجيش إذا (هرب) من غير حرب و(انطلق) المتسابق ولم يأمره أحد بالانطلاق و(انصرف) ولم يأمره أحد بالانصراف^(١).

وفي ضوء ذلك اقترح مصطفى جواد طرح "باب المطاوعة" وأن يحل محله "باب الفعل الذاتي" فهو لا يلغى "باب المطاوعة" لأنه إذ يطرح هذا الاقتراح يصحح لهم "باب المطاوعة" كما جاء عند بعض النحاة كما سيأتي ويتحقق إيضاح أصول عدد من المشتقات فاللون في (ان فعل) ليست من أحرف الزيادة وإنما هي عوض من أحد الضعفين ومن أمثلته ما مر نحو : (آخر نجم) وأصله (آخر جم)^(٢).

وفي ضوء هذا الاقتراح يصحح جواد استعمال الأفعال .

فيقول :

قل : هذا الحزب محلول وهذه الجمعية محلولة ، إذا كانا قد نسخ قيامهما بأمر آخر ، وقهراً قاهراً من غير أعضائهما .

ولا تقل : هذا الحزب محلول وهذه الجمعية محللة ، إذا كان قد بطل قيامها ، وزال قوامهما من تلقاء أنفسهما^(٣).

والذي نخلص إليه أن مصطفى جواد لا يلغى "باب المطاوعة" كما فهم بعض الباحثين^(٤). وإنما ذهب إلى تصحيح فهمها ، قال : "آخر ما اقترحه طرح باب المطاوعة وأن يحل محله باب الفعل الذاتي"^(٥).

(١) وسائل انہوض باللغة العربية ٢ مجلـة الأستاذ مجـ ٨ صـ ١٣٧ ، والباحث اللغويـة ٤٩ .

(٢) المباحث اللغوية ١٨ .

(٣) قل ولا تقل ٣٦ .

(٤) انظر : خليل إبراهيم الطبيـة المطاوعة في الأفعال ، مجلـة كلية الآدـاب جـامعة البـصرـة العـدد ٥ سـنة ٤ من ١٤٦٠ . وما نـشرـه مـثـلـ شـلاـشـ المـطاـوعـةـ فـيـ الـأـفـعـالـ ، مجلـةـ كلـيـةـ الآـدـابـ جـامـعـةـ بـغـدـادـ العـدـدـ ١٤ـ شـامـ عـشـرـ ١٩٧٤ـ من ١٤٤٠ـ ١٦٧ـ .

(٥) وسائل انہوض باللغة العربية ٢ مجلـة الأستاذ مجـ ٨ صـ ١٣٧ .

فهل يفهم من هذا الاقتراح إنكار استعمال المطاوعة لما تأدى إلينا من صور المطاوعة؟ .

والتحقيق أن ما يراد بالمطاوعة عند النحاة أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلاً للفعل نفسه ، جاء في شرح الكافية : "المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو : باعدت زيداً فتباعد المطاوع هو زيد لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً^(١) .

وهذا يقتضي القول بأن أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو أن الفعل المبني للمجهول يؤدي من هذه الأفعال ، وفي ضوء ذلك يرى أحد الباحثين المعاصرین :

"الراجح أن العوام يلتجئون إلى صيغة (انفعل) وهي إحدى صور المطاوعة بدليلاً عن الفعل المبني للمجهول فبدلاً من أن يقولوا : "كسر الغصن" يقولون (انكسر) وبدلًا من قول : "كتب الدرس" قيل : (انكتب) وهكذا قل عن : (انحفظ) و(انقرأ)^(٢) .

وذكر أنه يلاحظ شيئاً من ذلك في (العبرية) ففيها صيغة (نفعل) المستعملة للمبني للمجهول في الثلاثي وهي في الحقيقة الفعل المضارع الذي يقابل (انفعل) في العربية غير أنه لما ضاع الثلاثي المبني للمجهول في العربية كما ضاع في اللهجات العربية الحديثة ناب الفعل المطاوع عنه كما حدث في اللهجات العربية تماماً^(٣) .

ولكن مصطفى جواد يؤكد الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية التي عرفت بأوزان المطاوعة وبين الأفعال المبنية للمجهول ، قال : "وبهذا يظهر الفرق بين أوزان الأفعال الإرادية والفعل المبني للمجهول فلو كانت

(١) شرح الشافية ١٠٣/١ .

(٢) خليل إبراهيم العطية. المطاوعة في الأفعال . مجلة كلية الآداب . البصرة العدد ٥ السنة ٤، ص ١٤٥ .

(٣) السابق ١٤٦ . وقال في هامش (٢١) من الصفحة نفسها ، أدين بهذه الملاحظة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب الأستاذ المساعد بجامعة عين شمس قوله الشكر المزيل" .

الأفعال الإرادية التي سميت غلطاً أفعال مطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول أو كان الفعل المجهول الفاعل يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلا إلى إحدى الطريقتين منها للتعبير ولم يأت بهما معاً^(١).

ومن أدلة الدكتور مصطفى جواد على إحلال "باب الفعل الذاتي" محل "المطاوعة" التي يقال إنها معنى الفعل المبني للمجهول، ما يأتي :

١- لا يقتصر (أفعل) على المتعددي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحياناً ، مثل (انكدر) و(انكدار) الإسراع والانقضاض ولا ثلاثي له ، فكيف يصح أن يؤدي معنى الفعل المبني للمجهول للفعل اللازم والتعددي والثلاثي وغيره بصيغة واحدة ، وعندهم أن المطاوع هو المفعول به الذي صار فاعلاً ل فعله نفسه^(٢) .

٢- أقر النحاة استعمال (أفعل) في غير المطاوعة ، كانطلق وانصرف والتي يراها مصطفى جواد فأعلاً تمثل رغبة الفاعل في الفعل ولهذا فإن (باب الفعل الذاتي) يكون جامعاً لأفعال ما دعاه النحاة بباب (المطاوعة) ولا يخرج شيء منها عن معناه الوظيفي^(٣) .

٣- الوزن (تفعل) فيه التاء خاصة بالإعراب عن رغبة الفاعل في الفعل وشبها وتنتقل إلى أثناء الفعل فيكون (أفتعل) ومرة أخرى (استفعل) وثالثه (تفاعل) كتباعد^(٤) .

وفي ضوء ذلك عرض مصطفى جواد قرار مجمع اللغة العربية :
"كل فعل ثلاثي متعدد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي"

(١) المباحث اللغوية ١٨، ١٧.

(٢) انظر : المباحث اللغوية ١٧.

(٣) انظر : المباحث اللغوية ١٨.

(٤) انساق ١٩.

(ان فعل) ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو راء ويجمعها قوله
(ولنمر) فالقياس فيه افتعل^(١) .

واستشهد بقول الرضي : "ليس مطاوعة (أن فعل) لفعل مطردة في كل ما هو علاج ، فلا يقال : "طردته فانطرب" بل "طردته فذهب"^(٢) . عقب عليه وعلى رأي المجمع قائلا : "لا شك في أن الحق لا هنا ولا هناك إنما هو فيما أشرنا إليه من أن الفاعل لا رغبة له في الانطراح فلم يجز صوغ (ان فعل) من أصله ، هذا هو السر الذي يقى مجھولا عشرة قرون أو أكثر منها دعا خفاوه إلى عبث كشیر في اللغة العربية ومعجماتها وكتب صرفها"^(٣) .

وعليه فإن مصطفى جواد إذ يطرح "باب المطاوعة" يحل محلها "باب الفعل الذاتي" حيث يتضح به القصد ويظهر به الفرق بينه وبين الفعل المبني للمجهول .

أسماء الآلة والأداة:

قال مصطفى جواد : لما كانت اللغة العربية لغة اشتقاء ، وكانت أبنية الأسماء والأفعال معدودة محدودة ، ضاقت تلکم الأبنية عن استيعاب الدلالات ، لكثرة المعاني العامة ، فاضطرت إلى احتمال الاشتراك أولا ، ثم الاستعانة بالحروف ثانيا .

ومن أمثلة ذلك بناء (فعال) الذي اتخذه أصلا للدلالة على الآلة والأداة كالثقاف لآلة التشقيق والقيادة لأداة القيادة ، والخياط لأداة الخياطة ، ثم حدث التباس في التسمية ، فزادوا الوزن تاء فقالوا (فعالة ، ثم اتخذوا (فعال) وزن جمع مكسر للاسم الذي على وزن

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثة في ثلاثة عاما ٢٩ ، وانظر : المباحث اللغوية ١٨ .

(٢) درج الشافية ١٠٨ / ١ .

(٣) المباحث اللغوية .

(فعل) كسهم وسهام ، وكلب وكلاب ، وكذلك اتخذوا للثلاثي المؤنث الساكن الوسط كنطفة ونطاف ، وجعل جمعا مكسرأ للصفة التي على (فعيل) كصغير وصغر ، واتخذوا (فعال) مع ذلك مصدراً للثلاثي الأجوف كالألياب والرياد والقياس ، حتى أصبح (فعال) متنازعا بين تسع دلالات صرفية عامة .

وما كثرت المعاني الصرفية المعتمدة على فعل (ابتدعت العربية للألة والأداة ، وزنا جديدا هو (مفعل) كمبرد ومقود ، ثم أثبتته لتحقيق تأنيث الآلة والأداة فقالت (فعلة) كمحكمة ، ثم بالغ كثير من العرب في إشباع فتحة (مفعل) فنشأ الإشباع (مفعل) كمسعر ومسعار ومحرك ومحراث ومفتح ومنتاح .

وقد بعثت الحاجة الملحة العرب على استعارة (المفعول والمفعال) للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفتة في الفعل المشتق منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من : سعر فلان النار ، فلان مسعر حرب فمفعل في أصله هو اسم آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم فاعل .

وكما استعارت العرب وزن مفعل استعارت وزن (مفعل) لها كالمعلم والمكسار وحاله في الاستعارة كحال (مفعل) ، واستعاروه مع ذلك أيضا لأسماء الأمكنة الخاصة على سبيل التشبيه أيضا كالمينا والمرصد ، ثم لأسماء الأزمنة الخاصة لأن فيها معنى الأداة كالميلقات والميعاد والميلاد ، ثم نقلته إلى اسم المصدر كالميراث والمصادق^(١) .

وفي ضوء ذلك ننتهي مع مصطفى جواد إلى الملاحظات التالية :

أولا : إن بناء (فعال) أخرى بالقياس من (مفعل ومفعول ومفعالة)

(١) مترحات شرورية في قواعد اللغة العربية . البحث والمحاضرات للدورة الثالثة وأشخاص ١٩٦٧-١٩٦٦ .
مجمع اللغة العربية الجلسة الثالثة جـ ٢٥، ٢٧ .

لخته وسهولته وقدمه^(١) وهو أحق بالآلية وأخص بها ، وقد ذكر (الفعال) في أسماء الآلة رضي الدين الأستراباذي في شرح الشافية^(٢) ، قال : " وجاء الفعال أيضاً للآلة ، كالخياط والنظام " وهو قول غير مؤذن بكثترته ولا قياسه مع أنه أكثر أسماء الآلة والأداة عدداً وأقدمها وجوداً وأخفها بالقياس^(٣) ..

ثانياً : عد الصرفيون ما كان مثل (مسعر حرب) و(معمار أبنية)
اشتقاقاً مستقلاً عن صبغ المبالغة من اسم الفاعل ، قال :

"قلة الإبداع عندهم وكثرة الأتباع"^(٤) . وناقشهم في ذلك ، قال :
لو كان كما قالوا لجمع جمع مذكر سالماً كسائر الصفات التي
للذكر العاقل الخالية من التاء ، ولكن لا يجمع إلا تكسيراً والجمع
المكسر هو جمعه الأصلي ، يقال : هم (مساعير حرب) ، ومعامير
أبنية^(٥) .

ثالثاً : وفي ضوء ما تقدم أوضح غلط من يقول (معمارون) وأصبح
منه (معماريون)^(٦) . وزاد بياناً أنه قد كثر استعمال (المعمار) في هذا
العصر لما يسمى بالفرنسية "أرشيتكت" (architecte) واستعمال
الهندسة المعمارية أي العمارة لما يسمى بها (architecture) وقد

(١) قال مصطفى جواد : إن المشتقات تتفاوت في القدم بنسبة أقل وكذلك جموع التكسير فالقياس أقدم زمناً من (المقصود) و(الركب) أقدم من (الركب). وأضاف في اليماش : إن المشتقات ذات اليم أحدث زمناً من (الحاليات منها). المباحث اللغوية ص ١٩٠ أما المحدثون فيرون أن الأسلل الإنساني الذي تشارك فيه اللئات السامية المختلفة في انتقال يتكون من ثلاثة أصول . قال الكرملي : إن الكلمة وضعت في أول نشوئها على ثلاثة أحرف ببهاء واحد أو بيهاءين الثيبين ، وإن زيادة الأحرف على أصول الكلمة نشأت بعد ظهرت حاجات الإنسان ، غير أن أقدم الأسماء صيغة هي الأسماء الثنائية . انظر : نشوء اللغة العربية من ١٥٠ ٩٠ ٢ . ٧ . والتظور التحوي للغة العربية من ٦١ .

(٢) شرح الشافية ١٨٨/١ .

(٣) المباحث اللغوية ٢٠ .

(٤) نفسه .

(٥) انظر البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين . مجمع اللغة العربية ص ٢٦ . ٢٠٧ . والمباحث اللغوية .

(٦) المباحث اللغوية ، هامش من ٢٠ .

جمعه على المعماريين بدلا من المعماري فكان (المعمار) اسم هذه الهندسة (المعماري) هو البارع فيها والجمع (المعماريون وهذه مجانية الصحة والصواب)^(١).

وقد اقترح مصطفى جواد علي مجمع اللغة العربية (مؤتمر الدورة الثالثة والثلاثين ببغداد) الجلسة الثالثة : إباحة الجمع المذكر "معامير" كما اقترح تأنيث (مفعال) و(مفعلن) فيقال :

امرأة مكسالة ، وامرأة معطيرة لكي يجمعها على مكسالات ومعطيرات^(٢)

رابعا : ناقش مصطفى جواد الأب أنسناس ماري الكرملي في اشتقاد بعض أسماء الآلة نحو(ميزاب ، مطار ، مكحال ، مسuar" حيث يقول معتبرا على الأستاذ عز الدين علم الدين التنوي : "أغلب هذه الألفاظ مشتقة من الفعل اللازم ، وهو ما لم يرد في لفظ واحد من كلام العرب على كثرة أسماء الآلات . . . ".^(٣)

قال مصطفى جواد : ليس هذا الاعتراض ب صحيح ، لأن اسم الآلة إن جاز أن يشتق من الأسماء فهو أولى بأن يشتق من الأفعال الازمة ، وكيف يدعى الأب أنسناس أن اسم الآلة لم يرد في لفظ واحد من الفعل اللازم وهذه (المصفاة) أي : الرواق من الفعل(صفا يصفو) اللازم ؟ (المعروف) من (عرج) و(المرقاة) من (رقى) وهذا (المحراك) من (حرك يحرك) اللازم ، وهذا يصح إن عدناهما من أفعالهما الثلاثية ، والصحيح عندي أن اسم الآلة هذا يشتق أحيانا من الاسم وأحيانا من

(١) انظر : البحوث والمحاضرات ، الدورة (٢٢) مجمع اللغة العربية من ٢٧ .

نفسه .

(٢) المباحث اللغوية ٧٩ وانظر : مجلة لغة العرب ١٩٦٧ من ٥٥ . كان الأستاذ التنوي قد قام بنقل كتاب الطبيعتان للترتسسي فرمان إلى العربية وسماد (مباديء الفيزياء) وقد اعترض على مصطلحاته الأب الكرملي بمقالة نشرها في مجلة (لغة العرب) ثم تصدى مصطفى جواد للدفاع عن نقل التنوي لهذه المصطلحات وتعريفيها . انظر المباحث اللغوية ٧٩-٧٧ .

ال فعل الثالثي وأحياناً من الرباعي ، ولذلك جاء على وزنه ما استغرق من الصفات مثل (المطعم) من (أطعم) و(المفضلات) من (أفضل) و(المذيع) من (أذاع) وهذه أسماء آلة استعيرت للأوصاف ، وأن من الأدلة على كونها أسماء آلة مستعارة أنها لا تجمع جمع مذكر سالماً^(١) .

وأضاف : إن عدتنا أن اسم الآلة هذا مشتق من الرباعي دل ذلك على جواز اشتقاده من الاسم الرباعي فيكون : (المصفاة) من : صفة تصفيّة ، و(المحراك) من حركه تحريكاً ، ويكون هذا من حسن حظ العربية^(٢) .

وقال عدل الأب أنسطاس ماري الكرملي عن رأيه بالتزام الثلاثي المتعدد فيما بعد^(٣) .

المصدر الصناعي:

قال مصطفى جواد : من المشتقات الصرفية التي فشت في كتب الصرف في العالم العربي المعاصر مشتق سموه "المصدر الصناعي" وهو أن يزاد على الكلمة التي يراد منها تأدية ذلك المعنى "ياء النسب وفاء التأنيث" وقد أيد المجمع اللغوي بمصر هذه التسمية وأقر قياس هذا المشتق بقوله :

"قرار المصدر الصناعي" إذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزاد عليها "ياء النسب وفاء"^(٤) .

واستشهد بقول الشيخ أحمد الاسكندرى ، حيث يقول : "يظهر أن تسمية هذه المصادر بالنظائر عند أوائل النحاة ، كما يقول ابن سيده ،

(١) انظر المباحث اللغوية . ٨٠ . ٧٩

(٢) انظر : انسابق ٧٩ هامش رقم ٦ .

(٣) انظر : مجلة لغة العرب ج ١ السنة ٥ ص ١٦ ، والمباحث اللغوية . ٨٠

(٤) انظر : المباحث اللغوية ٢١ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ١/٢٥ ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٢١ .

لم تشتهر عند المتأخرین وأهل زماننا فسماء بعضهم "المصدر الصناعي" وذاعت هذه التسمية ، إذ لو سمي "المصدر اليائي" لم يفده المراد ، لأنه لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع تاء النقل . النقل من الوصفية إلى الاسمية . مجموعتين . وأيضا فإن قولنا : المصدر اليائي يوهم أن المراد اليائي المقابل الواوي ، ولا غبار على تسميته بال المصدر الصناعي المنسوب إلى الصناعة في ناحية من نواحيها ، فهو يعني المصنوع فيكون تأثير قوله : المصدر القياسي يعني المقيس والمصدر السماعي يعني المسموع^(١) .

وعلق عليه مصطفى جواد بالقول : "إن تسميته بالمصدر غير صحيحة ، لأن المصدر يعمل في الإعراب كعمل فعله وهذا لا يعمل أبدا ولا فعل له في الغالب ، كالإنسانية والجاهلية والفاعلية والمفعولية والإعرابية والجمعية والفردية والزوجية . والتحقيق أنه "اسم يائي" أو "اسم نسيي" أو (اسم إضافي) كل هذه الأسماء الثلاثة تصح عليه دون اسم "المصدر الصناعي" ثم أن لفظ "الصناعي" في العصر الحاضر اختص بالصناعة الحديثة المعروفة فلا فائدة في استعماله في غيرها ، وهذا الاسم النسيجي تحتاج إليه العربية كثيرا في العصر الحاضر ، ولو لا ذلك لم نظر الوقوف عليه ولا صرفنا الكلام إليه . وهو اسم يفيد التجريد من المادييات كالإنسانية من الإنسان والجاهلية من الجاهل والماديية من المادة . ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية ، كالمعنوية من المعنى . وذلك كقولهم : "انحطت معنوية الجيش" . ويؤخذ من الأسماء المبنية كالكمية والكيفية والماهية والهوية^(٢) .

وهكذا عالج مصطفى جواد مسألة المصدر الصناعي في ثلاثة نقاط ،

هي :

١- إفادته : وهو اسم يفيد التجريد في المادييات كالإنسانية من

(١) المباحث اللغوية ٢٢.٢١ ، وانتظر : مجلة اللغة العربية ٢٥/١ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٢ .

الإنسان والجاهلية من الجاهل ، ويزيد التجريد في الأسماء المعنوية
المعنوية من المعنى^(١) .

٢- صوغه وما يؤخذ منه : لأنه يشتق من الأسماء المادية
البشرية أو اسم الفاعل أو اسم المفعول كالفاعلية والمفعولية أو الاسم
المستغرق في الأسمية كالجمعية والفردية أو الصفات المستعارة الأوزان
الكلامية والمفضالية فوزنها مستعار من وزن اسم الآلة^(٢) .

النسبة :

تكلم مصطفى جواد على مسائل متعددة في النسبة ويمكن تصنيفها
على الوجه الآتي :

أولاً : النسبة إلى فعلة و"فعولة" :

قال : " ومن المسائل الصرفية التي جلبت الضرر على اللغة العربية في
هذا العصر النسبة إلى فعلة غير مضعة ولا معتلة العين بالواو كالطبيعة
وذلك "فعولة" مثل "ركوبة"^(٣) .

وقد ناقش فيها المتقدمين منهم ابن الحاجب والرضي الأسترابادي
فال الأول يرى في "شفافته" أن اليماء من " فعلة" التي على ذلك التحو خذف
ياوه عند النسبة إليها حيث يقول :

" وتحذف الواو واليماء من فعلة وفعوله بشرط صحة العين ونفي

(١) انظر : المباحث اللغوية ٤٢ .

(٢) دراسات في فلسفة التحو والصرف . في الجنيسة ٢٠ من الدورة ٢٠ لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، واقتصر
الأستاذ أحمد الزيات : قبول ما يدل على معنى جديد من المصدر الصناعي المصوغ من اسم المفعول مثل :
"المحسوبية والمقطوعية" . إلا أن المجلس رأى الاكتفاء بقرار المجمع السابق . انظر : مجمع اللغة العربية في
ثلاثين عاماً ٢١ . ويرى الدكتور مصطفى جواد : جواز صوغ "الاسم الباني أو النسي أو الإضافي" الذي
يعرف ، المصدر الصناعي من اسم الفاعل والمفعول ، كما أشرنا .

(٣) للمباحث الязدية في العراق ٢٢ . وانظر : وسائل التهوض باللغة العربية ، مجلة الأستاذ ، المجلد الثامن
١٩٦٠ ص ١٣٦ ومجلة المعلم السيد المجلد الخامس ، ١٩٤٠ ، ص ١٠٢ .

التضعيف كحنفي وشئي نسبة إلى حنفية وشئي . ومن فُعلة غير مضعف كجهني . نسبة إلى جهينة . بخلاف طويلي وشديدي وسليفي وسليمي في الأزد وعميري في كلب شاذ^(١) .

وقال الرضي الأستربادي في شرحه : " قوله : وسليفي شاذ : السليقة : الطبيعة . والسليفي : الرجل يكون من أهل السليقة وهو الذي يتكلم بأصل طبيعته ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراءة فيما نقول من القراءات ، قال^(٢) :

ولست بنحوي يلوك لسائمه
ولكن سليفي أقول فأعرب^(٣) .

أمارأي مصطفى جواد ، فقد رد كون استجماع الشرطين أي : صحة العين ونفي التضعيف قاعدة عامة في حذف الياء من "فعيلة" و"فعولة" وإنما هو خاص بالأعلام المشهورة لا عام لأن العلم من الشهرة والقرينة ما لا يؤثر معهما حذف الياء تأثيراً مشوهاً وليس حال أسماء الجنس كالاعلام . فالصواب : أن نقول :

(البدائي) و(الطبيعي) و(القبلي) و(الغريزي)

لا أن نقول : (البدائي) نسبة إلى البدائية و(الطبيعي) نسبة إلى الطبيعة و(القبلي) نسبة إلى القبيلة و(الغريزي) نسبة إلى الغريزة .

وعلى ذلك يكون قول الشاعر(سليفي) هو الصواب ، وليس بضرورة شعرية ولا بشاذ كما ظن ابن الحاجب (رحمه الله)^(٤)

وفي هذا استند مصطفى جواد إلى قول ابن قتيبة :

(١) شرح الشافية ٢٠١٢ .

(٢) البيت مجھول القائل . وهو من شواهد كثير من النحوة

(٣) شرح الشافية ٢٨/٢ .

(٤) انظر : المباحث اللغوية جن ٢٢ ، ٢٤ .

"وإذا نسبت إلى اسم مصقر كانت فيه آياء أو لم تكن وكان مشهوراً أغيت آياء منه ، تقول في جهينة ومزينة جهني ومزني وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي سليم سلمي ، هذا هو القياس إلا ما أشدوا ، وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً أغيت منه آياء ، مثل : ربعة وبجية ، تقول : ربعي وبجلي وحنفة حنفي ، وثقيف ثقفي ، وعتيك عتكى ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تمح آياء في الأول ولا الثاني" ^(١)

(هكذا يتضح لمصطفى جواد أن ابن قتيبة لم يشترط العلمية وحدها بل أضاف إليها الشهرة ، وأيد قوله بالشاهد من لغة العرب ^(٢) وعليه فإن القاعدة في حذف آياء في "فعيلة" خاصة لا عامة ^(٣) .

وقد ظهر لمصطفى جواد أن إعمام هذه القواعد المتزعزة قد يها وحديناً لدى جماعة من الصرفين إنما هو لسوء استقرارهم ، أو لتقليلهم غيرهم ^(٤) .

وفي ضوء ما ذكره مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى فعيلة و"فعولة" ، قال :

قل : الحقوق القبلية والرسوم الكنيسية .

ولا تقل : الحقوق القبلية ، والرسوم الكنيسية .

وذلك لأن القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس ، أعني أن القبائل كثيرة ، والكنائس كثيرة ، فلا يجوز حذف آياء منها عند النسبة إليهما ، أما حذف آياء فيكون مقصوراً على الأعلام ، كقبيلة بجية وجزيرة ابن عمر ، وقبيلة ثقيف ، وعتيك ، وجهينة وعرينة وسلام وهذيل ، فيقال :

(١) أدب الكاتب ٢٠٦، ٢٠٧، وانظر : المباحث التقوية ٢٤ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٤ .

(٣) المباحث التقوية ٢٤ .

(٤) انظر : المباحث التقوية ٢١ ، ومجلة المعلم الجديد مع ١٩٤٠، ١٠ . ومجلة الأستاذ مع ٨ ص ١٣٦ .

"بجلي وجزري وثقفي وعتكي ، وجهني وعرني وسلمي وهذلي" .
 ومع وجود هذه القاعدة الخاصة بالأعلام ، شذ منها "تممي" لأنه مضعف فلم يقولوا "تممي" وشذ منها من النسب إلى البلدان والمواضع نوادر كالحاديسي نسبة إلى الحديثة والحظيري نسبة إلى الحظيرة ، والقطيعي نسبة إلى محله القطيعة ببغداد ، فإن كانت هذه القاعدة لا يبني عليها إلا في الأعلام ، وكثير الشذوذ منها في الأعلام بأعيانها فكيف يبني عليها في أسماء الجنس ، كالبديهة والتقبيلة والكنيسة ؟ فإن جاز حذف اليماء في العلم فذلك لأن العلم له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف ، وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ، ويبعده عنالبس^(١) .

ثانياً : النسبة إلى الجمع :

قال مصطفى جواد : ومن المسائل الصرفية التي أورثت العربية ، وخصوصاً في هذا العصر وهنا واضطراها هذه النسبة المزعوم أنها يجب رد الجمع فيها إلى المفرد ، حتى أوجب جماعة من شذاذ الصرف أن يقال للأترناشيونال الفرنسية (international) والاترناشنال (international) الإنكليزية "دولي" لا دولي مع أن المراد هو النسبة إلى الجمع لا إلى المفرد^(٢)

واستقرى المرحوم مصطفى جواد أقوال العرب قدماً كقولهم : "فلان الشعوبية" نسبة إلى الشعوب لا إلى شعب واحد ، وكقولهم حديثاً : "الحقوقي" نسبة إلى مجموعة الحقوق ، وكقول القدماء من الكتاب كالباحث "الملوكي"^(٣) ومنه كتاب "التصريف الملوكى"^(٤) . لإمام الصرفين ونابعاتهم ابن جني ، وقال الشاعلبي في تفاصيل حركات اليد :

(١) قل ولا تقل من ١٤٩، ١٤٨.

(٢) المباحث اللغویة ٢٥ . وانتظر : مجلة الأستاذ مج ٧ - ٦ من ١٩٥٩ . ١٢٥.

(٣) انظر : الحيوان ٢٨٢/١ وفيها قول ابن جني "ملوكية" . وهامش رقم (١) من المباحث اللغویة ص ٢٥.

(٤) الكتاب مطبوع نشرته شركة التمدن الصناعية بمصر ، ودار المعارف لطباعته ط ٣ ١٩٧٠ . ٥١٣٩٠ م .

"فإن مذَّ يده نحو الشيءِ كما يمْدَ الصبيانُ أيديهم إذا لعبوا بالجوز فرموا بها في الحفرة فهو السدو والزدو لغة صبيانية في السندو"^(١) . قال "صبيانية" لأنها مختصة بمجموع الصبيان ولم يقل "صبوية" كما ادعى أصحاب رد الجمع إلى المفرد^(٢) وقد غلط الحريري في درة الغواص خواص عصره لاستعمالهم "الصحفي" نسبة إلى جمع الصحيفة ، لمن يقتبس من الصحف ، قال :

"ويقولون لمن يقتبس من الصحف : صحفي ، مقايسة ، على قولهم في النسب إلى الأنصار : أنصاري . . . والصواب عند النحويين البصريين أن يوقع النسب إلى واحدة الصحف وهي صحيفه ، فيقال : صحفي ، كما يقال في النسب إلى حنيفة : حنفي لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد الجموع . . . فاما قولهم في النسب إلى الأنصار أنصاري فإنه شذ عن أصله والشاذ لا يقاس عليه ، ولا يعتد به"^(٣) .

كما اطلع على مذهب الكوفيين في هذه المسألة^(٤) . وانتهى إلى القول : وبما قدمنا يظهر أن النسبة إلى الجمع جائزة بخمسة أوجه :

(١) فقه اللغة ١٢٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٦ .

(٣) درة الغواص ٢٠٨، ٢٠٧ .

(٤) قال سيبويه : (الكتاب ٣٧٨/٢) :

اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أيديك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه ليفرق بينه إذا كان اسم شيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجميع . فعن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي . . . وكذلك إذا أضفت إلى المساجد قلت مسجدي . وزعم الخليل أن نحو ذلك . قوله في المسامة : مسمعي ، والمهاية : مهليي ، لأن المهاية والمسامة ليسا منها واحد اسمًا واحد .

وقال أبو سعيد انسيرافي في شرح الكتاب ٤/٤٦٥ . . . وكذلك إذا نسبت إلى الفرائض تتقول : فرضي . تردها إلى الفرضية . . . وإنما اختاروا النسبة إلى الواحد لأن المسؤول ملأيس لكل واحد من الجماعة ونقط الواحد أخف فسيوه إلى الواحد .

وزعم الخليل : أن نحو ذلك . قوله : في المسامة : مسمعي ، والمهاية : مهليي لأن المسامة والمهاية جمع فريد إلى الواحد ، والواحد : مسمعي ومهليي فإذا نسبت إلى الواحد حذفت ياء النسبة ثم النسبة ثم أحذت ياء ، لأن نسبة وإن شئت قلت : واحد المهاية والمسامة : مهليب وسمع فأضفت إليها .

وهذا هو مذهب البصريين ، ينظر المقتضب ١٥٠/٢ ، تسهيل الفوائد ٢٦٥ ، شرح عمدة الحافظ وعدة الملاطفات ٨٩٦ ، الهوامع ١٩٧/٢ . المطالع السعيدة في شرح القراءة ٣٢٢/٢ . وخانفهم الكوفيون . قال ابن عدي : كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور وخالفهم الكوفيون فهو زوا النسب إليه مطلقاً .

أولها : مذهب الكوفيين ويكون ذلك عند الاحتياج إليها حاجة مطلقة ، وهو أقرب الآراء إلى الطبيعة اللغوية ، لأن مسألة النسبة ليست مسألة إفراد وجمع بل مسألة إفاده من المنسوب على هيئته الأصلية الكفيلة بتلك الإفاده كالملوكي والرسائل الأخوانية .

والثاني : مذهب البصريين إذا كان المنسوب إليه عاماً كالأوزاعي أو ملحتاً بالعلم كالأعرابي .

والثالث : مذهبهم أيضاً إذا كان المراد بالمنسوب إليه لفظه عن غير نظر إلى أنه مفرد أو جمع كالشعوبي .

والرابع : مذهبهم إذا كان للجمع وزن له في المفردات نظائر كثيرة مثل : كلاب كلابي ، وهذا الشاهد أولى بأن يعد في الأعلام لأن كلاباً قبيلة من القبائل .

والخامس : كون الجمع للحرفة كالامشاطي والمحاملي^(١) .

ثم أورد ما جاء في ترجمة الشيخ آدم بن أحمد بن أسد الهرمي النحوي المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، وهو قول ياقوت :

"ولما ورد بغداد . . وجرى بينه وبين الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد بن الخضر الجواليلي ببغداد منافرة في شيء اختلفا فيه . فقال له الهرمي :

أنت لا تحسن أن تنسب نفسك فإن الجواليلي نسبة إلى الجمع والسبة إلى الجمع بل لفظه لا تصح^(٢) .

وهذا الذي ذكره الهرمي نوع مغالطة فإن لفظ الجمع إذا سمي به جاز أن ينسب إليه بل لفظه : كمدائي . . . وتعليق ياقوت عليه بقوله : "وهذا الاعتذار ليس بالقوى لأن الجواليين ليس باسم رجل فيصح

(١) المباحث اللغوية . ٢٨، ٢٧ .

(٢) انظر : معجم الأدباء . ٢٤/١ .

ما ذكره وإنما هو نسبة إلى بائع ذلك . . . وإن كان اسم رجل أو قبيلة أو موضع نسب إليه صَحَّ ما ذكره^(١) . ليقول بعد هذا :

"وفي الحق أن النسبة "الجواليقي" هي ضرب من التسمية لبيان حرف المنسوب فلا اعتراض على كلام ابن السمعاني"^(٢) .

ثم نقل تاريخ بغداد للخطيب البغدادي نسب مججموعة من الأعلام ، منهم : محمد بن أحمد بن الحسين بن المحاملي^(٣) . ومحمد ابن أحمد بن سهل الاصباغي^(٤) ، ومحمد بن أحمد بن طالب الإخباري^(٥) وغيرهم . ليقول : أفتكون نسب هؤلاء الأعيان من سلف الأمة غلطاً من أجل دعوى صرفية باطلة؟^(٦) .

وفي ضوء ذلك ينتهي مصطفى جواد في تصحيح النسبة إلى الجمع فيقول :

قل : القانون الدولي
ولا تقل : القانون الدولي .

لأنه منسوب إلى عدة دول ويراد بنسبيته الدلالة على اشتراك الدول فيه ، وذلك كقول العرب : (رجل شعوبي) للقائل بمقابلة الشعوبية و (أصولي) للعالم بالأصول ، و(إخباري) للعالم بالأخبار كالمسعودي ، فهم لم يقولوا (رجل شعوبي) بمعنى (شعوبي) ولا (أصلي) بمعنى (أصولي) ولا (خبري) بمعنى (إخباري) فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة

(١) السابق .

(٢) المباحث اللغوية ٢٨ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٩ / ١ . وانظر ٢٤١ / ١ ، وفيها (محمد بن احمد المعروف بابن المحاملي) .

(٤) انظر : السابق ٢٠٧ / ١ .

(٥) انظر : السابق ٣١٠ / ١ .

(٦) المباحث اللغوية ٢٩ .

على الاشتراك الجمعي . . . فالدولي (بضم الدال أو كسرها وفتح الواو) يوازي (انتريناشنل في الانكليزية واترنشونيال) في الفرنسية ، وأما (الدولي) بسكون الواو فإنه يستعمل للتمييز عن (الشعبي) و(العرفي) و(قانون العشائر) و(الأهلي) وما إلى ذلك ، ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالأبيري والإمشاطي والمحامي وإذا كان يوازنها في ظاهر اللفظ مفرد من المفاصيد ، فالدول يوازن (الصرد)^(١) والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غایات ولا نهايات^(٢) .

وأضاف في مكان آخر : " فالدولي إذن منسوبا إلى الجمع هو النسبة الصحيحة الدالة على المراد بالإنتريناسيونال و(الدولي) خطأً ممحض . لأنه يقابل (gouvernemental) واستعماله خاص بوضعه ، قلت إن "الدولي" هو النسبة الصحيحة في المعنى الأول . على الوجه الذي ذكرته من كونها النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والأخواني والصبياني المقدم ذكرها ، وعلى مذهب الكوفيين الذين يجزرون النسبة إلى الجمع من غير شرط سوى الحاجة إليه ، وعلى مذهب البصريين في النظر إلى المنطوق به كالشعوبي وعلى مذهبهم أيضا في موازنته كثيرا من المفردات في اللغة فدول موازن لعمر ورُّخل^(٣) .

إن مصطفى جواد يستند في تصحيح نسبة (الدولي) نسبة إلى (الدول) إلى وجهين من الوجوه الخمسة السابقة التي ذكرها^(٤) .

الأول : هو كونه النسبة الطبيعية في اللغة كالملوكي والأخواني للإفادة من المنسوب على هيأته الأصلية ، وهذا الوجه هو أول الوجوه الخمسة التي ذكرها .

(١) الصرد : طائر ضخم الرأس (القاموس المحيط ص ٦٢) .

(٢) قل ولا تقل . ٦٢-٦١ .

(٣) المباحث اللغوية . ٢٠ ، ٢٩ .

(٤) ينظر من ٢١٨ من هذا البحث والمباحث اللغوية . ٢٩-٣٧ .

الثاني : هو كون الجمع له وزن في المفردات وهو الثالث من الوجوه السابقة . ولا نعلم هنا سببا لقوله : "إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة كالابري والامشاطي والمحاملي" ^(١) لأن من المعلوم أن قولهم : "الدولي" لا يراد به الحرفة أو الصنعة مطلقا ، اللهم إلا إذا أراد به الاستطراد ومزيد البيان وعقد المقارنة ، وهذا هو الأقرب ، قال :

"ولم أرد بما قلت لفظا بعينه ، وذلك واضح ، وإنما قصدت إلى جعله قياسا لما تحتاج العربية إليه في عصرها الحاضر كالأثاري للمشتغل بالآثار والتذاكري لبانع التذاكر" ^(٢) .

وخلالقة رأى مصطفى جواد في النسبة إلى الجمع : "إن النسبة لا ينظر فيها إلى كون المنسوب إليه جمعا أو مفردا لأنها نسبة اسم إلى اسم آخر لاتصاله به نسبا أو مكانا أو مادة أو لونا أو حزينا أو حرفة أو شيئا آخر ، كالعربي والتيممي والمكي والمجري والدربي والاقفالي والشعوي ، فالنسبة وسيلة إلى الإيضاح وما لا يتم الإيضاح والتغيير فيه يؤدي إلى ضياع الفائدة المراداة بالنسبة" ^(٣) .

وفي ضوء ذلك جاء خطأ قول المعاصرين : "الحكم المملوكي بمصر" بدلا من الحكم المملوكي . على الرغم من أنهم يقولون : "الحركة العمالية والمجتمع "الجماهيري" و"القانون العمالـي" ، نسبة إلى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون "الحركة العاملية" و"الجتماع الجمهوري" و"القانون العاملـي"؟ ^(٤) .

ومصطفى جواد مسبوق بهذا الرأي ، إذ أقر مجتمع اللغة العربية بالقاهرة جواز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، جاء في قرار جواز

(١) انظر : قل ولا تقل ٦٢ .

(٢) المباحث اللغوية ٢٠ .

(٣) مجلة الأستاذ ميج ١٩٥٦ ص ١٢٥ . وانظر : المباحث اللغوية ٢٦-٢٥ .

(٤) السابق .

النسبة إلى جمع التكسير : "المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحد ثم ينسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ، كإرادة التمييز أو نحو ذلك"^(١) .

واحتاج لهذا القرار الشيخ حسين والي في كلمة ألقاها في الجلسة الأولى الدورة الثالثة ، جاء فيها :

المذهب البصري ينسب إلى جمع التكسير بردته إلى واحدة ، فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك الملكي وفي النسبة إلى الدول الدولي : فتستوي النسبة إلى الجمع وإلى واحدة دون تمييز بينهما .

وأهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع بردته إلى واحدة ، فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحدة ، فلا يغير الوضع وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ، فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحدة ، فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك : الملكي وفي النسبة إلى الدول : الدولي ، ويقال في النسبة إلى الملك : الملكي ، وفي النسبة إلى الدولة : الدولي . فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحدة .

ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب ، حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلا قيل : الدوانيقي لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الانطاطي ، والمحاملي ، والشعالي ، والحواليني ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى حد الآن .

والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع . ومن قبيل هذا سمي كتاب تصريف أبي الفتح بن حسني (التصريف الملوكى)^(٢) .

(١) صدر هذا القرار في الجلسة ١٧ من الدورة الثانية ١٩٢٥ م ، انظر : مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما من ٥٢ .
ومحاضر جلسات دور الانعقاد الثاني ١٣٥ من ١٩٩ .

(٢) محاضر جلسات دور الانعقاد الثالث (١٩٣٦ م) من ١٢، ١١ .

ثالثاً النسبة إلى المعنوي :

أوضح مصطفى جواد أن النسبة إنما وضعت للحسني المادي قبل أن توضع للمعنى وفي ضوء ذلك بين أن الفصحاء لم يعرفوا (العادي) نسبة إلى (العادة).

قال في رد على من قال : "ولا غرابة في ذلك فإننا نسمع بأناس "عاديين" يحسنون مجموعة كبيرة من اللغات^(١). أراد بالعاديين المسوبين إلى (العادة) والواحد منهم "عادي" ولم تعرف الفصحاء هذه النسبة بهذا المعنى لأنهم خصوها بالمنسوب إلى "عاد" إحدى قبائل العرب الكبيرة المذكورة في القرآن الكريم كثيراً^(٢) ، والنسبة وضعت للحسني المادي كالأقوام والقبائل قبل أن توضع للمعنى كالعادة ، وقالوا بشيء عادي ، أرادوا به القديم لأن عاداً كانت قديمة ، قال الجوهري في الصحاح : "عاد" : قبيلة ، وهم قوم هود - ع - وشيء عادي ، أي قديم ، كأنه منسوب إلى عاد^(٣) ، قال رياح بن سفيح التنجي :

إن الفرزدق صخراً عادية

طالت فليس تناهياً الأجيالاً

أراد : "طالت الأجيال وعلت فليس تناهياً" . وقال المبرد : "والكتناس : حيث تكنس البقرة والظبية ، وهو أن تتخذ في الشجرة العادية كالبيت تأوي إليه"^(٤) .

وجاء في (ت ب ع) من القاموس : "وتبعه محركة : هضبة بجдан

(١) انظر : مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ١٧.

(٢) ينظر : القرآن الكريم ، سورة الاعراف الآية ٦٥، ٧٤، وسورة الشورى الآية ٢٠ ، وسورة هود ، الآيات ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ ، على سبيل المثال .

(٣) الصحاح (عود) .

(٤) السابق ٢٩٨/٢ .

من أرض الطائف فيها نقوب كانت تلتقط فيها السيوف العادية" أي :
العقيقة^(١).

وفي لسان العرب (عود) : عداد : قبيلة وهم قوم هود ، عليه
السلام . وبشر عادية : قديمة ، والعادي : الشيء القديم نسب إلى عاد .
رابعا : النسبة إلى المصدر :

أخطأ بعضهم في النسبة إلى المصدر ، بسبب عدم التمييز بين
المصادر ، قال مصطفى جواد :

قل : هذا رجعي ورجوعي

ولا تقل : رجعي

ويقولون للرجل المتمسك بالأمور القديمة العقيمة ، وللأمر القديم
العقيم (رجعي) لبيان أنه ضد التقدم ، وذلك خطأ ، لأن (الرجعي)
منسوب إما إلى الرجع وهو مصدر الفعل المتبع (رجعه يرجعه رجعا)
وإما إلى (الرجعة) وهي الحياة الثانية في الدنيا ، ومنها قولهم : فلان
يقول بالرجعة ويعتقدها وهو من أهل الرجعة أي من يؤمنون بأن ناساً
من الموتى سيعودون إلى الحياة بعد الموت ثانية .

جاء في مختار الصحاح : "فلان يؤمن بالرجعة أي بالرجوع إلى
الدنيا بعد الموت"^(٢) . فالرجعة صارت مصطلحاً ، وذلك ضد ما يريد
السائل ، لأن الحياة بعد الموت هي تجدد وتقدم ، فاستعماله خطأ مبين .

والذي منع من استعمال (الرجعي) منسوباً إلى مصدر الثلاثي
المتبع هو أن المراد الفعل اللازم لإفادة النكوص والتأخر ، ومصدره
(الرجوع والرجعي) ليقابل الفعل اللازم (تقدّم مصدره التقدّم) وهو غير
(تقدّمه) المتبع ومصدره (التقدّم) أيضاً . غير المرادين هنا .

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) مختار الصحاح (راجع) .

فـ(الرجوعي) واضح المعنى ، وبقي (الرجعي) وهو منسوب إلى (الرجعي) على وزن (الدنيا) وهو مصدر الفعل اللازم (رجع) . جاء في مختار الصحاح : "والرجعي : الرجوع"^(١) . ومنه قوله تعالى^(٢) : "إِنَّ إِلَيْ رَبِّ الرَّجُعِيِّ"^(٣) .

خامساً : النسبة إلى الجوهر :

وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ، ولم يصف إليه شيء آخر من الفلزات والمعدنيات^(٤) .

وأضاف : "يكون قولهم : "سكة الحديد" و"السكة الحديد" هو الصواب دون "السكة الحديدية" فهو بهذا المعنى خطأ^(٥)

أما حجته فهي : "إن الوصف بالاسم المنسوب إلى الماء "الجواهر" لا يساوي الوصف بالماء نفسها ، لأن في وصف الأشياء بالمادة هي منها دليلاً على أنها كلها من تلك المادة فـلا تفيض النسبة بذلك المعنى أبداً ، أما إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فـحيثئذ تأتي ياء النسبة ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور "الزجاجة كأنها كوكب دري"^(٦) . فهو منسوب إلى الدر ليبياضه ونقاؤته وإضاءته لا لأنه من الدر ، وكذلك قولهم "شيء ذهبي" أي معنى لونه لا لأنه من الذهب ، هذا كلام العرب"^(٧) .

وقد جاء قول مصطفى جواد هذا في مناقشته الكاتب أسعد خليل داغر ، حيث قال : "يقولون : ساقر فلان في "السكة الحديد" فـكأنهم

(١) السابق.

(٢) المثلث . ٨ .

(٣) قل ولا تقل . ٣٠ . ٣١ .

(٤) قل ولا تقل . ٦٦ .

(٥) المباحث اللغوية . ١٢ .

(٦) من آية ٣٥ .

(٧) المباحث اللغوية . ١٣ .

يضيفون "السكة إلى "الحديد" أو يجعلون "الحديد" وصفاً للسكة وكلاهما خطأ ، والصواب أن يقال "سكة الحديد" أو "السكة الحديدية"^(١) .

وتدخل الأستاذ صبحي البصام فيما بعد يعلن الوساطة بين المرحوم مصطفى جواد وأسعد خليل داغر ، قال : "إن السكك الحديدية والسكك الحديدية يعني واحد ، وكلاهما صحيح ، ولكن ترك الإضافة أصبح فلا وجه لأن يخطئ أستاذني" يقصد مصطفى جواد "الإضافة أو أن يغض من شأنها ، ولا وجه لأن يخطئ الأستاذ الخليل داغر عدمها" (٢) .

ثم أورد الأستاذ صبحي البصام شواهد نظير السكة الحديدية ،
كقول أبي نواس :

حسبتها بأنواع التصاویر فارس^(۲).

ونقل قول الزجاج في أماليه :

"والمسجدية كأس مصنوعة من المسجد ، وهو الذهب^(٤) وغيره من الشواهد^(٥) ، كما أورد شواهد نظير(السكة الحديد) ، كقول تأبطر شرًا :

الـ**لا يبعدن الشفري** وـ**سلاحه** الـ

حديد وشرّ خطوه متواتر^(٦).

كما جاء في الأغاني في خبر يزيد بن معاوية : وهو :

(١) تذكرة الكاتب .

^{٢٢} الاستدران على كتاب قل ولا تقل.

^(٢) دیوانه ۱۶۱، وفیه: تدویز علیت المکام.

۱۴۷- اینجا نه اعمال

^{١٤} انظر : الاستدراك على حكم قاتل ابنته.

^{٢٦} الأغان، ٨١٢، ٢، وتنظر: عبد تأييـل شـاهـيـهـ، خـلاـصـةـ.

"ضرب باب القسطنطينية بعمود حديد كان في يده فهشمته حتى انخرق ، ضرب عليه لوح من ذهب ، فهو عليه إلى اليوم"^(١) .
 وأخيراً يخلص الأستاذ صبحي البصام إلى أن ترك الإضافة أصح لأنّه هو الأصل . وقد ارتفعت لفتنا قولهم : العسجدي والنحاسي والخشبي ونحوهما ، لقصدتهم إلى تأميده الصفة وجريهم على قول العرب : (الأحمر) في (الأحمر) .

ثم أوضح أن الإضافة مما اتسع فيه باتساع الترجمة عن لغات الأعاجم ، وقد ثبت صلاح أكثره للغة العربية^(٢) .

وقول الأستاذ البصام : إن ترك الإضافة هو الأصل وأنها اتسعت بالترجمة . لا يخلو من نظر ، لأنها دعوى بلا دليل . ولكن الحق يبدو فيما أوضحه من أن النسبة إلى المراد (الجوامد) لا يلحظ فيها نسبة تلك المادة فيما صنع منها على وجه أن نقول : "الخاتم الذهب" إذا صنع كله من الذهب ، فإذا أضيف إلى الذهب قليل من الفضة أو غيرها قلنا : "الخاتم الذهبي"^(٣) .

ولكنا يجب أن لا نغفل النكتة اللغوية من أن النسبة تعني اتصال الشيء ببعض أوصاف المادة أو الجوهر المنسوب إليه من لون أو صلابة أو نحوه وذلك ما يفهم من قول مصطفى جواد حيث يقول :

"إذا كان للأشياء الموصوفة بعض اتصال بالمادة الموصوف بها فحينئذ تأتي ياء النسبة ومن ذلك قوله تعالى في سورة النور : "الزجاجة كأنها كوكب دري"^(٤) ."

فهو منسوب إلى الدر لبياضه ونقاؤته وإضاءته لا لأنه من الدر ،

(١) السابق . ١٤١/١٧ .

(٢) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل . ٢٥ .

(٣) انظر : الاستدراك على كتاب قل ولا تقل . ٢٥ .

(٤) من الآية ٢٥ .

وكذلك قولهم "شيء ذهبي أي في لونه لا أنه من الذهب . . . وبه يعلم خطأ من يقول من المعاصرين لنا "الكأس الفضية" و"العملة الذهبية" و"البرج العاجي" وهو يريده "الكأس الفضة والعملة الذهب والبرج العاج" فاما الصفات المنسوبة تقفied أن للموصوف اتصالا بالمنسوب إليه وأنه جزئي لا كلي . . . فهو لا يؤدي معنى الإضافة ولا الوصف بالمادة نفسها كالسكة الحديد والسكك الحديد .

ومن ذلك يظهر لنا مقدار قوة الوصف بالمنسوب إليه من حيث المعنى لا الإعراب وهذا من أسرار اللغة العربية الدالة على افتتانها في التعبير دون أخواتها اللغات السامية الأخرى فضلا عن اللغات الأعجمية^(١) .

إن النسبة عند مصطفى جواد : لا تقيد أن المنسوب هو من ذات المنسوب إليه بل تقيد أن له صلة به ومجانسة وما جرى ذلك ، يعني : أن النسبة تقيد الجزئية لا الكلية : وبذا تقول للمنديل المصنوع من الحرير الحالص : "المنديل الحرير"^(٢) . وعلى هذا يكون قولنا "سكة حديد" و "السكة الحديد" وهو الصواب دون "السكة الحديدية" الذي لا يصح إلا معنى آخر هو أن السكة إذا كانت من الحديد وغيره ف تكون منسوبة إلى الحديد بداهة^(٣) .

تصويبات صرفية في باب جمع التكسير

وفيها طائفة من التصويبات الصرفية التي صحيحة بها مصطفى جواد مجموعة من الكلمات سواء ما كان منها بصيغة الجمع ، مثل أبله جمعها بله لا بلهاه . . أو بصيغة المفرد مثل : الأمازر مفردها (أمزر) لا (مزير) .

(١) المباحث اللغوية ١٣ .

(٢) قل ولا تقلل ٦٣ .

(٣) نظر المباحث اللغوية ١٢ .

١- (أبله) تجمع على (بله) لا (بلهاء) .

قال مصطفى جواد : (أبله) تجمع على بله ، لا على (بلهاء) :

وذلك لأن (الأبله) صفة من صفات العيوب الظاهرة ، كالآخر والأحمق . والمؤنث (بلهاء) كخرقاء وحمقاء ، ويجمع (أبله) ومؤنثه (البلهاء) على (بله) أي : وزن (فعل) ولم نسمع فيه غير ذلك^(١) . فالصواب (بله) على وزن (خصر) جمع أخضر وخضراء^(٢) .

جاء في الحديث الشريف : "أكثر أهل الجنة البله"^(٣) .

فالبله : جمع (أبله) . وجاء في لسان العرب :

"رجل أبله بين اليله والبلاهة ، وهو الذي غالب عليه سلامه الصدر وحسنقطن بالناس"^(٤) . إلى هنا ينتهي قول مصطفى جواد .

قال سيبويه : وأما (أفعل) إذا كان حيفة فإنه يكسر على (فعل) كما كسروا (فَعُولاً) على (فَعْلُ)، لأن (أفعل) من الثلاثي وفيه زاندة وعدة حروفه كعدة حروف (فَعُولاً) إلا أنهم لا يشقولون في (أفعل) في المجمع العين إلا أن يضطر شاعر ، وذلك : أحمر وحمر ، وأخضر وخضر ، وأبيض وبیض ، وأسود وسود^(٥) .

وقال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه : والمؤنث مثل المذكر كقولك : حمراً وحمرً ، وصفراً وصفرً ، ولا يجمع جمع السلام إلا أن يضطر شاعر . ورأيت ابن كيسان أنه لا يرى بأسا بذلك^(٦) .

(١) فل ولا تقل ١٣٦ .

(٢) معينة لغة العرب ج ٩ السنة ٦ ص ٦٩٣ .

(٣) انتظر : مجم مقياس اللقة (بله) .

(٤) لسان العرب مادة (بله) .

(٥) الكتاب ٦٤٤/٢ .

(٦) شرح السيرافي ١١٨/٥ .

وهذا هو القياس ، لأن (فعل) من أبنية الكثرة ، ويقاس في : (أفعال
ـ فعلاء) صفة ، نحو : أحضر حضر ، وحضراء ، وحضر (١) .

قال الله تعالى : " يوم ينفح في الصور وتحشر المجرمين يومئذ
زرقا " (٢) .

وقال تعالى : " صم بكم عمي لا يرجعون " (٣) .

وقد عد ابن مالك بناء (فعل) قياسا في (أفعال) ومؤنته (فعلاء) (٤)
قال ابن دريد : " والبله : (الاسم والمصدر) من قولهم :

رجل أبله : بين البله . ويقال : بله بيله بلهما والجمع : البله " (٥) .

٢- الأفراد جمع قلة لـ (فرد)

قال مصطفى جواد : (الأفراد) جمع قله للفرد ، وإن كان مخالفا
للقياس الذي وضعوه من كون (فعل) الصحيح الأحرف لا يجمع على
(أفعال) ، إلا ما شذ ك (فرخ وأفراخ وزند وأزناد) إلا أن واقع
الاستعمال وكثرة الأمثل تقضايا هذه القاعدة (٦) هذا ما ذكره مصطفى
جواد .

قال سيبويه : " واعلم أنه قد يجيء في (فعل) (أفعال) مكان
(أفعال) قال الشاعر الأعشى :

وَجَدْتُ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ

وَزَنَدْكُ أَثْقَابَ ازْنَادِهَا

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٠ وينظر ابن عقيل ٢/٤٥٧ .

(٢) ١٠٢٤ .

(٣) البقرة ١٨٣ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٥٧ . وأبنية الصرف ٣٠ . وقال الشيشاني محمد
الحملاوي : (فعل) بضم قسكون ، ينتقاص ، في (أفعال) ومؤنته (فعلاء) صفتين كحر (بضم فسكون) في جمع
حر وحراء ، انتزدى العرف في فن الصرف من ١٠٣ ط١٥١٥ منشأة الباني الخلي ١٩٩٤ م .

(٥) جمهورة ثلاثة (بله) .

(٦) مجلة الأقلام ١٩٥٤ م ج ٢ ص ٣ .

وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ وأجداد وأفراد^(١) .

وقال الرماني في شرح الكتاب : (وجمع فَرْخ - أَفْرَخ - وَفَرَّاخ وَفَرُّوخ) على القياس ويجوز فيه (أَفْرَاخ) لقوة (أفعال) في أبنية الجموع إذا كان يجري في أكثر الأبنية الثلاثية أو . . . جمع زند - أزناد وهذا لقوة أفعال في أبنية الجموع ، كما جاء فرخ وأفراخ ومثله أجداد وأفراد ، وقالوا : أجداد على القياس^(٢) .

وجاء في لسان العرب :

الفرد : الوتر ، والجمع : أفراد وفرادي ، على غير قياس .

والفرد أيضا : الذي لا نظير له ، والجمع : أفراد^(٣) .

وفي القاموس المحيط : " ومن لا نظير له جمعه : أفراد وفرادي^(٤) ." .

٢- (الأمازور) جمع (الأمزور) لا جمع (مزير) :

قال مصطفى جواد : (الأمازور) جمع (الأمزور) . وقال الزمخشري في أساس البلاغة (وهو من أمازور الناس : من أفالدهم)^(٥) .

فدل بذلك على أن (الأمازور) جمع (الأمزور) . كالأفضل والأفضل^(٦) . وحين ذكر الجوهري : (الأمازور) جمع (مزير)^(٧) . مثل : أفييل وأفائل .

(١) الكتاب ٥٦٨/٢ . وانظر : أبنية الصرف ٣١٧ .

(٢) شرح الرماني م ٤٧ انورقة ١٤٢ .

(٣) انظر : لسان (فرد) .

(٤) القاموس المحيط (فرد) .

(٥) أساس البلاغة (مزور) .

(٦) مجالس ثغب ، مجلة المجتمع تعلمي العربي مجل ٢ ج ١ من ١٦٥ .

(٧) انظر الصحاح (مزور) ولسان العرب (مزور) .

قال مصطفى جواد : هذا وهم من الجوهرى في الصحاح . فالأمازاز على وزن (أفعال) و(الأفعال) على وزن (فعائل) والهمزة فيه من الأصل ، ومن هذا الجمع (أصانل) جمع (أصييل) و(تلائل) جمع (تليل) و(سدائل) جمع (سديل) ومدائح جمع (مدحىج) و(ضمائير) جمع (ضمير) و(نظائر) جمع (نظير) و(قدائم) جمع (قديم) و(يائين) جمع (يدين) (١) :

قال ابن الحاجب في الشافية : وجاء أنصاب وفصال وأفائل وظلمان قليل .

وقال الرضي الاسترابادي في شرحها : «أما أفال ونظائر ، فلتحمل فعل المذكر على فعيلة ذي التاء كما حمل فعيلة على فعل المذكر في نحو : صحف وسفن جمع صحيفه وسفينة»^(٢) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد وهو أن (الأمازير) جمع (الأمزير)
 فهي تفضيل ، قال سيبويه ، في سبب جمع اسم التفضيل على "أفعال" :
"وأما الأصغر والأكبر فإنه يكتسر على "أفعال" الا ترى أنك لا تصف
به كما وصف بأحمر ونحوه ، لا تقول : رجل أحضر ولا رجل أكبر .
سمعنا العرب ، تقول : الأصغراء ، كما تقول : القشاعمة وصيارة ،
حيث خرج على هذا المثال ، ما لم يتمكن هنا في الصفة كتمكنا أحمر
أجري أجدر ، وأفكل ، كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل
استعمال الأسماء" (٢) .

وقال أبو سعيد السيرافي : "الأفعل الذي فيه معنى التفضيل له أحكام يبين بها من أفعل الذي يستعمل مذكورة في أول وضعه على أضرب . . . يكون فيه تفضيل شيء على شيء وتلزمه من قولنا : زيد أفضل من عمرو ، ومررت برجل أفضل منه . . . ويجمع الأفعل منه

(١) مجالس ثعلب ، مجلة المجمع العلمي العراقي، ٢٠١٦، ج ٦، ص ٦٥.

١٢٢/٢) شرح الشافية .

(٢) الكتاب / ٦٤٤ .

جمع السلامة والتكسير ، فجمع السلامة ، كقولك : الأكبر والأكبرون .
قال الله عز وجل "أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعْتَ الْأَرْذَلُونَ" ^(١) . جمع التكسير
كذلك :

الأكباد والأصغر ، قال الله عز وجل ^(٢) : "الذين هم أراذلنا بادي
الرأي" ^(٣) . وعلى هذا فليست "أمازرة" جمع "مزير" كما قال الجوهري في
الصحاب ^(٤) . وتابعه ابن منظور في اللسان ، قال : المزير : الشديد
القلب القوي النافذ ، والجمع : أمازرة ^(٥) : أفاليل وأفائل ^(٦) .

وتبعهما الفيروز آبادي ، قال : "والمزير : الشديد القلب النافذ
والجمع : أمازرة" ^(٧) .

أما أفاليل - أفائل فهي على وزن ^(٨) فعال - فعائلاً من أبنية الكثرة . من
الأوزان السماوية . قال سيبويه :

وأما : أفاليل وأفائل والأفائل : حاشية الإبل . وذلك لأن (فعائل) من
الأوزان المسموعة الأسماء التي على (فعيل) ^(٩) .

٤- (بلغ) جمعها في القلة (أبلغ) لا (أبغال) :

قال مصطفى جواد : (بلغ) يجمع في القلة على (أبلغ) لا على
(أبغال) وذلك لأن (أبغالاً) هو القياس في قلة على (بلغ) وأما (بلغ)
فلم يجمع الصرفيون على قياسه .

(١) الشهادة ١١١ .

(٢) هود ٢٢ .

(٣) شرح السيرافي ١٤٩/٥ ١٥٠ .

(٤) انظر : الصحاح (مزد) .

(٥) انظر اللسان (مزد) .

(٦) القاموس المحيط (مزد) .

(٧) انظر : الكتاب ٦٠٥/٢ وأبنية الصرف ٢٢٥ .

ونقل قول الخطيب البغدادي^(١) . في الأخبار التي نقلها : إن الخليفة محمد الأمين أمر الفضل ابن الربيع فأومر لعبد الله بن أبيوب الشاعر (ثلاثة أبغال دراهم) إجازة له على أبيات^(٢) .

وما ذكره مصطفى جواد هو الذي جرى عليه النحويون من قبل ، قال سيبويه : ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعال) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعاشره فإن تكسيره (أفعال) ومن ذلك قوله :

كلب وأكلب وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر .

فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فعال) وعلى (فُعول) كلاب وكباش وبغال . وأما الفعل فرسور وبطون^(٣) .

وقال الرماني في شرح الكتاب : "والأصل في جمع (فَعْل) (أفعَل) في القليل (فِعَال) (فُعُول) في الكثير . وقع الاشتراك في الكثير لأنَّه أحق بتكثير البناء لأن التكثير أشكل بالكثير وما خرج عن ذلك فهو على طريق النادر ، وجمع كلب أكلب في القليل وكلاب في الكثير فهذا على القياس . . . وجمع بغل أبغال وبغال وجمع بطن أبغان وبطون . . وكل هذا ليس على القياس"^(٤) .

وذهب الفراء إلى أن (أفعال) ينقاس فيما فاءه همزة ، نحو : (ألف) أو (واو) نحو : وَهُم^(٥) .

ولذلك قال مصطفى جواد ، قل : (أبغال) في التلة لا (أبغال)^(٦) .

(١) انظر : تاريخ بغداد ٢٣٩/٣ .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجل ٢١ ح ٧ ، من ٣٨٢ .
(٣) الكتاب ٥٦٧/٢ .

(٤) شرح أثراني مع ح ٤٧ الورقة ١٤٣ .

(٥) انظر : حاشية الصبان ١٢٥/١ .

(٦) انظر : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجل ٢١ ح ٨٥٧ من ٣٨٢ .

وهو الصواب . لأن (أفعل) يطرد في نوعين من المفردات :
أحدهما : وهو المراد ، ما كان على وزن (فَعْل) بفتح فسكون على
أن يتوافر فيه أربعة شروط :

١. أن يكون اسما

٢. وأن يكون صحيح الفاء .

٣. وأن يكون صحيح العين .

٤. وألا يكون مضعفاً .

وما اكتملت فيه الشروط : كُلُّ وَفَخُلُّ وَتَجْمُونَ نقول في جمعها :
أكْلُبُ وَأَفْحَلُ وَأَنْجَمُ^(١) .

أما قولنا : (أفعال) قال سيبويه : وأعلم أنه قد يجيء في (فَعْل)
(أفعال) مكان (أفعل) وليس ذلك بالباب في كلام العرب^(٢) .

وفي جموع الكثرة ، نقول (بغال)

جاء ، في لسان العرب : بِغَلْ وَالجمع بِغَال^(٣) .

حدث أبو حيان التوحيدي ، قال : "قال الصاحب بن عباد يوما
(فَعْل) بفتح فسكون - ويريد منه ما كان صحيح العين - ليس من
الأنواع التي ذكروها . وأفعال قليل ، ويزعم النحويون أن ما جاء منه
إلا : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد .

فقلت له : أنا أحفظ ثلاثة حرفًا كلها فَعْل وأفعال . فقال : هات يا
مدععي ، فسردت الحروف ودللت على مواضعها من الكتب ، ثم قال :
ليس للنحوبي أن يلزم هذه الحكم إلا بعد التسابر والسماع الواسع .

(١) انظر : النصيحة في أنواع الجموع ٢٢ .

(٢) الكتاب ٥٦٨/٢ .

(٣) انظر : لسان العرب (بغال) .

وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرباً
وعقب صاحب الفيصل في ألوان الجموع ، بعد أن نقل هذه
الحكاية : قد يفهم من كلام أبي حيان أيضاً شيء آخر ، هو أن الكثير
الذي يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثة مثلاً مسمومة منه .

والحق أن الأمثلة فوق الكثير المبالغ فيه ، لأنه ساقه في معرض
التحدي وإثبات الحفظ والمعرفة لا مجرد نقل المسموم الذي يؤديه^(١) .

وقال الأب أنسناس الكرملي : "إن النحاة لم يصيروا في قولهم : إن
فعلاً لا يجمع على أفعال إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها . . . فإن يسلمو
بجمعه قياساً مطرباً على (أفعال) أحق وأولى ، لأن ما ورد فيها هو
"٣٤٠" لفظة وكلها منتقل عنهم لورودها في الأمهات المعتمدة كالعين
والصحاح ومختره والأساس والمصباح ، ولا سيما اللسان والقاموس
والتابع"^(٢) .

٥- السائح جمعها (سياح) لا (سواح)

قال مصطفى جواد : (السياح) جمع تكسير (السائح) لا
(السواح) وذلك لأن السائح : اسم فاعل من الفعل (ساح في الأرض)
سياحة وسيوحا ، وسيئحا وسيحاننا) كما في لسان العرب^(٣) . والمصدر
المعروف هو (السياحة) لزيادة أحرفه ، المستوجبة زيادة معناه ، وليس
(السائح) (ساح يسوح) المفقود حتى يجمع على (سواح) ، مثل : قائد
وقواد بل هو مثل : غائب وغياب وعائب وعياب .

وأما الجمع المصحح للسائح فهو (السائحون) و(السائحين) بحسب
أنواع الإعراب ، ويعد إلى جمع المذكر السالم عند إرادة الحدث ، لأن

(١) انظر : الفيصل في ألوان الجموع ٢٩٢٨ .

(٢) محاضر جلسات دور تأسيس دار النقاد الرابع الجلسة الرابعة ص ٥٢٥١ .

(٣) لسان العرب مادة (ساح) وفيه : (سواح يسيح إذا جرى على وجه الأرض) .

يقال : (كان السياح سائحين في أمريكا) و(إتا السائحون اليوم) ، وإنكم السائحون غداً وغير الفصيح في هذا أن يقال : (كان السياح سياحاً في أمريكا) و(أنا السياح اليوم) و(إنكم السياح غداً) إذا أريد فعل السياحة أيضاً^(١) . هذا ما قاله مصطفى جواد ، وهو الصواب .

قال د . إبراهيم السامرائي :

"ويجمعون (سائح) على (سواح) فكأن الكلمة جاءت من فعل أجوف واوي ، والصحيح أن يقال : سياح ويبدو أن الذي جز إلى هذا الخطأ ضمة السين في الكلمة المجموعة (سياح) على (فعال)^(٢) .

وجمع (سائح) على (سواح) من الأخطاء اللغوية الشائعة فتراهم يقولون : زار السواح مدينة الأقصر .

والصواب أن تقول : (زار السياح مدينة الأقصر) ، لأن الفعل (ساح - يسّيح)^(٣) .

قال الخليل :

والسيح : الماء الظاهر على وجه الأرض ، جارياً يسّيح سيحاً ، وماء سَيْح وغسيل إذا جرى على وجه الأرض ، وجمعيه : سُيُوح وأسياح .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة ، وسياحة هذه الأمة الصيام ولزوم المساجد^(٤) .

وفي محكم ابن سيده :

(١) قل ولا تقل ٢٠ .

(٢) التطور اللغوي التاريخي ١٤٠ .

(٣) انظر آنلين : من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة .

(٤) انظر آنلين (سيح) .

السيح : الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض ، وجمعه : سيوج .
وقد ساح سَيْحًا وسيحانًا .

والسياحة : الذهاب في الأرض للعبادة والترهب ، وقد ساح .
وقال الزجاج في قوله تعالى : "الْخَامِدُونَ السَّائِحُونَ" ^(١) .
السائحون : في قول أهل التفسير واللغة الصانعون .
وقيل : وإنما قيل للصائم سائح لأن الذي يسيح متعبدا ، يسيح ولا
زاد معه ^(٢) .

٦. (شاذ) للإنسان جمعها (شداذ) لا (شواذ)

قال مصطفى جواد : (شاذ) للإنسان جمعها (شداذ) لا (شواذ)
والسبب المانع من جمع (الشاذ) للإنسان على (شواذ) هو السبب الذي
منع جمع (الباسل) للإنسان على (ال بواسل) . لأن (البسيل) و(الباسل)
معناهما : الشجاع والبطل الشديد ، وجمع العقلاء على (عقلاء) أي :
بسلاه نحو : كريم وكرماء ، هذا البسيل . ويقال : (باسل وبسلاء)
نحو : (شاعر وشاعراء) و(فاضل وفضلاء) . أما (ال بواسل) فهو جمع لغير
العقلاء .

كذلك نقول : (جمل شاذ) و(جمال شواذ) و(قول شاذ) و(أقوال
شواذ) .

أما (الشداذ) فهو جمع الإنسان من صفة (الشاذ) مثل : (كاتب
وكتاب) و(حاسب وحساب) و(عامل وعمال) و(سارق وسراق) ومالا
يخصى لكثرته وهو جمع قياس ، مطرد في كل المثل ^(٢) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، فجمع "شاذ" "شداذ" قال

(١) التوبية ١١٢ .

(٢) انظر : المحكم (سيوح) .

(٣) انظر : قل ولا تقل ؟ ١٢٦، ١٢٤ .

سيبويه : أما ما كان (فاعلا) فإنه يكسر على (فعال) وذلك قوله :
شُهَاد ، وجْهَال ، ورُكَاب ، وعِرَاض وزوار ، وغَيَاب . وهذا النحو
كثير^(١) . ولا يصح أن يقال فيه (شواذ) لأنها جمع لغير العقلاء ، قال
سيبويه :

"إن كان (فاعل) لغير الأدميين كسر على (فواجل) وإن كان
لذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والنون ،
فضارع المؤتث ولم يقوّي قوة الأدميين ، وذلك قوله : جمال بوazel ،
وجمال عواضة"^(٢) .

قال الخليل : "شدَّ الرجل من أصحابه ، أي انفرد عنهم . وكل شيء
منفرد فهو شاذ وكلمة شاذة ، وشدّاذ الناس : متفرقون"^(٣) .

وجاء في لسان العرب :

"شدّاذ الناس : الذين يكونون في القوم ليسوا في قبائلهم ولا
منازلهم .

وشدّاذ الناس : متفرقون"^(٤) .

قال مصطفى جواد : (ماشي) جمعها (مشاة) لا (مشاة) كالرامي
والرمامة ، والقاضي والقضاة ، والساقي والستّقة ، والعاتي والعتاة ،
والبنياني والبنية ، والهادي والهدأة ، والتالي والغلابة ، وهو جمع قياسي
في كل وصف للإنسان على وزن (فاعل) معتل الآخر بالياء"^(٥) .
هذا ما قاله مصطفى جواد .

(١) انظر الكتاب/٦٢١ .

(٢) السابق/٦٢٢ .

(٣) المعين (شدَّ) .

(٤) اللسان (شدَّ) .

(٥) قل ولا تقل . ٩٧٠ . ٩٦ .

وقال سيبويه : أما ما كان (فاعلا) فإنهم يكسرونه على (فعلة) وذلك نحو : فستقٰ ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماء^(١) وذلك لأن (فعلة) يقاس في (فاعل) صفة للمذكر العاقل من معتل اللام^(٢).

وقال السيرافي : " وهذا الجمع لا يجيء من الصحيح مثل : كاتب وكتبة وختص المعتل بفعلة واختص الصحيح بفعلة^(٣) .

وقال الرماني في شرح الكتاب :

" وجمع قاضٰ قضاء وكذلك رام ورماء وغازٰ وغزاةٰ وداعٰ ودعاةٰ . فهذا بناءٌ مختص بفاعلٍ من المعتل اللام وهو كثيرٌ فيه"^(٤) .

٨ - (المعجم) جمعها (المعاجيم والمعجمات) لا (المعاجم) :

قال مصطفى جواد : " المعجم " جمعه (المعاجيم) و(المعجمات) لا (المعاجم) وذلك لأن المعاجم جمع (المفخّم) على وزن (المذهب) وهو موضع العَجَمُ أي : العض للاختبار : اختبار الصلاحة أو الرخاوة على حسب الشيء المعجوم ، ودخلت الكلمة ميدان المجاز^(٥) .

واستشهد بقول الزمخشري ، قال : " قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة : (وفلان صلب المفخّم) ملن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً^(٦) . وقال في (ص دق) من الأساس : (وفلان صدق صدق المعاجم)^(٧) . فالمعاجم جمع (المعجم) بالمعنى المذكور ، وأما (المعجم) بضم

(١) انظر : الكتاب ٦٢١/٢ .

(٢) انظر أبنة الصرف ٢٠٢ .

(٣) شرح السيرافي ١٢٦/٥ .

(٤) شرح الرماني ٤٥٠/٤ .

(٥) المعجم : عفن شديد بالأضراس دون التثابي . وعجم النشي . يعجمه عجمًا وعجمًا : عفن ليتم صلاحته من خوره . وقيل : لاكم للأكل أو (التنفسة) .

يتال : عجمت الرجم إذا خبرته . وعجمت المود : إذا عضضته لتتظر أصلب أم رخو - انظر : لسان العرب (عجم) .

(٦) أساس البلاغة (عجم) .

(٧) انسابي (صدق) .

الميم ، فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون (المعجمات) .

وأجاز مصطفى جواد : " جمعه جم تكسير بشرط أن نطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمفتر والمسور والمنكر والمطفل والمخل والمخنث فيكون (المعاجيم) كالمفاطير والميسير والمناكير والمطافيل والمخابيل والمخانيث ، ويجوز حذف يائة لوزن الشعر حسب أو لخوف الالتباس^(١) .

كما أن المعاجم لم يرد أيضاً في كلام العظاماء والقياس يجب أن يكون (المعاجم) كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد أو معجمات^(٢) .

والصواب ما قاله مصطفى جواد :

قال سيبويه : (مفعّل ومفعّل) مجرى الكلام الأكثر أن يجمع بالواو والنون ، والمؤنث بالتاء ، إلا أنهم قد قالوا :

منكير ومناكير ، ومفتر ومفاطير ، ومسير وميسير^(٣) .

ف (مفاعيل) من أبنية الكثرة من الأوزان السماعية ، وقد سمع في (مفعّل) قالوا : مبكر ومناكير ، وفي (مفعّل) صفة لذكر ، نحو : مفتر ومفاطير . أو لمؤنث ، نحو مشددين مشادين ، ومطفل مطافيل^(٤) .

ولكن بعض الباحثين المعاصرین دأب في عمله على استعمال (المعاجم) بدلاً من (المعاجيم) أو (المعجمات)^(٥) .

٩- نقطـة ونـطـفة جـمعـها نقطـة ونـطـفة لا نقطـة ونـطـاف :

قال مصطفى جواد : "نقطـة ونـطـفة" جـمعـها (نـقطـة ونـطـاف) لا

(١) دراسات في فلسفة النحو والصرف ١٦٠ .

(٢) للمباحث اللغوية ، هامش من ٧٢ ، ٦٠ .

(٣) انظر الكتاب ٦٤١/٣ وانظر : شرح الرماني م٤ ج ٥ الورقة ١٩٠ .

(٤) انظر أبيية الصرف ٣٢٧ .

(٥) انظر : المعجم العربي نشأته وتطوره الجزء الأول ، كلمة الشرف الأستاذ مصطفى السنقا من (ي ، ك) ، وقول المؤلف ، حين نصيحت من ٦٦ ، ٩١ . وانظر : المعاجم العربية ، الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة التأهله ١٣٧٥هـ ١٩٤٦م .

(نقطاط) و (نطاف) . وكل اسم على هذا الوزن يجوز جمعه على (فعال) وإن لم يسم الجمجم من العرب ، كما يجوز جمعه على (فعل) كنقط ونطاف ، وهو الجمجم الأشهر ، ثم إن وزن (فعال) ليس مع أوزان الجمجم ، وما جاء من الجمجم على (فعال) فهو شاذ من قبيل التوهم في سماع الألفاظ^(١) .

والصواب ما أورده مصطفى جواد ، وذلك لأن (فعال) سُمع في (فعلة) ، وذلك قوله : نقرة ونقار ، وبرقة وبراق^(٢) .

وجاز جمعه على (فعل) لأنه يقتبس في (فعلة) اسماء نحو : غرفة - غرف ، وخطوة وخطى^(٣) .

وعلى هذا نقول : نقطة - نقطاط ونقط
ونطفة - نطاف ونطاف وهو الجمجم الأشهر .
وفي لسان العرب :

النقطة ، واحدة النقط ، والنقطاط : جمع نقطة والنطفة : الماء القليل يبقى في الدلو ، عن الحبياني ، وقيل : هو الماء الصافي قل أو كثر ، والجمجم : نطاف ونطاف وقد فرق الجوهري بين هذين اللفظتين في الجمع ، قال : النطفة : الماء الصافي ، والجمجم : النطاف والنطفة : ماء الرجل ، والجمجم : نطاف^(٤) .

أما (فعل) عند سيبويه فهو في (فعل) نحو : ضئر وضوار . وقد سمع في أبنية أخرى ، وليس منها (فعلة) مثل (نقطة)^(٥) .

(١) انظر اقل ولا تقل من ١٢٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٧٩٠ وأبنية المصرف ٢٢١ .

(٣) أبيثي الصراف ٢٠٠ . وقال ابن عقيل في شرح الألفية ٥٩١٢ : ومن أمثلة جمع الكثرة (فعل) : وهو جمع الاسم على (فتحة) كثرة وقرب .

(٤) انظر لسان العرب (نقط ونطاف) .

(٥) انظر : الكتاب ٦/٩٠ وأبنية المصرف ٢٢٢ .

الفهرس

قل: باع الدار وما سواها من العقار ولا تقل: باع الدار وسواها 7
من العقار

وقل: كلمت فلانا ومن سواه من الجماعة ولا تقل: كلمت فلانا 7
وسواه من الجماعة

قل: ورق ثخين وشيء ثخين ولا تقل: ورق سميك ولا شيء 9
سميك

قل: هذا رد رد، أو رد على راد، وهذا رد نقد أورد على ناقد 9
ولا تقل: هذا رد على رد، ولا هذا رد على نقد

قل: زوده زاداً، وكتاباً وشيئاً آخر ولا تقل: زوده بزاد وبيكتاب 10
وبشيء، ولا تزود هو بها إلا في الشعر

قل: حداني الأمر على العمل يحدوني عليه حدوا ولا تقل: حدا 11
ببي الأمر إلى العمل

11 قل: رجعت الكتاب إلى صاحبه رجعاً ولا تقل: أرجعت الكتاب
إلى صاحبه إرجاعاً

12 قل: غرَدت النساء، وهلت النساء، وسمعننا أغاريد النساء
وتغاريدهن، وتهاليل النساء ولا تقل زغردت النساء وسمعننا
زغردة النساء وزغاريدهن

13 قل: بقيت الكتبية تحت نسمة المدافع ولا تقل: بقيت تحت رحمة
المدافع

14 قل استدام فلان الشيء فهو مُستدام ولا تقل: استدام الشيء
فهو مُستدِيم

14 قل: ثادوا في جهالتهم، وتحدوا غيرهم واختفوا في الغابة أمس
ولا تقل: ثادوا في جهالتهم وتحدوا غيرهم واختفوا في
الغابة أمس

15 قل: دقق النظر في الأمر والشيء تدقيقاً وأدقة إدقاها أي تبيّن
فيه يتبيّن تبييناً وأعمل فيه فكره ولا تقل: دقق الأمر
والشيء بهذا المعنى

16 قل: المادة الحادية عشرة من القانون والثانية عشرة من القانون
والثالثة عشرة من القانون وهكذا قل إلى التاسعة عشرة من
القانون ولا تقل: المادة الحادية عشر ولا الثانية عشر من
القانون إلى التاسعة عشر من القانون

18 قل: افترض الفُرصة بضم الفاء ولا تقل الفُرصة

19 قل: شيءٌ معدٌّ ومعتدىٌ ومحضرٌ ولا تقل: شيءٌ جاهزٌ

قل: عدل الشيء أو قومه، أو أوضحته أو طوره أو عدل منه أو 19
قوم منه أو أصلح منه حوله ولا تقل: حوره، ولا أدخل عليه
تحويرا، بهذا المعنى

قل: أحيل فلان على معاش التقاعد، وأحال عليه بحالة، 20
وأحال على الكتاب المذكور ولا تقل: أحال إليه بهذا المعنى

قل: حاول فلان فحبطت محاولته حبوطا وحططا، وسعى فذهب 21
سعيه جفاءً وذهب سعيه باطلأ أو هدرا أو كان يغير طائل ولا
فائدة ولا تقل: حاول فلان عيشاً ولا عيشاً حاول، ولا سعى
عيشأً ولا عيشأً سعى.

قل: استند الشيء إلى غيره أو أسنده إليه ولا تقل: استند 21
عليه، أو أسنده عليه

قل: وجدت الشيء المجهول والرقم المجهول، فجِدْ ذينك 22
المجهولين ولا تقل: فأوجد ذينك المجهولين .

قل: فلسطين السلبية والبلاد السلبية ولا تقل: فلسطين السلبية 23

قل: ترجح بين الأمرين وميل بينهما ولا تقل: تأرجح بين 24
الأمرين

فقل: هذا يكفي في البيان وكاف في البيان ولا تقل: يكفي 24
للبيان ولا كاف للبيان

قل: تبقيت الشيء فهو متبقى ولا تقل: تبقي الشيء فهو متبقٍ 25

وقل: هذا المتبقى من المال والدنانير ولا تقل: هذا المتبقى بالباء 25

قل: تثبتَّ فلان في الأمر، وينبغي التثبتَّ في ذلك ولا تقل: 25
ثبتَّ فلان من الأمر ولا تقل: ينبغي التثبتَّ من الأمر.

26 قل: هو يفعل ذلك آونةً ويفعله بين أوان وآخر ولا تقل: هو يفعل ذلك بين آونة وأخرى

26 قل: فتیان العراق الشوس البسلاء ولا تقل: فتیان العراق الأشاؤس

27 قل: توفی فلان فهو متوفی وتوفیت فهي متوفاة ولا تقل: فلان متوف وفلانة متوفیة

27 قل: كانت الجلسة الأولى جلسة صاحبة" فالجلسة الأولى للعدد والمجلسه الصاحبة للهیأه ولا تقل: كانت الجلسة الأولى، ولا تقل أيضاً كانت جلسة صاحبة

28 قل: هذا الكتاب مفید وإن كان صغیراً ولا تقل: هذا الكتاب مفید وإن يكن صغیراً

28 قل: حصل فلان على الشيء يحصل عليه ولا تقل: حصل عليه ولا حصل عليه.

29 قل: كان صوته مدوياً، وقد دوى صوته يدوى تدوية ولا تقل: كان صوته داوياً ولا دوى صوته يدوى

29 قل: مدية وجمعها مدى ولا تقل: مدي

30 قل: زعم فلان يزعم زعامة فهو زعيم ولا تقل: تزعم تزعم

31 قل: هذان الشیئان مزدوجان والجزآن المزدوجان ولا تقل: هذان مزدوجان ولا الجزء المزدوج.

32 قل: هذا حق فإما أن تحفظه وإما أن تضيّعه «بكسر همزة إما» ولا تقل: فاما أن تحفظه وأما أن تضيّعه (بفتح الهمزة)

32 قل: المؤقرات الآسيوية والأشكال البيضية ولا تقل: المؤقرات الآسيوية والأشكال البيضوية

32 قل: هو لا يعني بما سوى حاجاته أولاً يعني بسوى حاجاته على غير الفصيح، بإدخال الباء على "سوى" ولا تقل: هو لا يعني سوى بحاجاته.

34 قل: سبق أن قلنا إن البرد قارس ، كما أن الريح شديدة، ولا بد من أن تتغير ولا بد أن تتغير ولا تقل: سبق وقلنا ، ولا تقل: كما وأن الريح شديدة، ولا تقل: ولا بد وأن تتغير

34 قل: اضطره الزمان إلى الإذعان واضطُرْ هو. ولا تقل: اضطره الزمان على ذلك.

35 قل: الدأب والدين والشاكلة والطريقة والسنّة والجديلة. ولا تقل: الروتين، بمعنى الاستمرار على فعل واحد.

36 قل: اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان، ولا تقل: يجتمع فلان مع الرئيس أمس

37 قل: أصبحنا بخير وتصبحون بخير ولا تقل: أصبحنا على خير ولا تصبحون على خير

37 قل: أهمية الشيء، بتشدد الميم وفتح الهاه ولا تقل: أهمية الشيء، بتسكن الهاه

38 قل: هو ثقة من قوم ثقات ولا تقل: من قوم ثقة

38 قل: حمولة الباخرة ألف طن «بضم الحاء» ولا تقل: حمولة الباخرة ألف طن (بفتح الحاء)

39 قل: قصد إِلَيْهِ قصداً، وذهب إِلَيْهِ قاصداً، وذهب إِلَيْهِ بلا تلثٍ
ولا تلثٍ. ولا تقل: ذهب إِلَيْهِ مباشراً

40 قل: نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس وهلَم جرأا إلى
عشرة أفلس ولا تقل في الفصيح: ثلاثة فلوس ولا أربعة
فلوس حتى العشرة

40 قل: خصم الدّ وخصوم لدّ ولا تقل: خصوم الدّا ،

41 قل: فتحت في الشيء فتحة. ولا تقل: فتحت في الشيء فتحة

42 قل: أقام بسورية من بلاد الشام ولا تقل: أقام بـسُورِيَا ولا
سُورِيَا

42 قل: هذه مسوّدة الكتاب لا مبئته ولا تقل: هذه مسوّدة الكتاب
لا مبئته .

43 قل: ابتلى فلان بعدو شديد فهو مبتلى. ولا تقل: ابتلى فلان
بعدو شديد فهو مبتلى.

44 قل: فلان شقي من الأشقياء ولا تقل: شقي من الشقاوة

44 قل: هذا الأمر له الأهمية، أو أهميته عظمى الأهميات
(بالتعريف) ولا تقل: له أهمية عظمى "بالتنكير"

45 قل: الحالة الحاضرة، أو الحال الحاضرة، أو الحالة العارضة، أو
الحالة الطارئة أي غير الدائمة ولا الثابتة ولا تقل: الحالة
الراهنة

47 قل: ما أجمله وما أجملها، وما كان أجملهما ولا تقل: كم هو
جميل وكم هي جميلة

47 قل: أنا واثق بالأمر ومتثبت فيه ومتدين له ومتتحقق له وقد
وثقت به ومتثبت فيه وتبينته وتحققته. ولا تقل: أنا واثق من
الأمر ولا متثبت منه ولا متحققه منه ولا وثقت منه ولا
تحقق منه ولا تثبت منه

48 قل: أوقات الدَّوَام والمداومة ولا تقل: أوقات الدَّوَام

48 قل: يربح فلان ما دام صادق المعاملة ولا تقل: يربح طالما هو
صادق

49 قل: هو موظف فشل وفشل ولا تقل: هو فاشل

50 قل: استبدلت الشيء الجديد بالشيء القديم الذي عندي ولا
تقل: استبدلت الشيء القديم الذي عندي بالشيء الجديد

51 قل: هذا المسابق قد سابق من قبل وهذا المشارك لم يشارك من
قبل ولا تقل: هذا المتسابق قد ت سابق من قبل ولا هذا
المشارك لم يشارك من قبل

52 قل: سألتقي أنا وفلان، وللتقي نحن والقادمون، والتقيا هما
وأصحابهما ولا تقل: سألتقي فلانا، وسألتقي وإياه، وما
أشبه ذلك

52 قوله: للتقي نحن وأنتم ولا تقل: للتقي وإياكم

53 قوله "بدأ بالعمل وشرع في العمل ولا تقل: بدأ في العمل ولا
شرع بالعمل

54 قوله: ربّكه الحادث يربّكه ربك، فالحادث رابك وهو مربوك. ولا
تقل: أربّكه إرباكاً فالحادث مربّك وهو مربّك.

55 قل: الأوراق الخضر والأعلام الصفر، ولا تقل: الأوراق الخضراء
والأعلام الصفراء

56 قل: هو مصْرُح ومن ذوي التصريح وأهل التصريح وهو صارح أو
صريح القول "في الأقل" ولا تقل: هو صريح فقط بهذا المعنى

57 قل: هذا فعل شائن يشين صاحبه شيئاً ولا تقل: مشين يشين
إشانةً

59 قل: القنابل والبراعم والدرارِم (بكسر الحرف الرابع أي الحرف
الذى قبل آخر الكلمة) ولا تقل: القنابل والبراعم والدرارِم

59 قل: شهور كثيرة وأشهر قليلة ولا تقل: شهور قليلة وأشهر
كثيرة

60 قل: ينبغي لك أن تتعرض ولا تترك التروّض أي ينبغي لك أن
تروض بدنك أو تروّضه بأفعال الرياضة المعروفة ولا تقل:
ينبغي لك أن تتربيض ولا تترك التريض

61 قل: بَرَحَ فلان العاصمة يَبْرُحُها بِرَاحاً بفتح الباء ولا تقل: بارح
فلان العاصمة مبارحة وبراحا بكسر الباء

62 ولا تقل: استقل سيارة، لأنه يعني حملها فيصير الحامل
 محمولاً والناقل منقولاً

62 قل: خصصته به فهو مخصص به وخاص به ولا تقل: خصصته
له ولا هو خاص له.

63 قل: في هذه الدار خمس حجر وثلاث غرف، إذا كانت ذات
أبيات خمسة على وجه الأرض وأبيات ثلاثة في الطبقة
الأولى، ولا تقل: في هذه الدار ثمانى غرف

64 قل: كانوا نحوً من خمسين رجلاً وزهاء خمسين رجلاً وقرابة خمسين رجلاً، وكان المبلغ نحووا من ثلاثة ديناراً ولا تقل: كانوا حوالي خمسين رجلاً، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثة ديناراً

64 قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة ولا تقل: هي الشروط المقتضية

65 قل: ازدراه يزدرىه ازدراهأً أي احتقره احتقاراً ولا تقل: ازدري به.

65 قل: أذعن له يذعن إذعاناً، وخضع له خضوعاً وأطاعه إطاعة وائتمر بأمره وما أشبه ذلك ولا تقل: رضخ له بهذا المعنى

66 قل: تسلّمت المبلغ وحققت تسلّم المبالغ ولا تقل: استلمت المبلغ وحققت استلام المبالغ

67 قل: كسبَ فلان مالاً ولا تقل كسبَ فلان مالاً

67 قل: إحدى عشرة مدرسة واثنتنا عشرة مدرسة وقل: أحد عشر معهداً واثنا عشر معهداً، وقل: عشرة معاهد وثلاثة عشر معهداً بفتح العدددين

68 قل: ما عندي إلا خمسة دنانير ولا تقل: ما عندي إلا الخمسة دنانير

68 قل: أداء الدين وكيان الدولة ورأه إياد عياناً ولا تقل: إداء وكيان وأياد وعيان

69 قل: دهش فلان يدهش دهشاً واعتبراه دهش ولا تقل: دهش دهشة واعتبرته دهشة بهذا المعنى

قل: أَجْرٌ دَارَهُ إِيجارًا أَيْ أَسْكَنَهَا غَيْرُهُ بِأَجْرٍ وَلَا تَقُولُ: أَجْرَهَا 70
تَأْجِيرًا

قل: أَسْهَبَ فَلَانٌ فِي كَلَامِهِ فَهُوَ مُسْهِبٌ أَوْ أَسْهَبَ فَهُوَ مُسْهِبٌ 70
وَكَلَامُهُ مُسْهِبٌ فِيهِ وَلَا تَقُولُ: كَلَامُهُ مُسْهِبٌ، بِغَيْرِ جَارِ
وَمُجْرُورٍ

قل: أَعْجَبَنِي هَذَا الْقِصَصُ، وَأَعْجَبَنِي هَذِهِ الْقِصَصُ 71
أَعْجَبَنِي هَذَا الْقِصَصُ.

قل يَنْبَغِي اسْتِجْمَاعُ الشُّرُوطِ الْمُقْتَضَى وَلَا تَقُولُ: هِيَ الشُّرُوطُ 72
الْمُقْتَضَى

قل: جَدْبٌ فَلَانٌ أَعْمَالُهُمْ وَلَا تَقُولُ: شَجَبٌ فَلَانٌ أَعْمَالُهُمْ 73

يَقَالُ: أَكَدْتُ الْأَمْرَ وَالْوُصْيَةَ وَالْكِتَابَ أَوْ كَدَهُ تَأْكِيدًا وَوَكَدَهُ
تَوْكِيدًا وَلَا يَقَالُ: أَكَدْتُ عَلَى الْأَمْرِ وَعَلَى الْوُصْيَةِ وَعَلَى
الْكِتَابِ، يَقَالُ تَأْكِيدٌ عَنِي الْأَمْرُ وَلَا يَقَالُ تَأْكِيدٌ مِنْ الْأَمْرِ
يَقَالُ: جَدْبٌ تَصْرِيبٌ فَلَانٌ يَجْدِبُهُ جَدْبًا أَيْ عَايَهُ وَلَا يَقَالُ: شَجَبٌ
تَصْرِيبٌ فَلَانٌ وَشَجَبٌ سِيَاسَةً فَلَانٌ 74

يَقَالُ: هُوَيَّةُ الْإِنْسَانِ أَيْ حَقِيقَتُهُ وَبِيَانِ حَالِهِ، وَلَا يَقَالُ: الْهَوَيَّةُ 75

قل: بَحْثَتْ عَنِهِ فَإِذَا أَنَا بِهِ وَاقِفًا تَحْتَ شَجَرَةَ، وَلَا تَقُولُ: فَإِذَا أَنَا
بِهِ وَاقِفٌ تَحْتَ شَجَرَةَ 75

قل: هِيَ صَبُورٌ عَلَى عَمَلِهَا وَفَخُورٌ بِهِ وَهُوَ صَبُورٌ عَلَى عَمَلِهِ
وَفَخُورٌ بِهِ، وَهُنَّ فَخُورَاتٌ وَفَخَائِرٌ وَلَا تَقُولُ: هِيَ صَبُورَةٌ عَلَى
عَمَلِهَا فَخُورَةٌ بِهِ 76

قل: شهر جُمادى الأولى وجُمادى الآخرة ولا تقل: جَماد الأول 76
وجَماد الثاني

يقال: سرنا وإذا نحن بـرجل يستغث وبحثنا عن الشيء، وإذا به مطروحاً خلف الدار. ولا يقال: سرنا وإذا بنا كذا وكذا ولا يقال: بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار 77

يقال: تقدم مطرد، وتعلّم مختلط وجندي مرتزق، وشيء مزدوج ولا يقال: مطرد ولا مختلط ولا مرتزق ولا مزدوج 77

يقال: تقدم مطرد، بالطاء المشددة ولا يقال: مضطرب بالضاد 78

يقال: طبيب متخصص بالعلم وأطباء متخصصون ولا يقال: طبيب أخصائي ولا أطباء أخصائيون 78

يقال: استأجرت داراً لسكنها فأنا مستأجر وقد دفعت أجراً لها أي بدل سكنها ولا يقال: أنا مؤجر ولا مؤجرها فصاحب الدار مؤجر وأنا مستأجر 78

يقال: هو رجل بائس أي شديد الحاجة وقد يتبين ببؤساً، وجمع البائس المشهور هو بائسون ولا يقال: بهذا المعنى بؤساً 78

يقال: هذا الأمر بديهي أو طبيعي في النسبة إلى البديهة والطبيعة ولا يقال: بدهي وطبيعي 79

يقال: مسح الأرض يمسحها مسحأً للقليل منها ومساحة للكثير ولا يقال: «مساحة» بفتح الميم ومديرية المساحة لا مديرية المساحة 79

يقال: البيأة للمنزل وما أشبه والحالة وما أشبهها ولا يقال: «البيأة» 79

80 قل: تكلم على مختلف الشؤون بكسر اللام من مختلف ولا تقل: مختلف الشؤون، بفتح اللام

81 قل: عَرْصَة ولا تقل: عَرَصَة
قل: هو عالم بذلك ذو علم وعليم به ومتبحر فيه ذو تبحر وخبير به وواسع الاطلاع عليه، ولا تقل: له إلمام واسع به ، بهذا المعنى

82 قل: لِس فلان الشيء يلمسه ويلمسه ولا تقل: لِس يلمسه
82 قل: هذه مسابقة حسنة وظاهرة حسنة وعلامة حسنة وإمارة حسنة وطالعة حسنة ولا تقل: بادرة حسنة

83 قل: أَمَلَت الشيء آمله املا، وأَمَلَته أوْمِلَه تأميلا، أي رجوتة ولا تقل: تأملته بمعنى رجوتة

85 قل: ورد علينا كتاب ووردت علينا بضاعة ولا تقل: وردنا كتاب ووردتنا بضاعة

86 قل: ثبت الجيش في القتال وصبر على القتال وصابر ولا تقل: صمدَ الجيش إلاًّ يعني تقدم نحو العدو

88 قل: توفرت الشروط في الأمر الفلاني ولا تقل: توافرت الشروط فيه

89 قل: جرت مفاوضات دولية، للمفاوضات التي بين الدول جمهرة دول. ولا تقل: جرت مفاوضات دولية ولا المفاوضات الدولية لذلك المعنى

91 قل:رأيت شيئاً وعشرين رجلاً ولا تقل: رأيت عشرين رجلاً ونفأً

قل: تساهلت على فلان في هذا الأمر أي لنت له ولم أتشدد عليه 92
ولم أداقه الحساب وغمضت عنه. ولا تقل: تساهلت مع فلان

93
قل: النساء طريق إلى الفناء، إن صحّ القول. ولا تقل: إذا صحّ
القول

95 الملحق رقم (٢) مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف
105 المطابعة

110 أسماء الآلة والأدلة

114 المصدر الصناعي

116 النسبة

131 تصويبات صرفية في باب جمع التكسير

صدر من هذه المجموعة:

انطلوت دي سانت اكسوبيري / مصطفى فؤدة اوسكار وايلد / لويس عوض هانزيكوت فويكت / نامق كامل سعدى يوسف طه باقر ابن قيم الجوزية اوشكين كولدوبل / سيد جاد ابن سينا محى الدين أبي عبد الله محى الدين أبي عبد الله هـ. جـ. ولـز / محمد بدران دـ. مصطفى جواد سـ. رـ. مـارتـينـ / تـحرـيرـ السـماـوىـ امـيلـ حـبـيـبيـ فـرنـسيـسـ فـتـحـ اللـهـ مـراـفـ طـهـ حـسـيـنـ	١- أرض البشر ٢- شبح كاترفيل ٣- أغاني الغجر ٤- الجواهري ٥- ملحمة كلكامش ٦- أخبار النساء ٧- التذكار ٨- حـيـ بـتـ يـقـظـلـانـ ٩- رسائل ابن العربي ١ ١٠- رسائل ابن العربي ٢ ١١- ملعام الآلهة ١٢- الضائم من معجم الأدباء دـ. مصطفى جواد ١٣- في تجربة الكتابة ١٤- اختيبة ١٥- غابة الحق ١٦- في الشعر الجاهلي
---	--